

## الكتاب الثاني

# المغرب على عهد الحماية

٦ ( مبدأ الحماية في القانون •

٧ ( معاهدة ١٩١٢ •

٨ ( خرق فرنسا لمعاهدة ١٩١٢ •

٩ ( تحريف مبدأ الحماية •

١٠ ( السيطرة السياسية والادارية •

١١ ( السيطرة القضائية •

١٢ ( السيطرة الاقتصادية •

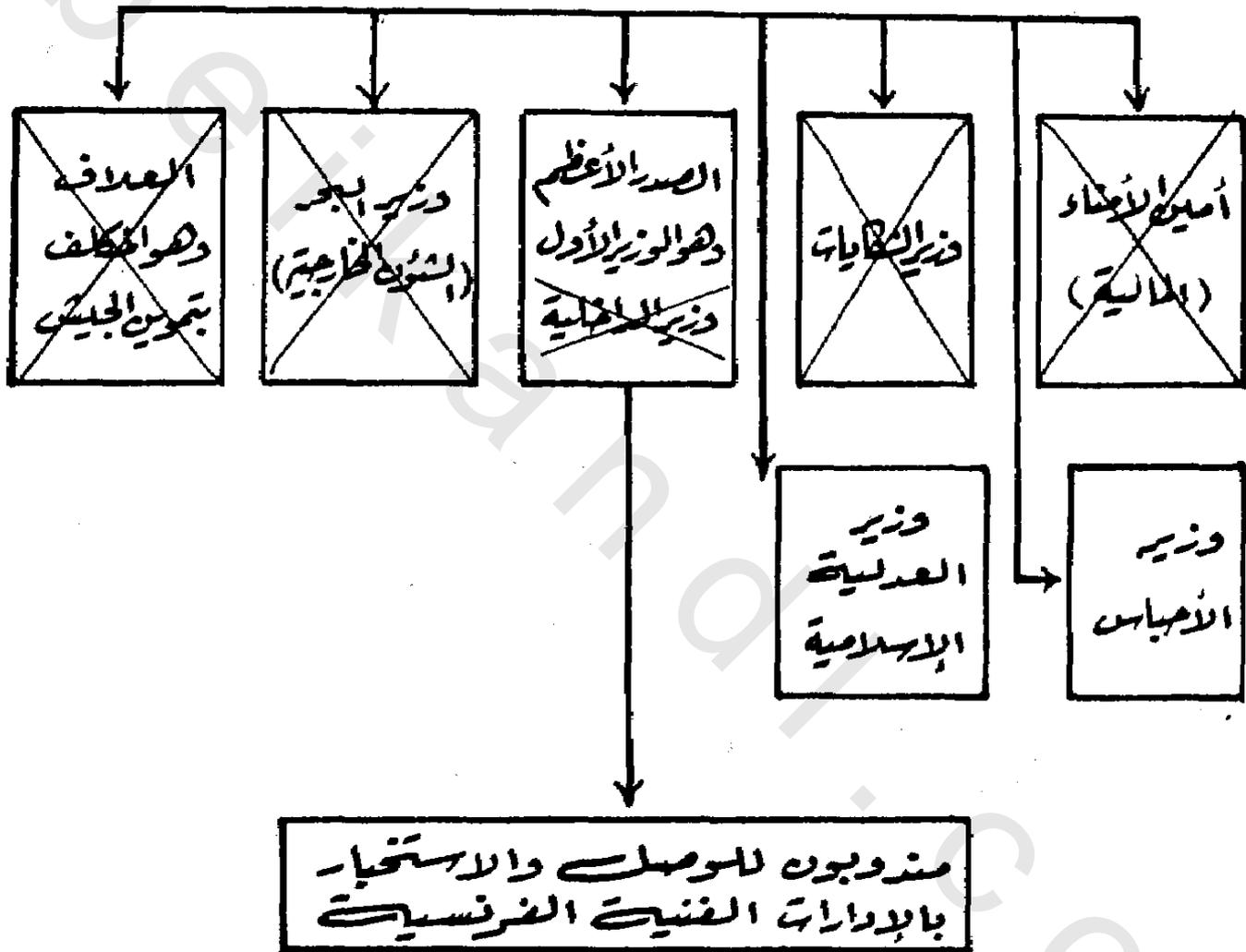
١٣ ( السيطرة الاجتماعية •

١٤ ( السيطرة الثقافية •

١٥ ( خرق حقوق الانسان •

# تشكيل المغرب الحالى

## جلالة السلطان



### ملاحظة :

- ١ - إن الشطب يشير الى ما هو الحكومة المغربية من حذف منذ سنة ١٩١٥
- ٢ - إن الحكومة المغربية شاركت في الحكم من لدن إدارة الشؤون الشريفة المظفة بالمراقبة الفرنسية غير أن هذه الإدارة تحمل محل الحكومة المغربية وتقوم بالوظيفة الإمبريالية بينها وبين باقي البلاد .

# مبدأ الحماية في القانون

ان الاستعمار الاوربي هو الذى أظهر شخصية القرن التاسع عشر فى مظهره الحقيقى •

فقد وثب العالم القديم بعد أن غيرته الثورة الصناعية يبحث عن منافذ لبضائه المتدفقة •

ولقد حاول المستعمر فى جميع عصور التاريخ ابراز ما كان يذكيه من رغبة فى التوسع فى شكل قانونى مشروع فاعتبرت أوروبا فى القرن التاسع عشر واجبا مقدما عدم ترك الشعوب المتأخرة تستمر طويلا فى جهلها لفوائد (المدنية) وفى فرنسا لوحظت بعد سنة ١٨٧٠ بقليل لدى بعض رجال الدولة رغبة أكيدة فى التوسع وعزم قار على خلق ممتلكات فيما وراء البحار وتميتها • وأبرز ممثل لهذه السياسة هو جول فيرى •

فهذا الرجل الذى وضع نظام الاستغلال الاستعماري الجديد أتاح لنفسه هو أيضا أن يتحدث عن الانسانية وعن الحضارة وأن يشيد باشعاع المدنية الفرنسية • غير أن صميم فكرته ولحمة نظامه كانا موسومين بطابع اقتصادى • فهو الذى كان يقول : ان الحضارة وليدة السياسة الصناعية • فعند الدول الغنية حيث تتوافر رؤوس الاموال وتتكدس بسرعة وحيث يسير النظام الصناعى فى طريق النمو المطرد •• يكون الاصدار من العوامل الجوهرية فى رفاهية العموم •• وقد تساءل من جهته يوم ٧ نوفمبر ١٨٩٤ م أوجين ايتين رئيس الجماعة الاستعمارية فى مجلس العموم خلال استجواب قائلا : ما هو الهدف الذى يجب الوصول اليه ؟ انا أسسنا امبراطورية استعمارية ، ونحن مصممون على الاحتفاظ بها وتميتها ، وذلك لضمان مستقبل بلادنا فى القارات الجديدة ولتوفير الاسواق فى هذه الامبراطورية لترويج منتجاتنا والحصول منها على المواد الاولية اللازمة لمصانعا •• والطريقة المتبعة كانت بالطبع هى الالحاق ، ولكن المستعمر ما لبث أن وجد نفسه أمام دول قائمة الذات تربطها معاهدات دولية باسم أوربية

مختلفة ، لا أمام ممتلكات عارية عن كل ذاتية . فكان عليه أن يراعى بعض  
الشيء احساس السكان المحليين وعواطفهم ، وبالأخص تخفيف وطأة معارضة  
الدول الأخرى ، أو على الأقل الحملات التي يمكن أن يوجهها فوج المعارضة  
البرلمانية ضد غزو عنيف كثير التكاليف . ولتلافي هذه المصاعب اضطرت  
الأوساط الاقتصادية المسؤولة في عالم الرأسمالية الكبرى الناشئة أن تتبكر  
وتفرض وتطبق نظاما استعماريًا من طراز آخر هو نظام الحماية .

وكانوا يرون أن استعمارًا من طرف أرباب الإنتاج ولفائدتهم وحدهم ،  
ليس في أساسه مخالفا للخطة العملية الجديدة التي سلكتها الرأسمالية الاستغالية  
العصرية . وهكذا تم تدشين هذا النوع الجديد من الاستعمار منذ ١٨٨١  
بتونس .

\* \* \*

### نظام الحماية في القانون الدولي

تعريف : « يتولد نظام الحماية على اتفاق تلتزم فيه الدولة الحامية باحترام سلطة  
الدولة المحمية » .

« نظام الحماية هو رابطة تعاقدية بين دولتين تتنازل بمقتضاها أحدهما للآخرى  
عن ممارسة بعض حقوقها في السياسة الداخلية أو الاستقلال الخارجي ، وذلك  
مع تصميم الدولة المتنازلة على اعتبار نفسها أنها لا تستمد وجودها كدولة ذات  
سيادة إلا من ذاتها ، كما تضطلع الدولة الأخرى بحمايتها من الهجمات  
الداخلية أو الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها ومساعدتها على تطوير  
مؤسساتها وحفظ مصالحها » .

« ان فكرة الحماية هي عبارة عن بلاد تحتفظ بمؤسساتها وتحكم نفسها  
وتدير دفة شئونها بنفسها بواسطة هيئاتها الخاصة مع مجرد مراقبة دولة أوروبية » .

( ليوطي )

ويستخلص من هذا التعريف عدة نتائج هامة :

( ١ ) الحماية تستلزم وجود رابطة ذات صفة تعاقدية : فهي اتفاق

اختياري بين دولتين والتكاليف التي تتحملها الدولة المحمية ازاء الحامي ناجمة عن عقد له صبغة معاهدة دولية • ويترتب على هذا ما يلي :

١ - ان الدولة الحامية لا يمكنها أن تسبب في الزيادة في سوء حالة الدولة المحمية •

٢ - أن العمل الجاري بالمحاكم يعتبر الاتفاقات المبرمة بين الحامي والمحمي كاتفاقات دبلوماسية لا يمكن أن تكون موضوع نزاع قضائي محلي •

( ب ) الحماية تستلزم وجود دولتين اثنتين ، أي شخصيتين معنويتين ، تجري عليهما مقتضيات القانون الدولي • فالدولة المحمية لا تندمج في الدولة الحامية •

وفيما بين الحامي والمحمي تستخلص لوازم الحماية كلها من فكرة وجود دولة محمية ، أي دولة حقيقية لم تتنازل بموجب المعاهدة الا عن امتيازات محددة واحتفظت الى جانب طابعها كدولة على صفتها كهيئة ينطبق عليها القانون الدولي •

والدولة المحمية ليس لها تصرف في الميدان الدبلوماسي الا بواسطة الدولة الحامية ، ولكنها تتدخل مع ذلك بصورة تميزها عن الدولة الحامية، فلها بالاختصاص

أن تبرم معاهدات مع دول أخرى غير الدولة الحامية • والحماية لم تبطل بذاتها جميع المعاهدات السالفة التي يجب على الدولة الحامية أن تضمن جريانها ازاء الدول الاخرى التي أمضتها • ولهذا سمحت ما جريات العمل الدولي للدول المحمية بامضاء معاهدات دولية •

مثال ذلك : الاتفاقية الفرنسية الايطالية المبرمة بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٨٩٦ في

شأن النظام الخاص بالاطالين في الايالة التونسية • فقد وقع الاعتراف بأن هذه الاتفاقية لم تكن في حاجة لان يصادق عليها البرلمان الفرنسي لانهم اعتبروا أنها أمضيت باسم سمو باي الايالة التونسية •

وترتب النتائج الآتية عن صفة الدولة التي يتسم بها القطر المحمي :

١ - تراب القطر المحمي تراب أجنبي •

فالأحداث التي تجرى فوق هذا التراب والاعمال المنجزة فيه لا تعتبر واقعة أو منجزة في تراب الدولة الحامية . فقد قررت المحكمة الفرنسية للنقض والابرام أن دخول المغرب تحت الحماية الفرنسية لم ينتج عنه فقدانه لذاتيته ، وأن الاقطار الموضوعة تحت الحماية تبقى أقطارا أجنبية بمقتضى البندين ٢٣٥ و ٢٣٦ من القانون العسكري ( قرار صدر من الغرفة الجنائية بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٢٤ ) .

٢ - رئيس الدولة المحمية يتمتع بالصيغة القانونية التي لرئيس دولة ، وهو بهذه الصفة يتمتع على الاخص بالحصانة المعترف بها في القانون الدولي في ميدان القضائين المدني والجنائي .

٣ - رعايا الدولة المحمية لهم جنسية هذه الدولة لا جنسية الدولة الحامية .

٤ - المصالح العمومية التابعة للدولة المحمية والعاملة بترابها هي في ملكية هذه الدولة . فلذلك يرفض مجلس الدولة الفرنسي الاستئنافات المرفوعة اليه ضد أعمال الادارات المغربية .

٥ - اذا قامت الحرب بين الحامي والمحمي فهي ليست عملية تمرد ، ولكنها حرب دولية ينطبق عليها النظام الحربى الدولي ( كتاب القانون الدولي العمومي للدليز ) .

٦ - حالة الحرب الواقعة بين الدولة الحامية ودولة أخرى لا تلزم الدولة المحمية بكيفية محتمة .

وفى الامكان التساؤل عن الضمانة التي يخولها القانون الدولي للدولة المحمية ، فنظريا اذا خرقت الدولة الحامية معاهدة الحماية فان فى وسع الدولة المحمية أن تلجأ الى الهيئات الدولية .

واذا كان نظام الحماية يستمد أصله من عقد دولى فانه يبقى مع ذلك مؤسسة استعمارية ، حيث ان هذه المؤسسة لا تعدو عمليا كونها نتيجة ضغط معزز بالقوة تحت ستار عقد صادر عن دولة ذات سيادة . كما أن الاعتراف بها ليس سوى مسألة مساومة بين الحكومة التي تؤسس النظام الاستعماري وبين

الحكومات الاخرى التي لا يهمها سوى ما سيلحق مصالحها السياسية من تأثير •  
(جورج سيل - القانون الدولي العمومي)

والواقع - كما يوضح ذلك م • لوفور - أن الدولة المحمية هي ما كان  
يسمى في الماضي بالدولة التابعة •• على أن الغالب هو أنه بعد مرور زمن على  
الحماية لا تبقى للسيد القديم سوى سيادة اسمية ونجد أنفسنا اذ ذاك أمام الحاق  
تدرىجى مستور •

# معاهدة الحماية الفرنسية للمغرب

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة الشريفة حرصا منهنما على احداث وضع قانونى بالمغرب يبنى على النظام الداخلى والامن العام ويسمح بادخال اصلاحات ويضمن نمو البلاد الاقصادى اتفقا على المقتضيات الآتية :

الفصل ١ - اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان على تأسيس نظام جديد فى المغرب شامل للاصلاحات الادارية والقضائية والمدرسية والاقتصادية والمالية والعسكرية التى ترى الحكومة الفرنسية من المفيد ادخالها بالقطر المغربى .

فهذا النظام سيحافظ على الحالة الدينية وعلى احترام السلطان ونفوذ التقليدى وممارسة الديانة الاسلامية والمؤسسات الدينية وبالاخص منها الاحباس كما يشمل تنظيم مخزن شريف معدل .

وستفاوض حكومة الجمهورية مع الحكومة الاسبانية فى شأن المصالح التى تنوب هذه الحكومة بسبب موقعها الجغرافى او ممتلكاتها الترابية على الشاطىء المغربى .

وكذلك مدينة طنجة ستحتفظ بصيغتها الخاصة التى اعترف لها بها والتى ستحدد نظامها البلدى .

الفصل ٢ - يقبل من الآن جلالة السلطان أن تشرع الحكومة الفرنسية بعد اعلام المخزن فى الاحتلالات العسكرية التى تعتبرها ضرورية فى القطر المغربى للمحافظة على النظام وعلى أمن المعاملات التجارية كما يقبل من الآن أن تقوم بأى عمل من أعمال الشرطة فى البر والمياه المغربية .

الفصل ٣ - تتعهد حكومة الجمهورية بأن تعضد الجلالة الشريفة تعضيدا مستمرًا ضد كل خطر قد يهدد شخصه أو عرشه أو يعرض للخطر طمأنينة ولاياته ويقدم مثل هذا التعضيد لولى العهد ومن يخلفونه .

الفصل ٤ - أن التدابير التى يقتضيها نظام الحماية الجديد يشرعها - باقتراح الحكومة الفرنسية - صاحب الجلالة الشريفة أو السلطات التى يفوض لها

في ذلك وكذلك الشأن فيما يرجع للقرارات الجديدة أو تعديل القرارات  
الموجودة •

الفصل ٥ - سيمثل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الشريفة مندوب مقيم  
عام بيده جميع سلطات الجمهورية بالمغرب وهو الذي يسهر على تنفيذ هذه  
المعاهدة •

وسيكون المندوب المقيم العام الوسيط الوحيد للسلطان لدى الممثلين الاجانب  
وفيما يجريه هؤلاء الممثلون من علاقات مع الحكومة المغربية وسيكلف على  
الأخص بجميع المسائل التي تهم الأجنب في الامبراطورية الشريفة •  
وستكون له سلطة المصادقة والاذن بالنشر باسم الحكومة الفرنسية لجميع  
المراسيم التي تصدرها الجلالة الشريفة •

الفصل ٦ - يكلف موظفو فرنسا الدبلوماسيون والقنصليون بتمثيل وحماية  
الرعايا المغربية ومصالحهم في الخارج •

ويتعهد جلالة السلطان بأن لا يبرم أي اتفاق ذي صبغة دولية قبل موافقة  
حكومة الجمهورية الفرنسية •

الفصل ٧ - ستفق فيما بعد حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجلالة  
الشريفة على وضع أسس لاعادة تنظيم مالي يحترم الحقوق المخولة لأصحاب  
سندات القروض العمومية المغربية ويسمح بضمان التزامات الخزينة الشريفة  
وباستخلاص موارد الامبراطورية بكيفية مضمونة •

الفصل ٨ - يلتزم صاحب الجلالة الشريفة بأن لا يبرم في المستقبل مباشرة أو غير  
مباشرة أي قرض عمومي أو خصوصي أو يخول بأي صورة من الصور أي  
امتياز بدون اذن الحكومة الفرنسية •

الفصل ٩ - ستقدم هذه المعاهدة للمصادقة عليها من لدن حكومة الجمهورية  
الفرنسية وتسلم وثيقة تلك المصادقة لجلالة السلطان في أقصر أجل ممكن •  
وبموجبه حرر الموقعان أسفله هذه المعاهدة وذيلها بطابيعيهما •

وحرر بفاس في ٣٠ مارس ١٩١٢ ( ١١ ربيع ١٣٣٠ )

الامضاءان

رينيو - عبد الحفيظ

قرأه ووقع عليه

ان معاهدة الحماية التي أرغم مولاي عبد الحفيظ على امضاها بفاس يوم ٣٠ مارس ١٩١٢ هي تطبيق لنظام الحماية التونسية المصانة عام ١٨٨٣ على المغرب - مع التعديل الملائم - في دائرة الاتفاقية الفرنسية الالمانية المبرمة بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩١١ والاتفاقات الدولية السالفة وهذه المعاهدة ( ترمى الى خلق نظام قانوني بالمغرب يساعد على ادخال اصلاحات ويضمن تميمها ) فهذا النظام الموضوع هو اذن حماية حقيقية تنطبق عليها مقتضيات القانون الدولي بحيث يبقى المغرب دولة وشخصية قانونية دولية تتمتع بذاتية خاصة وهذه الذاتية تستلزم احترام الدستور المغربي في جوهره وأساسه فقد سلم مولاي حفيظ في شهر نوفمبر من سنة ١٩١١ مذكرة الى وزير خارجية فرنسا يقول فيها ( ان مهابة الدولة واعتبارها واحترام مؤسساتها الخصوصية يجب أن تظل على ما كانت عليه في الماضي اذ لا تجهل الحكومة الفرنسية أنه منذ نحو أربعة قرون والأسرة العلوية الملكية تقبض على زمام السلطة وانه يجب الاحتفاظ لها بذلك كما استرعى اهتمام الحكومة الفرنسية الى كون المغرب لم يخضع منذ الفتح الاسلامي لدولة أجنبية كمستعمرة وانه ما فتىء يتمتع باستقلاله منذ ثلاثة عشر قرنا ) .

فلهذا السبب لا يمكن تشبيه المغرب ببلاد مستعمرة . .

فما هي اذن علائق الدولة المغربية بالحكومة الحامية وما هي حقوق كل منهما وواجباته سواء داخليا أم خارجيا والى أى حشد أثر النظام المحدث في وضعية المغرب السياسية والقانونية وفي صبغته كدولة وكدولة ذات سيادة

ان تحليل بنود عقد الحماية يؤدي الى النتائج الآتية :

( أولا ) واجبات الدولة المغربية

( ١ ) في الداخل

١ - يمكن للحكومة الفرنسية أن تقوم بعد اعلام المخزن بالاحتلالات العسكرية اللازمة وهي مكلفة بالسهر على الامن برا وفي المياه المغربية ( البند الثاني ) .

٢ - الاصلاحات التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد ادخالها تقرر من طرف الجلالة الشريفة أو من طرف السلطات التي ينيها عنه جلالته ولكن باقتراح من الحكومة الفرنسية ( البند الرابع ) ولمثل هذه الحكومة المصادقة على جميع القرارات التي يتخذها جلالة السلطان واصدارها ( الفصل الخامس )

٣ - يحظر على الحكومة المغربية أن تبرم في المستقبل أى قرض أو تتنازل عن أى امتياز دون اذن من الحكومة الفرنسية ( الفصل الثامن ) •

( ب ) في الخارج

١ - ليس للحكومة المغربية أن تبرم أى عقد له صبغة دولية قبل أن تحصل على موافقة الحكومة الفرنسية ( الفصل السادس ) •

٢ - ممثل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الشريفة هو الوسيط الوحيد للسلطان مع الممثلين الأجانب وفي علائق هؤلاء الممثلين مع الحكومة المغربية وسيكلف بجميع المسائل التي تهم الأجانب في الدولة الشريفة ( الفصل الخامس )

٣ - ممثلو فرنسا الدبلوماسيون وقناصلها ستناط بهم مهمة تمثيل الرعايا والمصالح المغربية في الخارج وحمايتهم ( الفصل السادس )

### ( ثانيا ) التزامات الحكومة الفرنسية

ينحصر عمل فرنسا في الحدود الآتية :

( ١ ) حفظ كل من سيادة السلطان السياسية والدينية في مجموع مملكته

تلتزم الحكومة الفرنسية بمساندة الجلالة الشريفة في كل وقت ضد كل خطر يهدد شخصه أو عرشه أو يخل بالامن والهدوء في مملكته كما يساند نفس المساندة ولي عهده ومن يأتي بعده من الملوك ( الفصل الثالث )

« وسيحافظ هذا النظام على الحالة الدينية واحترام السلطان ونفوذه التقليدي واجراء شعائر الدين الاسلامي والمؤسسات الدينية » ( الفصل الاول ) وابقاء وضعية السلطان الدينية في كمالها المطلق تستلزم الابقاء على وضعيته السياسية لان الوضعتين مرتبطتان لا تقبلان أى انفصال فقد أكد ليوطى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٢٠ قائلا « هناك قبل كل شىء مسألة لا تقبل أى نزاع وهي أن سلطان المغرب الذي هو من سلامة الرسول يتبوأ أريكة الخلافة في نظر المغاربة » أى

يتقلد السلطة الروحية والسياسية « ولكن من البديهي أن مهمة السلطان السياسية هي الأهم واحترام مهامته ونفوذه الروحي ليس لوجوده معنى إلا لكونه شرطاً في كمال ظهور سيادة السلطان وسلطته العليا فالسلطان هو رئيس الدولة المغربية » •

وينص الفصل الأول من عقد الحماية فيما يخص هذا المبدأ الأول على التزامين اثنين :

- ١ - ستذاكر الحكومة الفرنسية مع أسبانيا في شأن ما لهذه من مصالح نظراً لوضعها الجغرافي ولملكاتها في الساحل المغربي
- ٢ - كما أن مدينة طنجة ستحتفظ بالطابع الخاص الذي اعترف لها به والذي سيحدد بموجبه « نظامها البلدي » •

( ب ) حفظ المبادئ الدستورية التي تهيمن على تنظيم الدولة الشريفة

- ١ - مصدر الحكومة المغربية دائماً هو شخص السلطان المؤتمن على جميع مقومات السلطة سواء منها المعنوية أو المادية التشريعية أم القضائية وهكذا •• « ان التدابير التي يستلزمها نظام الحماية الجديد ستتخذ باقتراح من الحكومة الفرنسية من طرف الجلالة الشريفة أو من طرف السلطات التي ينسبها جلالته في ذلك سواء فيما يخص المراسيم الجديدة أو تغيير المراسيم الموجودة » • ( الفصل الرابع )

« وسيحافظ هذا النظام على الحالة الدينية واحترام السلطان ونفوذه التقليدي واجراء شعائر الدين الاسلامي والمؤسسات الدينية لا سيما ما يرجع منها للأحباس » ( الفصل الأول )

- ٢ - ان الحكومة المغربية وهي المخزن الشريف لن يمكن الغاؤها ولا تعويضها بهيئة أخرى لان الفصل الأول ينص على أن النظام الجديد سيدخل اصلاحات على الهيئة المخزنية

- ٣ - لا يمكن لفرنسا أن تدعى أو تعتبر نفسها دولة ذات سيادة مطلقة في المغرب أو تدعى مشاركتها له في سيادته اذ يحتوى الفصل الخامس على تعهدها بأن تعين ممثلاً عنها لدى الجلالة الشريفة في شخص مقيم عام تأتمنه على جميع سلطات الجمهورية الفرنسية الذي وضحت مهمته في الدواعي والأسباب التي

ذكرت في مقدمة قرار تعيين الجنرال ليوطي أول ممثل لفرنسا بالمغرب •  
« فيجب عليه - كما ينص القرار - أن يستثمر محميتنا مع مراعاة التزاماتنا  
إزاء الدول وأن يحترم خاصة ما وعدت به فرنسا من مساواة اقتصادية »  
« ويجب أن يظل مخلصاً لنفس فكرة الحماية التي هي وحدها المطابقة  
للمعاهدات الدولية والتي تتألف مع كل حكم مباشر »  
( ج ) وضع نظام جديد يشمل الإصلاحات الإدارية والقضائية والتعليمية  
والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد إدخالها  
بأقليم المغرب ( الفصل الأول ) فهذا الإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي  
الذي هو قوام المعاهدة يجب أن يتم في دائرة احترام امتيازات الدستور المغربي •

# خرق فرنسا لمعاهدة ١٩١٢

يقضى المنطق بأن يرتكز تأويل كل معاهدة حماية على نصوص المواد التي تحدد بصورة واضحة وضعية الدولة المحمية بالنسبة للدولة الحامية . غير أن وضع الحماية وان كان يستمد أصله من معاهدة دولية الا أنه يظل مع ذلك بالنسبة لفرنسا مؤسسة استعمارية ترتكز على بعض التباين في القوة . فالخلافات في التأويل ترجع للغاية التي ترمى اليها الحماية اذ يرى البعض أن هذا الوضع القانوني يطابق حقيقة نية الحامي في احترام حضارة أهل البلاد وحكومتهم وشرائعهم . بينما يرى آخرون أن الحماية اختلاق مناسب يستعمله الحامي ليسير مباشرة تحت ستاره شؤون البلاد « المحمية » .

فما هو اذن الاتجاه الذي ساد في اخراج الحماية المغربية الى حيز العمل ؟ لقد أجاب عن ذلك المقيم العام سنة ١٩١٤ حيث قال « ان المغرب حماية . ولكن هذا اللفظ الذي ينطوي مع ذلك على نظرية استعمارية كبرى وبسيطة يعتبر في أغلب الاحيان كعنوان شكلي لا كحقيقة واقعة . فهم يرون فيها ان لم نقل نظاما زائفا فعلى الاقل نظاما نظريا ووضعية التقاليد تؤول الى الانمحاء بعد مراحل متتابعة . وهذه هي نتيجة معظم تجاربنا الاستعمارية . وهذه النزعة بلغت من القوة في المغرب وخارجه قبل الحرب مبلغا جعل مقاومتها ضعيفة وضعيفة اذ صار الكثيرون يعتبرون شيئا محتوما هذا الانسياق نحو الحكم المباشر والاستحقاق العملي الذي يسبق الاستحقاق القانوني .

## المحاولة الاولى

### لتطبيق الحماية المغربية

ان ليوطي هو الذي كلف لأول مرة بتطبيق المعاهدة الفرنسية المغربية المؤرخة بـ ٣٠ مارس ١٩١٢ وأن فكرته عن الحماية لم ترتكز على آرائه الخاصة في الميدان الاستعماري وعلى نفس حيثيات المهمة التي رسمها قرار التسمية فحسب ولكن أيضا على « الواقع المغربي » كما أبرز أمام عينيه مجردا عن جميع الأباطيل التي ألصقت به عن قصد لتبرير التدخل في الشؤون المغربية .

وفيما يلي صورة عن هذا الواقع كما رسمها ليوطي أول مقيم عام للجمهورية  
الفرنسية بالمغرب ..

ففي ٢٩ فبراير ١٩١٦ صرح في مدينة ليون بقوله :

« ..... فبينما وجدنا أنفسنا في الجزائر ازاء مجتمع في حكم العدم وأمام  
وضعية مهلهلة قوامها الوحيد هو نفوذ الرأي التركي الذي انهيار بمجرد  
وصولنا اذا بنا قد وجدنا بالمغرب على العكس امبراطورية تاريخية مستقلة  
تفارق الى النهاية على استقلالها وتستعصي على كل استعباد . وكانت هذه الدولة  
الى حد السنين الاخيرة تظهر بمظهر دولة قائمة الذات بموظفيها على اختلاف  
مراتبهم وتمثيلها في الخارج وهيئاتها الاجتماعية التي لا يزال معظمها موجودا  
بالرغم عما لحق السلطة المركزية أخيرا من انحطاط ، تصورا أنه لا يزال  
بالمغرب عدد من الاشخاص (١) كانوا منذ ست سنوات خلت سفراء المغرب  
المستقل في بترسبورغ وبرلين ومدريد وباريس يحف بهم كتاب  
وملحقون وكان هؤلاء السفراء رجالا ذوي ثقافة عامة تفاوضوا مع رجال الدول  
الاوربية أندادا لانداد وكان لهم اطلاع على المسائل السياسية وتدوق لها .

« وازاء هذا الجهاز السياسي توجد هيئة دينية لا يستهان بها . فوزير العدية  
الحالي قد سبق له أن ألقى منذ بضعة سنوات دروسا في جامع الازهر بالقاهرة  
وفي اسطنبول وبورصة (٢) ودمشق وهو يراسل حتى مع علماء الهند وليست  
له وحده علائق مع النخبة الاسلامية في الشرق » .

« وأخيرا توجد جماعة من رجال الاقتصاد من الطراز الاول تتألف من تجار  
كبار لهم دور تجارية في منشستر وهامبورغ ومرسيليا . وكثير منهم ذهبوا الى  
هذه المدن بأنفسهم .. أضيفوا الى هذا - كما يعلمه جيدا كل من ذهب منكم الى  
المغرب - أن هنالك جنسا له مقدرة في الصناعات ونشاط وذكاء واستعداد  
للتطور يمكن أن نستفيد منه كل الفائدة بشرط أن نحترم بكل دقة كل ما يريد  
أن يراه محترما .. »

وقد ردد ليوطي في تقريره للحكومة الفرنسية عام ١٩٢٠

(١) لا يزال بعضهم على قيد الحياة الى الان ، أي سنة ١٩٥١

(٢) العاصمة القديمة للامبراطورية العثمانية

« لقد وجدنا ههنا دولة وشعبا • وكانت البلاد تجتاز حقا أزمة فوضى ولكنها أزمة خديثة العهد نسيها وهي أزمة حكومية أكثر منها اجتماعية •  
« وإذا كان المخزن قد أصبح عبارة عن مظهر - لا أكثر - فهو لا يزال على الأقل قائم الذات ويكفى أن نرجع بضع سنوات الى الوراء لنجد حكومة حقيقية تظهر في العالم بمظهر دولة ذات وزراء كبار وسفراء احتكوا برجال الدول الأوروبية ومنهم من كان لا يزال حيا الى مدة قريبة يل منهم من لا يزال حيا الى الآن •

« ولكن تحت المخزن كانت معظم المؤسسات لا تزال قائمة • وهي تختلف حسب النواحي ولكنها تمثل حقائق ملموسة •  
وفي يوم ١٧ أبريل ١٩٢١ صرح بالدار البيضاء قائلا :  
يجب أن لا ننسى أننا في بلد ابن خلدون الذي جاء الى فاس وهو ابن عشرين سنة وفي بلد ابن رشد وليس خلفهما غير جدير بهما • ومازلنا لانعلم تماما تظمه بين جدرانها تلك الدور العتيقة بفاس والرباط ومراكش من رجال جعلوا منها مأوى للدراسة والتفكير والبحث • وفي كل مرحلة اكتشف من جديد رجالا لهم شغف بخزائنهم العلمية قد تفتحت عقولهم لكل ما يجري في العالم واشتد طموحهم لمشاهدة بلادهم تساهم في الحركة الفكرية •

وفي ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣ أعاد الى الاذهان اندهاشاته الاولى فقال :  
« لما ذهبت الى المغرب للمرة الاولى عام ١٩٠٨ مبعوثا من طرف الحكومة الى الجنرال داماد اندهشت عند ما شاهدت أراضي شاسعة جيدة الزراعة واضحة الحدود تنتظم حول ضيع حقيقية على خلاف أراضي الجزائر المنقسمة الى قطع غير منتظمة • وكان كل ذلك من عمل أهل البلاد فكان عندي مثار دهشة عميقة •  
وفي ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ لخص ملاحظاته بالرباط قائلا :

« كلما ازدادت اتصالا بالمغاربة وكلما طال مكثي في هذه البلاد ازدادت اقتناعا بعظمة هذه الامة • وبينما لم نجد في نواح أخرى من أفريقيا الشمالية سوى مجتمع يكاد يكون في حكم العدم نتيجة لما سبق من فوضى وقصور أرباب السلطة - اذا بنا وجدنا هنا - بفضل استمرار السلطة في جميع الدول التي تعاقبت بكيفية مطردة على عرش المغرب وبفضل بقاء مؤسسات جوهرية رغم

الانقلابات - امبراطورية قائمة الذات ومعها حضارة تجمع بين العظمة والروعة »

## أسلوب ليوطي

ان روح الحماية وفلسفتها كما تصورهما ليوطي كانتا تهدفان الى تحقيق اتفاق اختياري بين الشعبين بعد ما تم توقيع الحماية وكان ما كان • وبعبارة أخرى كان يهدف الى الحصول على رضی المغرب بالوضعية التي سوف يصبح خاضعا لها فيما بعد •

ان النظام الوحيد الذي يضمن لنا الوصول الى تحقيق أهدافنا في السيطرة على الشعوب هو ذلك النظام الذي يتيح لهذه الشعوب الاحتفاظ بما لها من تقاليد وعادات وأساليب في الحكم ، ويحافظ في نفس الوقت على ما لها من استقلال موهوم •

ثم قال : « ولا شك أن لهذه النظرية أساسا نفعيا ، بل ان ذلك هو وجه الدفاع عنها لدى أهل فرنسا » فان لها كامل المرونة اللازمة لتمكيننا من تخويل بلد من البلدان أقصى ترق اقتصادي وأن نجعل من هذا البلد الصفقة الرابحة تجاريا وصناعيا تلك الصفقة التي يجب أن تكون الغرض الجوهري لكل مؤسسة استعمارية ••• »

وهنا لك فائدة أخرى « فالقادة لهم النفوذ •• فلنشرکہم في الحكم فتعود علينا فائدة نفوذهم ونحن نجد جماعات متضامنة فلنجهد في جلبها اليها عوض فصلها بعضها عن بعض • لان ما كان في حكم العدم لا ينسبط عليه حكم •• وانتي لا اعتقد أن هذه الضرورة لا تتحتم في أي مكان أكثر من تحتمها في بلد الإسلام حيث يستوثق الاتصال بين النظام الاجتماعي والشريعة الدينية اللذين لهما جذور بليغة لا يمكن استئصالها الا بعد زمن طويل ( تقرير ١٥ يونيه سنة ١٩١٥ ) •

### تصريحات رسمية تؤكد هذه الخطة

قدم الجنرال ليوطي للمولى عبد الحفيظ يوم ١٥ من شهر مايو سنة ١٩١٢ ففاه بالعبارات الآتية :

« لتتحقق جلالتم أنتي في احترامی للامتيازات التقليدية التي تتمتع بها

السلطة الشريفة أتبع في ذلك ما توحىه على عواطفى الشخصية • كما أننى فى احترامى لديانة رعاياكم وأعمالهم اؤكد لجلالتكم أن فرنسا مصممة على مساعدتكم مساعدة فعالة لاحداث وضع كافل للنظام والمدنية والتقدم • »

وفى ٢٠ من شهر أكتوبر سنة ١٩١٢ بمناسبة جلوس مولانا يوسف على العرش صرح بما يلى :

« ان لى عظيم الشرف وكبير السرور بتبليغ جلالتم تهانىء حكومة الجمهورية الفرنسية بمناسبة جلوسكم على العرش و متمنياتها لازدهار عهدكم • وليكن لجلالتكم كامل الثقة فى المساعدة التى تعتزم حكومة الجمهورية امدادكم بها طبقا للاتفاقات السالفة حتى يتمكن لكم بسط الامن والسلام فى مملككم وتنمية مواردها وترقية مؤسساتها فى دائرة الاحترام التام لعوائدها وديانتها • و لجلالتكم أن تعتمد على كامل اخلاصى واخلاص مساعدى لاعانتها على انجاز هذا العمل العظيم » •

وفى التعليمات التى وجهها ليوطى الى قائد ناحية الشاوية بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٣ أوصاه « بأن لا تعزب عن ذهنه البتة الصبغة الخاصة التى تتسم بها الحماية والواجبات التى تستلزمها ازاء امتيازات جلالة السلطان والمخزن والموظفين الاهالى والمشكلة التى ينبغى حلها - وهى أعوص المشاكل ازاء هؤلاء الموظفين - هى حفظ هويتهم واختصاصاتهم التقليدية وسلطتهم المشروعة مع القيام دون انقطاع بمهمة المراقبة التى هى دعامة هذا النظام » •

ثم أوضح تعليماته بخصوص موقف الموظفين الفرنسيين ازاء السلطات المغربية فقال : « من المعلوم أن القوادهم الذين يحكمون قبائلهم وأن مهمة الممثلين المحليين لسلطتنا يجب أن تقتصر على مراقبتهم » • •

وقد تحدث ليوطى عن خواص سياسة الحماية فى تقريره للحكومة الفرنسية المؤرخ فى أول ديسمبر سنة ١٩١٦ . فقال •

« و آخر خاصية هى أن نحفظ للمخزن وللسلطان وظائفهم و امتيازاتهم الجوهرية • • • ولسنا نقوم بذلك فيما يخص السلطان نظرا للترامنا فى عقد الحماية بحفظ سلطته العليا فحسب بل بالاخص لان حفظ هذه السلطة يعتبر فى نظر جميع المغاربة كأسمى ضمانة للباقي ولكل ما سبق بل وجميع الضمانات التى يطالبون بها » •

## تحرير مبدأ الحماية

وهذه الخطة ما لبثت أن أخفقت أمام عراقيل شتى ، فالتعلق بشكليات الماضي هو أبرز ميزة لسياسة فرنسا الاستعمارية ، ويمكن أن نرجع لهذه الروح التقليدية تشبث الفرنسيين بمبادئ الادماج وقد كتب ليوطي عام ١٩١٤ يقول : « إن هذه النزعة بلغت من القوة في المغرب وخارجه قبل الحرب مبلغا جعل مقاومتها صعبة وضعيفة إذ صار الكثيرون يعتبرون شيئا محتوما هذا الانسحاق نحو الحكم المباشر والاستحقاق العملي الذي يسبق الاستحقاق القانوني . »

وبمجرد امضاء عقد فاس بدأت شدة الحملات الموجهة ضد خطة الحماية تتزايد وقد حاول ليوطي الذي كان يؤمن بصلاحيه هذا النظام أن يواجه تلك الحملات ، ولكن عبثا حاول ذلك لان التيار كان جارفا .

وقد صرح منذ ٦ يونية سنة ١٩١٢ بصدد مشروع لتنظيم الاقامة فقال : « وبالعكس من ذلك فانتى مضطر لان أتخذ الاحتراسات حول الفصل الاول من مشروع الظهير الشريف الذي تستلزم كيفية تحريره القضاء بالفعل على سلطة المخزن وتنازلا عمليا حقيقيا للسلطان عن حقوقه لي . »

هذا الفصل الاول غير الموفق معناه لو بقى انكار الحماية تماما لانه لا يرمى لاقبل من جعلها لحاقا حقيقيا بما في ذلك من نتائج وأرى من الواجب أن أعيد الى الاذهان نص هذا الفصل كما أبرق به الى « أن مقيم الجمهورية الفرنسية العام بالمغرب يمارس باسمنا ولخير مملكتنا جميع السلطات السياسية والعسكرية والادارية الصادرة عن سيادتنا العليا ، فلو انتى مارست جميع السلطات السياسية والعسكرية والادارية فلست أدري ما كدت أتركه للسلطان من سلطات وما هي يا ترى الاختصاصات التي ستظل بيد حكومته المخزنية . »

وانتى أرى بالعكس من ذلك انه لا يمكننا أن نواجه في هذه البلاد المصاعب المختلفة التي تترتب عن هذه الوضعية الا اذا أعدنا للمخزن مظهره الصوري . وبالجملة فانه لا يمكننا في أية حال من الاحوال كما انه لا ينبغي لنا والحالة هذه أن نتهيج في هذه البلاد سياسة الحكم المباشر . »

وفي عام ١٩١٣ كتب ليوطى الى وزير الخارجية الفرنسية بمناسبة امضاء السلطان لظهير حول تجديد نظام العدالة فقال :

« قد ظهر لى أنه من المطابق لروح معاهدة الحماية المؤرخة ب ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ وكذلك لنصها أن تسيطر بجلالة السلطان فى شكل ظهير مزيل بموافقتي مهمة تجديد نظام العدالة فى مملكته وينص الظهير المشار اليه آنفا على أن هذا الاصلاح سينجز من طرف جلالتة الشريفة باقتراح من الحكومة الفرنسية وعلى هذا أرى أنه نظرا لكون معاهدة الحماية يجب أن تؤول بكامل الدقة لا يمكننا أن نحدث فى المغرب محاكم فرنسية بموجب قانون أو قرار فرنسى دون أن نكون قد مسسنا بسيادة السلطان بصورة تخالف نص المعاهدة وقد أكدت هذه النظرية تماما الفتوى التى استصدرتها من م جان لابي المحامى فى كل من مجلس الدولة ومحكمة النقض والابرام » •

وهكذا بينما كان صدور ظهير شريف يكفى - كما هو بديهى - لتأسيس محاكم جديدة اذا بالسلطات الفرنسية ترى مع ذلك أن من الضرورى تأكيد القرارات التى اتخذها السلطان بكفية مشروعة بقرار أصدره مباشرة رئيس الدولة الفرنسية •

وفي عام ١٩١٥ ارتأت الحكومة الفرنسية اقتراح مشروع قانون يرمى الى تسهيل الحصول على صفة الرعوية الفرنسية للعسكريين وقدماء المحاربين فى أقطار أفريقيا الشمالية الثلاثة ومن جملة الحجج التى أدلى بها المقيم اذ ذاك لبيان عدم امكان تطبيق ذلك المشروع على المغرب قوله :

« ومن جهة أخرى فليس هناك تدخل أشد مساسا بسيادة السلطان من هذا المشروع •

« فمعنى ذلك انكار مبدأ الحماية نفسه الذى يرتكز عليه كل شىء فى هذه البلاد •

« غير أننى لست بمندهش اذا لم تكن الحماية تعتبر فى نظر واضعى المشروع وكذلك عدد كبير من مواطنى بمثابة نظام اتقالى وضع يجب أن يؤدى حتما وفى أقرب وقت ممكن الى الالحاق أو الادماج بواسطة سلسلة من التعديلات تخرق هذا النظام تدريجيا •

« ان تجربتي الاستعمارية قد كونت في نفسي اليقين التام بأنه اذا كان اللاحق يتحتم في بعض الاحوال واذا لم يكن بد من التفكير في التراجع عنه اذا ما تقرر فان نظام الحماية هو بعكس ذلك يجب أن يحفظ حينما أمكن اقراره » .

وقد وجه ليوطى في نفس المعنى بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٢٢ ملاحظاته بصدد مشروع قانون في شأن التعبئة العسكرية فقال : « أما فيما يخص تجنيد الاهالي بالمغرب فانتى ألاحظ أولا أن المغرب ليس بلاد حماية فحسب بل حماية من نوع خاص ويمكن القول بأن هذا النوع لا نظير له لان المغرب قد حفظت له المعاهدات الدولية أكثر من تونس وضعيته كدولة تتمتع رغم كونها محمية باستقلال ذاتي حقيقي تحت سيادة السلطان الفعلية الذي ليس رئيسا سياسيا فحسب ولكنه رئيس ديني أيضا . »

ان هذا أمر واقع كثيرا ما نستند عليه يوميا في علائقنا مع الدول الاجنبية ولنا فيه أكبر الفائدة أيضا في سياستنا الداخلية بالمغرب وفي علائقنا مع الاسلام عموما حتى نخل بالمحافظة على مبدئه .

ومن جهة أخرى فان السلطان له وحده حق التشريع بالمغرب فيما يخص رعاياه الذين يعتبرون تابعين له لا سياسيا فحسب ولكن دينيا أيضا ، وهذا هو الشيء الذي ينبغي أن لا يعزب عن فكرنا طرفه عين ثم ان هذا التجنيد العسكري لا يمكن أن ينظم الا بظهير يتخذه السلطان وحده باتفاق تام مع الدولة الحامية وممثلها لا بقوانين ولا بقرارات صادرة من فرنسا .

ولكن الحملات ضد نظام الحماية توالى بشدة لا سيما بعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ حيث أصبحت بعض الشخصيات الفرنسية تهتم بمصير نظام الحكم بالمغرب مقترحة استبداله بنظام حكم مباشر يشبه النظام الجاري به العمل في المقاطعات الفرنسية وقد عارض ليوطى بقوة جميع ما يهدد السياسة الوحيدة التي يعتقد أنها معقولة سواء بالنسبة لفرنسا أم بالنسبة للمغرب وهي سياسة الحماية وقد أكد ذلك بالرباط يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ خلال اجتماع عقده غرغرف التجارة والفلاحة حيث قال :

« ان هناك نقطة أخرى لا يمكن أن أهملها وهي مبدأ الحماية فانتى أحمل معنى من باريس تأكيدا واضحا من طرف الشخصيات المسؤولة بأن هذا المبدأ

يجب أن يبقى خارجا عن كل نزاع فنظام الحماية ليس قضية شخصية ولا محلية ولا فرنسية وإنما هو واقع نظمته معاهدات وضمنته اتفاقات دولية ليس لاي منا ولا للحكومة الفرنسية تغييره وينتج عن ذلك أن المغرب دولة لها استقلال ذاتي تقوم فرنسا بحمايتها ولكن تبقى خاضعة لسيادة السلطان بنظامها الخاص .  
ومن أهم شروط وظيفتي ضمان مجموع هذا النظام واحترامه .

ومن نتائج هذا الوضع الواقعي أن المؤسسات السياسية الفرنسية لا محل لها بالمغرب ، فان مواطنينا يمكن أن تكون لهم بهذه البلاد هيئات وتمثيل مهني ، ولكن لا يمكن أن يكون لهم بها تمثيل سياسي . . ان المطالبات والمناقشات حول هذا الوضع ليست سوى جهد ضائع ووقت ذهب سدى ، وأضيف الى هذا دون كبير الحاح انه نظرا لكون نظام الحكم بالمغرب مضمونا باتفاقات دولية فان المطالبات في هذا الموضوع ليست عديمة الجدوى فحسب ولكنها من الخطورة بمكان بحيث تكون الحكومة الفرنسية أول من يجعل لها حدا . .

ومن المعلوم أن الجالية الفرنسية بالمغرب شاركت في الانتخابات الفرنسية يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وفي يونية سنة ١٩٤٦ وذلك بالرغم عن الاحتجاجات المتكررة التي قام بها جلالة السلطان المؤتمن على سيادة المغرب .  
وهناك أيضا مشروع ظهر لسنة ١٩٥١ يقضى بتمثيل الجالية الفرنسية والاجنية في المجالس البلدية المنتخبة لم يصادق عليه جلالة السلطان لمساسه بحقوق الدولة المغربية وامتيازاتها المضمونة بمعاهدات .  
وفي ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ خاطب المقيم ليوطي جلالة السلطان وقد كانت بلغته هذه الانتقادات الموجهة الى سياسة الحماية مينا له مرة أخرى عزم فرنسا الصميم على الاحتفاظ بنظام ١٩١٢ فقال :

مولاي :

« اننى مسرور سرورا خاصا بأن أسلم لجلالتكم نص البرقية التي كلفني وزير الخارجية باسم حكومة الجمهورية أن أبلغها اليكم .  
وآبى الا أن أجدد شخصيا لجلالتكم الضمانات الصريحة التي ما فتبتم تتلقونها من حكومة الجمهورية ازاء نظام الحماية الذي تضمنه المعاهدات ، والذي يبنى على سيادة جلالتم وقيام المخزن بمهامه وحفظ المؤسسات التقليدية في

الدولة الشريفة واحترام السكان • فالمغرب لا يضمن على أحسن ما يرام تميته المادية والاجتماعية وكذلك سلامته وقوته الا في دائرة مؤسساته الخاصة التي لا يمكن أن يلحقها تبديل أو تغيير • وأبت حكومة الجمهورية بتأكيدا ان المغرب يحقق أحسن تطور في دائرة مؤسساته الخاصة التي لا تقبل التغيير الا أن تقصى بكيفية نهائية كل نزاع أو خلاف أو شك فيما يخص مبدأ نظام الحماية بجميع ما ينتج عنه • •

ورغم هذه التأكيدات فان نظام الحكم المباشر كان اذ ذاك قد نما وترعرع • ولنسمع أيضا الى أول مقيم يحدد الموقف في المكتوب الذي حاسب فيه نفسه بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠ يقول :

« كيف تطبق الحماية الآن بالمغرب ؟

أولا فيما يخص السلطان •

اهتمام كبير بحفظ مظاهره الخارجية واحاطتها بهالة من التشريفات ولكن ما هي الحقيقة الكامنة تحت هذا المظهر ؟

فكل التدابير الادارية تتخذ باسمه فهو يمضى الظواهر ولكن ليس له في الواقع أى نفوذ وليس له اتصال الا بمستشار الحكومة الشريفة الذى يراه يوميا ، هذا كل ما هنالك أما نظره فلا يطلب فى الواقع الا شكليا وهو معزول عن الناس داخل قصره مبعده عن شؤون الدولة لا يقف على أى شىء بنفسه رغم رغبته الاكيدة فى ذلك ولكنه يتحفظ فى اظهارها تحفظاً كبيراً وينتظر أن تعرض عليه الاشياء •

وكان رؤساء المصالح يذهبون فى الاوائل على التوالي الى مجلس الوزراء الاسبوعى الذى كان يحضره بانتظام مدير مصلحة الاستعلامات الذى يطلعه على الحالة السياسية والعسكرية ثم انقرضت هذه العادة شيئا فشيئا وتنازل مدير الاستعلامات عن مهمته لاحد الاعوان من الضباط •

ولا يشارك الصدر الاعظم ولا الوزراء فى أية مداولة حول الشؤون الهامة التى تدرس فى المصالح الفرنسية وحدها بمعزل عنهم ولا يطلعون على ذلك باجمال الا بواسطة المستشار الذى ليس له الا اطلاع محدود وهو غير متأهل للاقتضاء ببيانات فنية •

ولا يوجد تقريبا أى اتصال فيما يخص المصالح أو الشؤون بين رؤساء المصالح والوزراء فالمخزن الذى ليس لديه ما ينشطه يوشك أن يستولى عليه نوم لذيذ »  
تم ذكر وهو يدرس تأثير الحالة العالمية فيما بعد الحرب بكيفية عسامة وحالة العالم الاسلامى بكيفية خاصة على البلاد المغربية فقال :  
« فمن الوهم المحقق أن نعتقد أن المغاربة لا يشعرون بما هم فيه من عزل عن الشؤون العمومية فهم يتألمون لذلك ويتحدثون عنه .

« و تكون لديهم شبيبة تحس بالحياة وتريد أن تعمل ولهذه الشبيبة ميل الى التعليم والشئون العامة ونظرا لكون هذه الشبيبة لاتجد أمامها وظائف لان الاداره لا تعطى المناصب الا بمقدار ولا تسمح لها من ذلك الا بالوضع فانها ستبحث لنفسها عن الطريق من جهة أخرى . كما ستحاول التكتل للاعراب عن مطالبها كما وقع ذلك من قبل .  
وقد آن لنا أن ننادى : حذار حذار ! »

### انقلاب الحماية الى نظام الحاق عمل

وهكذا فالرغم عن الهيئة وعن السلطة اللتين كان يتمتع بهما ليوطى فانه وجد نفسه عاجزا عن ايقاف هذا التيار الذى أصبح لا مفر منه نحو الحكم المباشر وقد كتب عام ١٩٢٠ يقول : « ولست أعيد الى الاذهان ما ذكر آنفا الا لاقول بأنه اذا كنت قد بذلت جهودا لاحاطته - يعنى السلطان - بهالة من الرعاية وحاولت بشق الانفس تصديره ورفع قدره بالمغرب فى جميع المناسبات معارضا بذلك نزعة كثير من مواطنى من أفراد الجالية الفرنسية الذين كانوا يسالين بسبب تربيتهم وتكوينهم السياسى الى الازدراء به والحط من قدره فقد اضطررتى الحال مع ذلك الى أن أدرك أنني لم أحصل على تأييد مبين من فرنسا فان سلوكى أخذ يظهر شيئا فشيئا كأنه منبعث عن عاطفة شخصية كما أدركت أن السلطان اليوم أصبح رغم حسن ارادته ورغم حسن ارادتى لايمثل ازاء المصاعب التى يجتازها المغرب عنصر القوة والسلطة الذى كان من السهل أن نجعله منه .

فما هو اذن بعد هذا مضمير المبادئ التى تسير عليها وضعية المغرب « بموجب معاهدات تضمن وحدة الدولة الشريفة وسيادة السلطان وبموجب عقد الحماية

الذي يجعل أساس الوضع الجديد مرتبطا باحترام نظام الحكم بالمغرب احتراماً تاماً وبنفوذ السلطان .

### ( أ ) مبدأ وحدة أقاليم الدولة الشريفة

إذا كان هذا المبدأ قد وضع وضعا واضحا في عقد الجزيرة الدولي المؤرخ ٧ أبريل ١٩٠٧ قرره الفصل الثالث من معاهدة فاس سنة ١٩١٢ الذي ينص على التزام فرنسا بمساندة صاحب الجلالة الشريفة في كل وقت ضد كل خطر يهدد شخصه أو عرشه أو يخل بالأمن والهدوء في دولته - فإن العقد الأخير ينص في فصله الأول على قيدين لا يرران مع ذلك تمزيق وحدة البلاد وتقسيمها الى مناطق نفوذ فرنسية وإسبانية ودولية .

١ - القيد الأول - على الحكومة الفرنسية - حسب معاهدة فاس - أن تتفق

مع الحكومة الإسبانية حول « المصالح » التي تستمدتها من وضعها الجغرافي وممتلكاتها بالساحل المغربي .

الا أن فرنسا بموجب اتفاقية مدريد المؤرخة في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ والتي لم يشارك المغرب فيها مطلقا لا مدة المفاوضات ولا عند التوقيع تنازلت لإسبانيا عن منطقة نفوذ منفصلة عن باقي المملكة بحدود وقع تعيينها في الفصل الثاني من الاتفاقية المذكورة .

بل هناك أعظم من ذلك فإن فرنسا مع تصريحها « بأن النواحي الخاضعة للنفوذ الإسباني ستبقى تحت سلطة السلطان المدنية والدينية - خولت من تلقائها للخليفة الذي سيعين في تلك المنطقة تفويضا عاما عن السلطان يمارس بموجبه الحقوق التي يتمتع بها السلطان .

وقد استتجت إسبانيا من ذلك كما صرح به رئيس حكومتها عام ١٩٢٢ بعد مداوات في مجلس الكورتيس بقوله : « ليس للسلطان في منطقتنا لا من الناحية الروحية ولا من الناحية السياسية أدنى ذرة من السلطة مطلقا لأنه فوض فيها بأجمعها وبصورة دائمة للخليفة » وقد شرح ذلك ليوطي بقوله : ومعنى هذا بعبارة أخرى أن في المغرب سلطتين لهما سلطات واختصاصات واحدة ، سواء في الناحية الدينية أم في الميدان السياسي أحدهما في المنطقة الفرنسية والآخر في المنطقة الإسبانية .

ويمكن القول على هذا بأن اتفاقية مدريد المؤرخة في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ تعد خرقاً للمعاهدات الدولية السابقة والمعاهدة فاس .

### القيد الثاني : طنجة

ينص الفصل الاول من عقد الحماية على أن هذه المدينة ستحظى بالصيغة الخاصة التي اعترف لها بها والتي سيني عليها نظامها البلدي .  
غير أن اتفاقية ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ التي جعلت منها منطقة ثالثة منفصلة كسابقتها عن باقي الاقاليم المغربية ولكن خاضعة لسيادة السلطان - سلمت السلطات التشريعية والتقنين الاداري وكذلك الحكم المباشر لهيئات دولية فلا يمكن لاحد اذن أن يمتنع عن الاعتراف بأن فرنسا قد تجاوزت هذه المرة أيضا حدود السلطة التي خولتها معاهدة الحماية في دائرة وحدة الاقاليم وحفظ سيادة السلطان .

### ج - مبدأ حفظ سيادة السلطان ونفوذه واحترام دستور مملكته

ان ما آلت اليه حالة المغرب في السنين الاخيرة التي قضاها به ليوطي كمقيم عام يمكن أن توصف هكذا : سلطان سجين قصره ، وادارة مخزنية لم تبق لها قيمة تتركب من « أصحاب مراتب » فقدوا سلطتهم ونفوذهم ، وادارة فرنسية هي صاحبة الامر والنهي تطبق بصورة تتزايد مع الايام نظام الحكم المباشر مع ستره بمظاهر كذابة .

وجالية أوربية يزداد استيلاؤها الاقتصادي على القطر يوما فيوما .  
وبعد ذهاب ليوطي دشن بالمغرب المنهج الاستعماري المحض ، أي الادارة المباشرة التي لا ترى في الحماية فتح المجال أمام الدواليب التقليدية والمؤسسات الوطنية حتى تترعرع وتزدهر ، ولكن ترى فيها تدميرا لحضارة المغرب ، وقضاء على قوائمه الحقيقية واحتقارا للجنس الذي يعيش فيه واستعبادا له .  
وهذه السياسة التي هي بطبيعة حالتها من لوازم كل نظام ادماجي ظهرت عند التطبيق في شكل سيطرة شاملة تستولى على كافة ميادينه السياسي والاداري والقضائي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، كما ظهرت في شكل خرق واضح لميثاق حقوق الانسان .

# السيطرة السياسية والإدارية

لا ينازع أحد اليوم في كون فرنسا قد وجدت بالمغرب عند مجيئها اليه مجموعة من الاجهزة التقليدية التي تستلزم حتما قواعد تسييرها وجود دستور سياسى وتنظيم ادارى يتحكم فى مجموع النشاط الوطنى .

وهذه الاجهزة تشتمل كما رأينا من جهة على حكومة مركزية تتألف تحت ظل جلاله السلطان الرئيس الدينى والسياسى من مجموعة وزارات ( رئاسة الوزارة والداخلية ، الشؤون الخارجية ، العدلية ، المالية ، الحربية ) تخضع كلها لسلطة الصدر الاعظم - الوزير الاول - الذى يضم الى وظيفه الخاص وظيف وزير الداخلية وتشتمل الاجهزة المذكورة من جهة أخرى على إدارة اقليمية يشرف عليها باشوات وقواد تعينهم مجالس الجماعات التى تمثل المصالح المحلية .

وهذا الجهاز هو الذى هدفت الحماية الى اصلاحه وتنسيقه مع المقتضيات العصرية فى دائرة حماية سيادة المغرب ودستوره .

ولكن التحليل والعرض السابقين يكشفان لنا أن الاستعمار الفرنسى يدوس مبدأ الحماية وانه لا يتخرج من العتق بالقانون ولا يعترف الا بالواقع وحده ، ويؤدى هذا التطبيق الذى أصبح مبدءا الى عدم اعتبار أى فريق بين المحمية والمستعمرة الا اذا كان الامر يتعلق بدولة أخرى كان لها فيما قبل علاقات مع الدولة المحمية أما من الوجهة الداخلية الفرنسية فان الفروق الجوهرية لا تكاد تذكر ولا تتعلق الا بالجزئيات وبهذا تصبح الحماية نظاما تخول به الدولة الحامية لنفسها سلطات السيادة الخارجية والداخلية للدولة المحمية والجهاز السياسى والادارى لهذه الدولة يجرى من مدلوله وتنقلب دواليبه الى هيئات منفذة تابعة لطبقات من الساسة والاداريين للدولة الحامية ، وسنأتى فى العرض التالى بأمثلة توضح هذه السياسة .

السلطة المركزية

السلطة الخيالية - الحكومة المغربية ( المخزن )

لم تحتفظ الحماية لمؤسسات الدولة المغربية الا بالمظهر ، بحيث لا تمثل تلك المؤسسات سوى سراب يراد به مراعاة الفكر العام الدولى وعواطف الشعب المغربى .

والواقع ان هذه المؤسسات اختصرت منذ البداية اختصارا كبيرا وأحيلت الى أجهزة تابعة تتصرف فيها جميعا ادارة فرنسية أصبحت قابضة على مقاليد الامر فعلاوة على جلاله السلطان الذى قلمت الحماية من سلطانه تدريجيا فارتأت أن تقصرها على وضع الخاتم على النصوص التشريعية يحتوى المخزن اليوم على ما يلى :

١ - الصدر الاعظم وهو رئيس الادارة الشريفة نظريا ، ولكن سلطته فى الواقع تتلاشى أمام الكاتب العام للحماية الذى تعينه حكومة باريس مباشرة

٢ - ووزير العدلية وهو غير مكلف بكل ماله صلة بادارة العدلية المغربية ، وانما تقتصر مهمته على فرع منها - القسم الشرعى - تحت المراقبة الفعلية لموظف فرنسى كبير .

٣ - وزير الاحباس المكلف بادارة شؤون الاوقاف ، ولكن المراقب الفرنسى والمصالح التابعة له هى التى تتصرف فى الحقيقة فى شؤون الاحباس .

والتعديلات الطفيفة التى أدخلت فى شهر يوليو سنة ١٩٤٧ على تركيب المخزن المركزى والتى قدمتها الاقامة العامة اذ ذاك - كمرحلة جديدة - فى تطور المغرب السياسى تلخص كما أوضحه بيان أصدره جلاله السلطان بتاريخ ٣١ يولية سنة ١٩٤٧ فى اضافة مندوبين جدد - فى المالية والشئون الاجتماعية والفلاحية والمعادن - لاصلاحيات لهم ولا نفوذ أضيفوا الى مندوبى الصدر الاعظم الموجودين ( التعليم - الاشغال العمومية والبريد ) فان مهمتهم تنحصر حسب عبارات

ظهير التأسيس في جمع الاخبار وربط صلة الوصل مع المديرين الفنيين  
الفرنسيين ، وقد نشر البيان المذكور اثر تصريح الحكومة الفرنسية حول مغزى  
هذه التعديلات التي قدمت كاصلاح دستوري .

أما مجلس الوزراء والمديرين الاسبوعى الذى أعلن عنه فى نفس الوقت فانه  
لا يعالج أى أمر هام من أمور الدولة والجلسات القليلة التى انعقدت منذ  
تأسيسه لاتعدو أن تكون اجتماعات اخبارية يكفى الاعضاء المغاربة خلالها بتسجيل  
القرارات التى اتخذتها سلفا مصالح الحماية فى غيبة عنهم . والمجلس الذى يدير  
فى الواقع شئون البلاد هو الذى يجتمع دوريا ويحضره الى جانب المقيم العام  
جميع المديرين الفرنسيين مع رؤساء النواحي الفرنسيين .

ويجب أن نلاحظ أن المخزن قد وضع فى مجموعته تحت اشراف ومراقبة  
لادارة الشئون الشريفة التابعة للمقيم العام مباشرة .

### السلطة الفعلية - الادارة الفرنسية

تشتمل هذه الادارة على هيئات عليا ومصالح مركزية ومصالح اقليمية وبلدية

#### الهيئات العليا

##### ١ - المقيم العام .

ان سلطاته المحددة فى معاهدة الحماية - الفصل الخامس - والموضحة فى قرار  
الحكومة الفرنسية المؤرخ فى ١١ يونية سنة ١٩١٢ - قد أصبحت فيما بعد غير  
محدودة ، فهو الذى يقترح النصوص التشريعية ويأذن فى نشرها ويحكم  
المغرب ويراقبه أى أنه يضع القانون ويراقب تطبيقه .

نعم ، ان القوانين - الظهائر - لا تزال تعرض على جلالة السلطان ليذيلها  
بخاتمه أو على وزيره الاكبر ليوقعها - القرارات الوزارية فى ميدان التقنين  
الادارى - ولهما معا حقا الرفض ولكن المقيم العام لا يعبأ بهذا الرفض فيتخذ  
بكيفية غير مشروعة قرارات تسمى « قرارات مقيمة » وقد استفحل الأمر منذ  
الحرب الاخيرة وبالاخص أثناء مدة الجنرال جوان الذى استعمل هذه الوسيلة  
لتعزيز نظام الحكم المباشر بل ذهب الى تعيين وعزل موظفين مغاربة كبار دون

موافقة الحكومة الشريفة ومن المفيد أن نذكر أن جلاله السلطان هدد بالخلع في فبراير ١٩٥١ لرفضه مشاريع قانونية اعتبرها مناقية لمصلحة بلاده العليا وغير متلائمة مع السيادة الوطنية .

وهذه السلطات الواسعة التي يتمتع بها المقيم العام استفحلت بسبب تفويضات انتزعت من السلطان بمناسبة حرب ١٩٣٩ تلك التفويضات التي وان كانت مخالفة للدستور المغربي فقد احتفظ بها رغم انقضاء الحرب .  
ويعين المقيم العام في عمله معتمد بالأقامة ينوب عنه أثناء غيابه أو مرضه ، وله أيضا ديوان مدني وديوان دبلوماسي .

٢ - ويأتي بعد المقيم والمعتمد الكاتب العام للحماية المكلف بتركيز مصالح ادارة الحماية فهو عمليا يدير ويراقب باسم المقيم العام وتحت نفوذه الادارة المغربية كلها وبجانبه وتحت سلطته مصلحة تشريعية يديرها مستشار قانوني يحضر النصوص التشريعية والقوانين الادارية وينظر في قضايا الموظفين المرفوعة للاقامة العامة .

## ب - المصالح المركزية

هي على نوعين :

١ - المصالح السياسية التي تشمل على :

- ادارة الشؤون الشريفة التي يسمى مديرها معتمدا للحكومة الشريفة وله مهمة مزدوجة فهو صلة الوصل بين الاقامة العامة والمخزن ، كما أنه يراقب المصالح الادارية والقضائية الشريفة ومؤسسات التعليم الاسلامي العليا وتقوم هذه المصالح عمليا مقام هيئات المخزن كما تقوم بدور الوسيط الاجباري بين المخزن وباقي البلاد .

## ادارة الداخلية ومصالح الامن العام

تضم ادارة الداخلية المصالح الفرنسية للمراقبة المدنية والعسكرية وتكون مع مصالح الامن العام الهيئة الاساسية في الادارة الفرنسية بالمغرب فهي عبارة عن وزارة للداخلية كان اختصاصها اول الامر راجعة للصدر الاعظم فانتقلت الى يد الاقامة العامة .

## ٢ - المصالح الادارية وبلغ عددها ثمانية

- ادارة الفلاحة والتجارة والغابات

- ادارة المالية

- ادارة الاشغال العمومية

- ادارة العمل والشؤون الاجتماعية

- ادارة الانتاج الصناعى والمعادن

- ادارة البريد والبرق والتليفون

- ادارة التعليم العمومى

- ادارة الضحة العمومية والعائلة

وبجانب المصالح السياسية ذات السلطات الواسعة تكونت هذه المصالح الاخرى المعروفة بالادارة الشريفة الجديدة وهى الادارات الفنية الكبرى التى تعمل مبدئيا لحساب الحكومة الشريفة وتقوم بمصالح عمومية تحت السلطة المباشرة لكاتب الحماية العام .

### ج ( الادارة الاقليمية

الادارة الاقليمية فرنسية محضة فليس هنالك موظفون مغاربة اقليميون ولا هيئات شريفة اقليمية ومهمة رئيس الناحية الاساسية هى تنسيق نشاط المصالح الادارية فى ناحيته وبسط حكمه باسم المقيم العام على هذه الناحية الموضوعة تحت نفوذه .

ويقوم بدور الرقابة فى النواحي المدنية مراقبون مديسون وفى النواحي العسكرية ضباط يضمنون أيضا الى جانب ادارة الناحية قيادة الجنود المرابطة فيها ولكن الحماية احتفظت تحت هذه الادارة التى لها صبغة فرنسية صرفة بتقسيم البلاد الى قبائل على رأس كل واحدة قائد ويلاحظ أن هؤلاء القواد الذين يمثلون المخزن وتختارهم الادارة الفرنسية ليسوا سوى منفذين يخضعون مباشرة لسلطة المراقب الفرنسى .

وقد حيل بين جلاله السلطان وبين ممثليه الجهويين من باشاوات وقواد حيلولة تامة كما يدل على ذلك المنشور الآتى الصادر عن الادارة الداخلية الفرنسية بالمغرب والرامى وراء مظاهر خادعة الى ابقاء السلطان فى عزلة تامة .

• الرباط ٢١ أغسطس ١٩٥١ -  
• الإدارة الداخلية القسم السياسي رقم ٤٠٢٢  
• منشور

• منذ مدة قريبة لوحظ أن رؤساء مغاربة استدعوا الى القصر الملكي أو الى مكان اصطيف السلطان بواسطة موظف مخزني - أي خليفة السلطان أو الباشا - ليست له أي صفة من الوجة الادارية في أن يقوم باستدعاءات كهذه فان هذه الاستدعاءات لا ينبغي أن تبلغ رسميا لاصحابها الا بواسطة رؤساء النواحي - الفرنسيين - الذين أبلغهم أنا ما أتلقيه من مدير ادارة الشؤون الشريفة واني أرجوكم أن تستمروا على تطبيق هذه السياسة التي أذكركم بها بواسطة هذا المنشور •

التوقيع : ( فالأ )

وهكذا فان مصالح المراقبة التي أسست لروح الحماية لاجل نصيحة الحكومة الشريفة ومساعدتها أصبحت تقوم مقام هذه في ادارة شئون البلاد •

#### د - الإدارة البلدية

نص الظهير المؤرخ في ٨ أبريل سنة ١٩١٧ على أن المدينة أو القرية التي يطبق عليها النظام البلدي يدير شئونها باشا أو قائد تحت مراقبة موظف فرنسي يسمى رئيس المصالح البلدية غير أن هذا الموظف أصبح كرؤسائه يقوم مقام ممثل المخزن في ممارسة سلطاته وهو الذي يدير مباشرة الشئون البلدية • وتقوم لجنة بلدية تختارها الإدارة الفرنسية بدور المجلس البلدي وتتركب هذه اللجنة الاستشارية من أعضاء مغاربة وأعضاء فرنسيين وقد كتب ليوطي عام ١٩٢٠ يقول : « ان المجالس البلدية يرأسها نظريا الباشاوات وتحتوى على أعضاء مغاربة وليس ذلك - الا فيما يخص بعض المسائل - سوى مظهر لان جميع الامور تقع تسويتها بين الاعضاء الفرنسيين ورئيس المصالح البلدية ، • ومن المهم أن يلاحظ أن الإقامة العامة اقترحت اصلاحا يرمى الى جعل هذه اللجان البلدية مجالس منتخبة تتمتع بحق التقرير ، ولكن القصر الملكي لم يصادق على هذا الاصلاح لانه يخول حق التصويت للفرنسيين وفي ذلك مخالفة لاسط مبادئ السيادة الوطنية •

وقد أدلى تيرنوار النائب في المجلس الوطني الفرنسي بحديث الى صحيفة فرنسية تصدر بالمغرب في موضوع اصلاح البلديات المذكور فأصدر المصدر الاعظم البلاغ الآتي :

« نشرت جريدة « ماروك بريس » في عددها المؤرخ في ٥ مارس سنة ١٩٥٠ حديثا صحافيا لـ م . تيرنوار النائب في المجلس الوطني الفرنسي تعرض في بعض أجوبته لموقف المخزن الشريف من الاصلاحات التي تعرضها عليه الاقامة العامة فذكر أن مسؤولية عدم انجاز اصلاح البلديات ونظام الحالة المدنية تقع على المخزن الشريف حيث أنه لا يعترف للفرنسيين بحق المشاركة في مجالس منتخبة لها حق التقرير ويطالب بوضع نظام الحالة المدنية تحت مراقبته .  
« وان جلالة الملك أعزه الله يعتزم هذه الفرصة ليؤكد من جديد اقتناع جنابه الشريف بضرورة تخويل رعاياه سائر الحقوق التي تتمتع بها الشعوب الديمقراطية  
« أما فيما يرجع لاصلاح المجالس البلدية فان المخابرة جارية بين المخزن الشريف وبين الاقامة العامة ، ويرى المخزن الشريف أن هناك اعتبارات قانونية تعارض مشاركة الرعايا الفرنسيين في المجالس المغربية المنتخبة التي لها حق التقرير معتمدا في ذلك على المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها القانون الدولي الخاص .

« أما نظام الحالة المدنية فقد كان المخزن الشريف منذ البداية حريصا على التعجيل بانجازه مع الاحتفاظ لهذا النظام بصيغته المغربية وأخيرا تم الاتفاق على هذا الأساس وصدر به ظهير شريف لم يبق متوقفا الا على النشر بالجريدة الرسمية . »

## ٥ ) هيئات استشارية

### ١ ) الغرف المهنية

ان أهم الهيئات المهنية التي تقوم بدور سياسي كبير في الحياة المغربية العامة هي الغرف الفرنسية للتجارة والصناعة وكذلك الغرف الفرنسية للفلاحة وقد أسست هذه الغرف بقرار مقيمي مؤرخ في ٢٩ يونية ١٩١٣ وفي يونية ١٩١٩ استعيض عن التعيين بانتخاب أعضاء هذه الغرف وزيادة على ما لهذه

الغرف من اختصاصات استشارية فيمكنها أن تحدث في ناجيتها مؤسسات أو نقابات ترمي لخدمة الفلاحة والتجارة والصناعة والدفاع عن مصالحها كما يمكن أن يسند اليها امتياز الاشغال العمومية أو المحافظة على أشغال أو تعهدا أو تكليفها بإدارة مصالح عمومية لاسيما في المرافىء البحرية أو موانىء الانهار وهناك أقسام مغربية يعين أعضاؤها بقرار وزيرى قد أدخلت عام ١٩١٩ فى مختلف هذه الغرف ومنذ عام ١٩٤٧ أحدثت غرف مغربية صرفة وقد أجريت شبه انتخابات ذات اقتراع محدود وبعده درجات فأدت فى غالب الأحوال لى ماكان عليه الامر فى الماضى أى الى مجرد تعيينات

### مجلس شورى الحكومة

هذا المجلس من وضع السلطة المقيمة وحدها فلم يصدر فى شأنه قط ظهير من السلطان أو قرار من الصدر الأعظم وانما أحدث بموجب قرارات اتخذها المقيم العام سواء فيما يخص القسم الفرنسى أم القسم المغربى

### القسم الفرنسى ويتألف من :

ممثلين عن الغرف الفرنسية للتجارة والصناعة والغرف الفلاحية يعينهم المقيم العام ويكونون الهيئة الأولى والثانية  
- هيئة ثالثة تتخب بالاقتراع العام المباشر من طرف جميع الفرنسيين ذكورا وأناتا المقيمين بالمغرب الذين لايتتمون للهيأتين الأولى والثانية ويساهم هذا القسم بقسط وافر فى ادارة البلاد لاسيما فى وضع الميزانية المغربية التى يدرس مشروعها بدقة فى لجان وخلال الدورة العادية التى تعقد أوائل كل سنة وتعرض على هذا القسم كذلك الميزانية الاضافية فى دورة ثانية تنعقد فى منتصف السنة والمقيم العام هو الذى يرأس هذه الدورات بمحضر المديرين ورؤساء مصالح الادارة الفرنسية ولا يستدعى لها أى موظف مغربى

### القسم المغربى :

إذا اعتبرنا تركيبه وطريقة تعيين أعضائه من طرف المقيم العام وموقف الادارة الفرنسية مما يتمناه ويوعز به فانه يبدو لنا عديم القيمة . فالاعضاء

المغاربة الذين لم تطابق أفكارهم نظر الإدارة - تلك المطابقة التي لا بد منها في جميع المؤسسات المحدثنة من طرف ادارة الحماية - قد طردوا من المجلس رسميا وهم يؤدون مأموريتهم بل أودوا في شخصهم ومتاعهم ( دورة ديسمبر لسنة ١٩٥٠ )

وليس الامر كذلك في القسم الفرنسي كما رأينا فان الاقطاعية الاستعمارية في هذا المجلس لا تقبض على زمام قسطنط هام من ثروات البلاد فحسب بل تقبض أيضا على جميع مقاليد السلطة السياسية فزعماؤها أقوياء بالمغرب حيث يملكون صحافة تخلص لمصالحهم وهم أقوياء في فرنسا حيث يوجد لهم أصدقاء في البرلمان وداخل الحكومة الفرنسية وفي الدوائر العليا وفي الاوساط الاقتصادية .

### سياسة السيطرة

### كما تتجلى في توزيع الميزانية

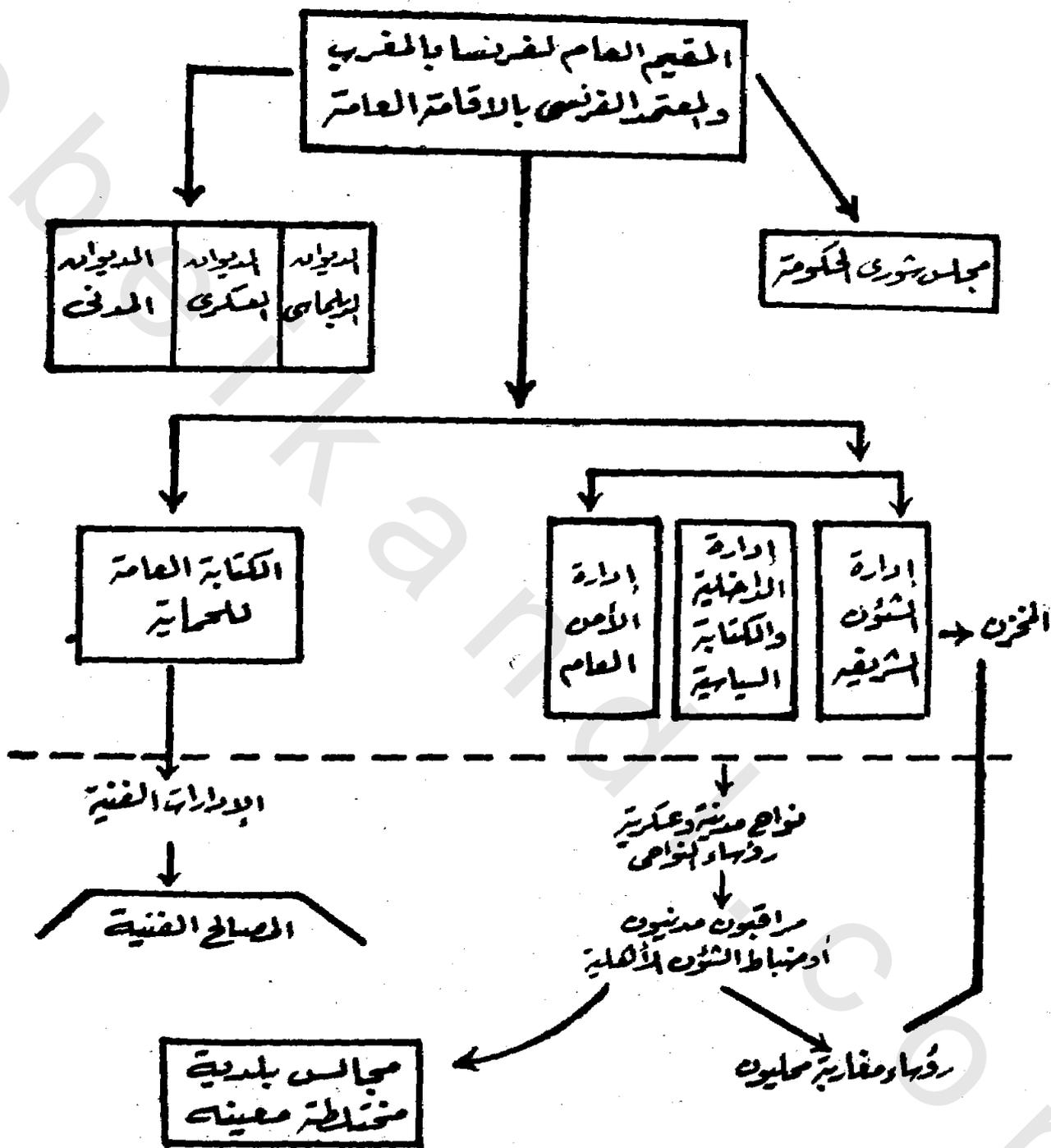
#### القسط المخصص للإدارة المغربية

وإذا أردنا أن نكون فكرة عن تفاهة القسم المخصص من طرف الحماية لحكومة المغربية والمصالح التابعة لها وعن اتساع نطاق المصالح المقيمة من جهة أخرى فيكفي الرجوع الى سجل الميزانية للدولة المغربية فلنضرب مثلا بميزانية ١٩٥١ التي بلغت ٣٧٧٨٣ مليون فرنك وأول ما يلفت النظر في ذلك هو أن تسيير مختلف ادارات الحماية يستهلك وحده ٣٠٩٢٨ مليون أي ٨٠٢ في المائة

وتخصص هذه الميزانية لللائحة السلطان المدنية والقصر الملكي وحلفاء السلطان والمطبعة الملكية والتشريفات وقسم الاوسمة الشريفة والحرس الملكي والمخزن المركزي بما فيه من عدلية شريفة وتعليم اسلامي عال وادارة شريفة بطنجة ٧٢٨ مليون فرنك أي ١٩٢ في المائة

ويستهلك مقيم الجمهورية الفرنسية العام والمصالح الفرنسية التابعة له مباشرة مبلغ ٧٦٣٤٥٧٩ مليون فرنك أي نحو ٢٠ في المائة

# الحماية الفرنسية الصالح الفنية



- ملاحظة: يرأس المقيم العام مجالس ولجانا مختلفة من بينها:
- اللجنة الاقتصادية
  - اللجنة التشريعية
  - لجنة الاستعمارات
  - اللجنة المركزية للأجرة والإعفاء
  - • • • • • للسياحة والرياحنة

## مشاركة المغاربة فى الوظيفة العمومية

ان مديرى وموظفى الادارات الشريفة الجديدة وكذلك المصالح المقيمية فرنسيون أما المغاربة وعددهم تافه فانهم يكونون العنصر الثانوى فى هذا النظام وقد اعترف عام ١٩٤٤ م كابريال بيو الذى كان اذ ذاك مقيما عاما لفرنسا بالمغرب قائلا : الواقع هو أن مشاركة المغاربة فى الادارة الفنية للبلاد لاتزال غير كافية . . غير كافية من حيث الكم فمن بين ٢٠٤٩٢ وظيفة عمومية ( من رسميين ومعينين ) التى كانت تحتوى عليها ميزانية الدولة بتاريخ فاتح فبراير ١٩٤٤ لم يكن المغاربة يشغلون سوى ٥٩٤٢ وظيفة منها أى ٢٠ فى المائة .  
 • وغير كافية من حيث الكيف على الخصوص لان من بين ٣١٥٨ موظفا مغربا رسميا يوجد ٧٧٧ موظفا فقط يشغلون وظائف غير تلك الوظائف الثانوية الاخرى كوظائف المحازنية والشواش والفرسان وسعاة البريد والشرطة وحراس السجون .

ومنذ ذلك العهد لم تتغير الحالة فيما يخص مشاركة المغاربة بينما يزداد عدد الموظفين الفرنسيين بدون انقطاع ففى ظرف اثنتى عشرة سنة أى من ١٩٣٨ الى ١٩٥٠ ارتفع مجموع الموظفين من ١٩١٤٥ الى ٤١٤٥٠ أى بأزيد من ١٠٥ فى المائة

وفى هذا الجيش من الموظفين الذين يستهلكون من الميزانية ١٩٣٤٩ مليون فرنك أى ٥١٢ فى المائة لا يستهلك المغاربة سوى المقادير البينة فى الجدول الآتى :

الوظائف	الاجانب		المغاربة	المجموع	نسبة المغاربة فى المائة
	الفرنسيون	باقي الاجانب			
الوظائف العليا	٣٨٣١	٦	٣٨٢	٤٢١٩	٩ فى المائة
الوظائف الاساسية	٦١٦٢	٦	١٢٦٢	٧٤٣٠	١٦
الوظائف الثانوية	١٠٤٣٣	٤٢	٤٠٨٥	١٤٥٦٠	٢٨
المكلفون بمهمة بموجب عقدة	٢٥٨	٦	٥	٢٦٩	١٠٨
الوظائف الدنيا	٥٢٣	٣٣	١٤٤١٦	١٤٩٧٢	٩٦٠٣

فالوظائف التي يشغلها المغاربة في الاطارات العليا المذكورة لاتنطوي على  
أية مسؤولية •

وهكذا فان النظام الاداري الذي أحدثته الحماية الفرنسية بالمغرب يؤدي  
الى حكم مباشر مجرد عن كل مسؤولية حيث يحتكر الموظفون الفرنسيون  
جميع السلطات ويطبقون بأنفسهم مايصدرونه من قرارات وتبرر فرنسا هذا  
الاحتكار بانعدام الاطارات المغربية بينما أساس وجود الحماية هو تكوين هذه  
الاطارات وهذا العذر الذي يتستر وراءه الفرنسيون بعد مرور أربعين سنة  
على الحماية هو اعتراف بفشل الحماية وحكم على نظامها

على أن فرنسا لم تجد المغرب عام ١٩١٢ خاليا من الاطارات اللازمة كما  
اعترف بذلك ليوطي نفسه وقد كان المغرب اذ ذاك على استعداد لان يصطف  
بسرعة في مصاف الدول العصرية •

ولا يمكن لسلطات الحماية أن تنكر أن هنالك نخبة مغربية تكون قسم  
منها بوسائله الخاصة يمكن أن تكون قوام الاطار المطلوب ولكن هذه النخبة  
مبعدة ابعادا كليا عن مناصب المسؤولية وهذا مايجدوها الى الاتجاه نحو المهن  
الحرّة ( محامون - مدافعون - أطباء - مهندسون - أساتذة ) أما المغاربة الذين  
يشغلون في الادارة ووظائف مختلفة فانهم يعزلون اما لسبب أفكارهم الوطنية  
واما لآرائهم الحرّة واما نظرا لالتماثلهم للأحزاب الوطنية ( حركة القمع في  
أعوام ١٩٣٠ - ١٩٣٦ - ١٩٤٤ - ١٩٥١ )

والفقرات الآتية المأخوذة من كتاب « حمايتنا المغربية » لاندري كوليز  
( ص ٤٩٧ - ٤٩٨ ) تكشف لنا عن النوايا الحقيقية التي تهيمن على الادارة  
الفرنسية في هذا الموضوع •

« اذا جددنا الادارة المركزية وأمددناها بكل مايلزم من قوة وأشدنا  
بنفوذ السلطان الرئيس الديني والسياسي وجمعنا حوله نخبة من الموظفين  
الاهالي من أكثر الناس نباهة وصرامة بالبلاد نكون قد ألقنا حياة قوية الى  
أقصى حد نخدم سياستنا اليوم ولكنها في اليوم الذي تنفلت فيه من أيدينا وتقلب  
خدتنا ستطردنا على حد تعبير المقيم الاول بمجرد نفخة واحدة »

# السيطرة القضائية

كان المغرب مجهزا قبل الحماية الى جانب المحاكم القنصلية الناجمة عن سياسة الامتيازات بنظام قضائي وطني موحد وقد كان يحتوى اذ ذلك على شيء من النقص كانت تشعر به الحكومة المغربية غير أن الحماية بدلا من السعي في تحديد هذا النظام القضائي - كما التزمت بذلك - شوته وجعلت منه مهزلة ان سلطات الحماية لم تخف عداها لقيام نظام قضائي يضمن الملكية والحريات الفردية ويكون مستقلا عن الادارة وان القضاء كان ولا يزال آلة تستخدمها الادارة الفرنسية التي تسيطر على سير العدالة وفي مثل هذا النظام يكون التعدي والحيف هما القاعدة المتبعة وفي الواقع فان التنظيم القضائي يمتاز بالخصائص الآتية :

## ا) علم الفصل بين السلطتين الادارية والقضائية

فالباشوات والقواد يجمعون بين الحكم في القضايا المدنية والقضايا الجنائية فتعدم بذلك كل ضمانات المترافعين •  
والمندوبون المخزنيون وليسوا سوى مراقبين مدنيين فرنسيين يقومون نظريا بدور النيابة العمومية في حين أنهم في الواقع يملون الاحكام على الباشوات والقواد بل يقومون أحيانا مقامهم في اصدار الاحكام وأن تعيين الباشوات والقواد لا يقوم على أساس معلوماتهم الفنية كما لا تعتبر النزاهة وحسن السيرة التي يجب أن تتوفر عادة في القاضي •  
وتتهم الادارة الفرنسية قبل كل شيء بالحصول على حكام يكونون طوع يدها وأن معظم القواد لاسيما في البادية أميون

## ب) تعدد المحاكم

وقد شوته الادارة الفرنسية منذ بسط الحماية النظام القضائي الذي كان يجرى به العمل في أنحاء المغرب وأقامت مقامه نظاما يرتكز على كثرة المحاكم وتنوعها رامية بذلك الى تجريد البلاد من طابع الوحدة والانسجام

ففى النواحي التى تسمى بربرية توجد محاكم عرفية تعمل تحت سلطة ضباط فرنسيين وتقضى بين الناس فى المسائل المدنية والجنائية والاحوال الشخصية وتطبق اعرافا بائدة ومخجلة تسهر الادارة الفرنسية على جمعها وتسيقها وتطبيقها ويلاحظ أن معظم هذه الاعراف تعتبر المرآة عرضا من العروض وان اعرافا أخرى لا تخول للمرأة الحق فى ميراث زوجها بل تباع من طرف ورثة الهالك الى زوج جديد ينقد ثمنها صداقا

وفى المدن ونواحي المغرب الاخرى يصدر الباشوات والقواد أحكامهم تحت مراقبة السلطات الفرنسية وبتعليمات منها ومن الواضح أن البلاد التى يتركز فيها النظام القضائى على مبدأ التعدد تكون فيها الاحكام الصادرة خالية من أية وحدة ولا تماسك بل تتناقض باختلاف النواحي .

وليس للمترافعين باب يلجأون اليها سوى الاستئناف الذى تقيده بالمدن شروط وحدود بينما يرفض فى البادية على وجه العموم ولا يوجد بالمغرب سوى مجلس استئناف واحد بالرباط

### ت ( انعدام القوانين

ولا يوجد فيما يخص المغاربة لا قانون جنائى ولا قانون مدنى ولا نظام مسطرة جنائية ولا مدنية .

كما لا يوجد أى تشريع ولو بسيط لحماية الحريات الفردية فالباب مفتوح للتعدى وكل مغربى معرض للاعتقال بمجرد أمر شفوى من السلطات الفرنسية أو أعوانهما ولا يصدر فى شأنه قرار بالايقاف .

وانعدام القانون الجنائى يترك للقواد والسلطات الفرنسية مهمة تحديد التهم واصدار العقوبات التى يرونها كافية وقد أعلن أخيرا وضع قانون جنائى ولكنه لم يظهر بعد وليس للمترافعين حق الاستعانة بالمحاميين أثناء التحقيق وباستثناء المدن فان المحامين لا يقبل دفعهم أمام أغلب المحاكم

أما فيما يخص الفرنسيين والاوربيين المقيمين بالمغرب فان لهم قانونا جنائيا وقانونا مدنيا وقانونى المسطرة الجنائية والمدنية كما أن حريتهم وحرمة منازلهم وعائلاتهم وأملاكهم كل ذلك مضمون بنصوص صريحة ولا يمكن أن يلغى

القبض على أى فرد من الفرنسيين أو الأوربيين دون أن يصدر بذلك أمر من طرف القاضى المختص وله أن يستعين بمحام سواء فى الاستنطاق أو أمام المحكمة

### ث ) ميزانية العدلية المغربية

ان نظام أجور القوادى يستلقت النظر فهم لا يتقاضون من الدولة أى مرتب ومصدر مواردهم هو نهب سكان منطقتهم بكيفية تنظم من طرف السلطات الفرنسية فى شكل أدايات يدفعها السكان حسب حاجيات القائد ومطالبه

وفى البادية أيضا يؤدى المترافعون لقضاتهم ثمن الاحكام بحيث يبيع القائد الحكم لمن يؤدى أكبر مبلغ

وفى المدن يتقاضى الحكام المغاربة مرتبات مزرية فيزيد نهب السكان وينقص بحسب ما يتمتع به الباشوات من تأييد لدى السلطات الفرنسية

أما القضاء الفرنسى فانه يقتطع له من الميزانية المغربية مبلغ هام ومراتب القضاة الفرنسيين هى فوق الكفاية

ودراسة الميزانية تكفى للتحقق من ذلك . فلنكتف ببعض المقارنات

سنة ١٩٢٩

العدلية الفرنسية	١٤	١٠٦٠٠٠	فرنك
العدلية الاسلامية ووزارة العدلية	٢	٩٥٦٠٠٠	•

سنة ١٩٣٣

العدلية الفرنسية	٢٠	٨٣٦٠٠٠	•
العدلية العرفية	٣	٠٥٧٠٠٠	•
العدلية الاسلامية ووزارة العدلية	٥	٠٩٣٠٠٠	•

ولم تكن الاعتمادات المخصصة لوزارة العدلية والقضاء الاسلامى الى سنة ١٩٣٦ تعدو مع تالى الاعوام ما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ فى المائة من مجموع ميزانية الدولة المغربية .

## سنة ١٩٤٧

١١٧ ٣٣٠ ٠٠٠	العدلية الفرنسية (موظفون ومواد)
١٠١ ٩٣٨ ٠٠٠	الحكومة الشريفة والتعليم الاسلامي والعدلية الاسلامية (موظفون ومواد)

## سنة ١٩٤٨

١٥٨ ١٦٨ ٠٠٠	العدلية الفرنسية (موظفون ومواد)
١٤٨ ٠٦٤ ٠٠٠	الحكومة الشريفة والتعليم الاسلامي العالى والعدلية الشريفة ( ما بين موظفين ومواد )
٤٠٩ ٨٠٤ ٠٠٠	العدلية الفرنسية (موظفون ومواد)
٣٥٠ ٨١٠ ٠٠٠	الحكومة الشريفة والتعليم الاسلامي العالى والعدلية الاسلامية (موظفون ومواد )

## سنة ١٩٥١

ويلاحظ أن الاعتمادات المخصصة في سنوات ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٥١  
للعدلية المغربية تدخل فيها اعتمادات الحكومة الشريفة ( ما بين مرتبات  
ومصاريف مختلفة ) والتعليم الاسلامي العالى والعدلية الشريفة ( ما بين مرتبات  
وموظفين ونفقات مختلفة ) هذا بينما لاتخص الاعتمادات المرصودة للعدلية  
الفرنسية سوى القضاة وأعاونهم والمصاريف المتعلقة بمصالح العدلية  
ولن نختم هذا الفصل دون أن نأتى بشهادة اثنين من كبار المحامين  
الفرنسيين بالمغرب فلنستمع الى م نيجل نقيب هيئة المحامين اذ قال في الكلمة التي  
ألقاها بمؤتمر محامى المغرب الذى انعقد بالرباط يومى ٢٧ و ٢٨ مايو ١٩٤٩  
« ان مسألة تنظيم العدلية الشريفة ليست مسألة جديدة بل كانت وستبقى  
مدة طويلة مع الاسف هي مشكلة دائمة .  
ومن بين أولئك الذين يسند اليهم اصدار الاحكام يوجد كثير يبذلون

قصارى جهودهم لتبثّة أو ابطال تلك المحاولات النادرة التي تهدف الى احداث تنظيم جزئى فى العدلية .

فليس هناك انفصال بين السلطات وخطة العدلية المخزنية ليست سوى خاصية من خاصيات أرباب السلطة تشرف عليها وتحددها اعتبارات ادارية وسياسية تؤثر تأثيرا بليغا فى الكيفية التي تنظم وتصدر بها الأحكام

فالباشوات والقواد لايصدرن الأحكام اذن بصفتهن قضاة ولكن بصفتهن رؤساء وليس لهم أى استقلال عن السلطة العليا وهذه ظاهرة هامة يجب أن لانساها وأولئك الباشوات والقواد يتجاهلون حتى تلك النصوص النادرة التي تحد من اختصاصاتهم التي يأبون الا أن تكون مطلقة وهم يخضعون لجميع مايرد عليهم من أوامر فهم لايطبقون القانون وانما يعاقبون

وأول إقتراح نفضى به فى الموضوع يتصل باحترام الحرية الفردية وحق الدفاع فى الميدان الجنائى حيث لا يتمتع المترافعون بأية ضمانات

والميزة التي يتسم بها النظام الحالى هو احتقاره التام للحرية الفردية لان المغربى عرضة للسجن على الدوام فلاستيناف لايقبل فى الجنائى الا إذا كان الحكم الصادر يفوق ثلاثة شهور سجن وزيادة على ذلك فان الوقت الذى تتعمد المحكمة اختياره لاصدار عقوبتها قد يؤدى الى افلاس المحكوم عليه لانها ان اختارت اiban الحرت فان السنة الفلاحية تضيع ولكن أحسن فصول السنة هو فصل الدراس فاذا ماسجن صاحب الحقل فى ذلك الابان فان محاصيله تبقى عرضة للضياع ويجهز عليها جيرانه ويطلقون سوائهم للرعى فيها ثم تستحوذ السلطة المغربية آخر الامر على باقى المحصول

والتحقيق الجنائى يجرى على نسق سرى مع أن استعانة المتهم بمحاميه شىء ضرورى لا بد منه لاسيما وأن التحقيق يجرى على طريقة رديئة جدا أمام المحكمة العليا الشريفة

وقد طالت هذه الاخطاء واستطالت وليس فى الامكان الرضى باستمرارها وقد أثار النقيب بونى نفس المشكل فصرح خلال المجلس العام لمحامى الدار البيضاء بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٥٠ قائلا :

« لا قصور للعدلية ولا قضاة ولا قوانين ولا حقوق الدفاع ولاحرية فردية وانما هناك تعد من سلطات لا مراقبة عليها

وفي الساعة الراهنة التي لانسمع فيها الا التحدث عن احترام الشخصية  
الانسانية يكون من الهزل ان لم نقل من المفجع أن نرى عددا كبيرا من الناس  
يفعلون وجوههم حياء عند سماع حكايات الظلم المقترف في أساطير سيرايوس  
بينما يرون بأعينهم ملايين من البشر معرضين لان يصبحوا فريسة للجهل والاعراف  
الردية المخزية والاستبداد لا يجدون حمى يلجأون اليه لان السجن العاجل  
يهددهم ولان التحقيق سرى والدفاع وهمى والقانون منعدم

# السيطرة الاقتصادية

## الخصائص العامة للسياسة الاقتصادية

ان وضعية المغرب الجغرافية و ثرواته المعدنية والفلاحية تفسح له ولا شك أفقا واسعا . ولكن من السذاجة أن نتحدث عن مستقبل رائع ما دام للمغرب خاضعا سياسيا واقتصاديا لفرنسا وما دام محروما من أن يعيش حياة اقتصادية خاصة به رشيدة ملائمة لمصالحه الوطنية . ذلك أن القيود التي يتحملها والمصاعب التي يعسر عليه حلها في الوقت الحاضر ناجمة عن هذه السيطرة السياسية والاقتصادية التي يكابدها منذ سنة ١٩١٢ .

وتسم السياسة الاقتصادية التي سلكتها ادارة الحماية لحد الآن بأربع خصائص : فالخاصة الاولى ترجع لابقاء المغرب تحت الحجر الاقتصادي ولا يزال الميثاق الاستعماري الى الان أساسا للعلائق الفرنسية المغربية . فالمغرب يعتبر قبل كل شيء ينبوعا للمواد الاولى ، والرأسماليون الفرنسيون وغيرهم لا ينظرون الى استغلالها الا من ناحية الارباح العاجلة التي يتزوتونها منها والادارة نفسها لا تنظر اليها الا من خلال حاجيات الاقتصاد الفرنسي . ومن جملة النتائج التي تتمخض عنها هذه السياسة انعدام الصناعة الوطنية انعداما يكاد يكون كليا وقلة التجهيز وقلة استغلال الثروة الفلاحية والمعدنية .

أما فيما يخص التبادل مع الخارج وبالاخص منذ سنة ١٩٤٤ فان النزعة السائدة هي ابعاد المغرب عن الاسواق العالمية الامر الذي يترتب عنه ضعف تمويل البلاد بالعملة الاجنبية ثم العجز المتزايد للحصول على الاجهزة الضرورية . وفي الميدان النقدي أدى بنا الاحتفاظ بربط الفرنك المغربي بالفرنك الفرنسي الى التضخم المالي والغلاء وارتفاع سعر الانتاج .  
وأما الخاصة الثانية فانها تلخص فيما يلي :

في الاسبقية المخولة لرؤوس الاموال الاجنبية في أهم مرافق الاقتصاد المغربي وفيما تركت فيه الطبقات العاملة لا سيما الفلاحين والمحترفين من بؤس وتأخر فني .

والخاصة الثالثة تمس الاقتصاد المغربي على وجه العموم . فليس هناك أي

برنامج شامل منطقي للتنسيق بين مختلف مناطق الاستغلال حسب حاجيات المغرب حالا واستقبالا فالمغرب عاش ولا يزال يعيش في اقتصاد قصير النظر .

الميزة الرابعة : ان السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الادارة الفرنسية منذ سنة ١٩٤٨ قد وجدت في الاعتمادات المخولة للمغرب برسم مشروع مارشال وسيلة لتوسيع سيطرتها أكثر من ذي قبل . فاعانة مارشال التي يراد منها تحسين استغلال ثروات المغرب قد ساعدت ادارة الحماية على نهج سياسة توطيد قدمها في المغرب بفتح باب الهجرة لرعاياها وتضخيم المشاريع الفرنسية التي أصبحت قابضة على زمام ثروات المغرب ورجاله .

تلك هي الميزات البارزة التي تسم بها السياسة المتبعة في المغرب . وان عواقب هذه السياسة لوخيمة جدا لا سيما في ميادين الانتاج والمبادلة التجارية والعملية .

### ( ١ ) الانتاج الصناعي والفلاحي

ان مشكلة التجهيز هي أساس عرقلة التطور الصناعي والفلاحي ، وان انعدام الادوات الضرورية للتطور الصناعي وعدم كفاية الاجهزة الموجودة لاستغلال البلاد فلاحيا ومعدنيا كل ذلك ليس سوى نتيجة لاساليب الاستغلال الاقتصادي التي عرفها المغرب الى تاريخ ١٩٤٠ فقد وقع استغلال خيرات المغرب تدريجيا حسب حاجيات فرنسا وبدون أي نظام ولا برنامج ولا نظر في العواقب . فلم يكن هنالك أي اهتمام بوضع اقتصاد متماسك في مجموعه .

### الميدان الفلاحي

وهكذا في الميدان الفلاحي فان الاراضي المغربية التي تبلغ مساحتها الصالحة للفلاحة خمسة عشر مليونا من الهكتارات لا يستغل منها سوى خمسة ملايين هكتار ولا يستعمل الآلات الحديثة في الغالب الا المثلثون الفرنسيون وهم يملكون نحو مليون هكتار .

ومن الواضح كذلك كسل الادارة فيما يرجع لمشكلة الماء اذ بعد مرور أربعين سنة على الحماية لا تتجاوز مساحة الاراضي المرواة سوى خمسين ألف

هكتار فلا عجب اذن اذا رأينا نسبة انتاج الزروع يتراوح من سنة الى أخرى بين ٢٥ و ١١٠ •

وإذا لاحظنا أن السكان المغاربة الذين يبلغون اليوم تقريبا تسعة ملايين يزيد عددهم بثلاثمائة ألف نسمة كل سنة فإنه يمكننا أن ندرك ما لمشكلة التغذية من خطورة حالا واستقبالا •

وان المجاعة التي ابتلى بها المغرب سنتي ١٩٣٧ و ١٩٤٥ كانت مفاجئة اذ هلك فيها أكثر من مليون نسمة •

وهكذا بعد مرور أربعين سنة على الحماية لا يزال المغرب مهددا بالقحط وانعدام البذور والكلأ بعد أن كان فيما قبل يصدر الحبوب الى الخارج وقد أصبح مضطرا الى الاستدانة لضمان تغذيته رغم ماله من موارد وما له من مقدرة واسعة في الانتاج •

### ب ) الانتاج المعدني والصناعي

ان ثروة المغرب المعدنية متعددة الا أنه لا يستغل سوى قسط منها والمادة الوحيدة التي تكاد تستغل استغلالا حسنا هي الفوسفاط اذ ينتج المغرب ٢٥٪/ • مما يستهلكه العالم •

ولا يكاد يهتم باستغلال الكوبالط الذي يوجد بالمغرب منه أغنى معدن في العالم وبالمنغائيز الذي يمكن للمغرب أن ينتج منه عشر انتاج العالم وبالحديد والرصاص والزنك والمولبرين والبتروول وان وسائل استخلاص هذه المعادن بسيطة والادوات المستعملة كثيرا ما تكون بالية غير صالحة •

أما التجهيز الصناعي فإنه يكاد يكون منعدما اذ لا توجد بالمغرب صناعة حقيقية فالنظام الاستعماري يرغم البلاد على تصدير موادها الاولية بضمن بخس ثم شرائها من جديد بعد ما تصنع •

وكثيرا ما يتحدث اليوم عن تنشيط صناعة المغرب وتجهيزه ولكن يتعلل بأن المغرب لا يمكنه أن يحصل على العملة الاجنبية الكافية وهذه القضية تؤدي بنا الى درس ما يجرى بين المغرب وبين الخارج من مبادلات •

ان تجهيز المغرب يتطلب عملة أجنبية ولا يمكن للبلاد أن تستوفي حاجياتها من هذه العملة الا اذا كانت حرة في مبادلاتها وفي توجيهها الوجهة المطابقة لمصالحها • فالسوق العالمية هي التي تتحكم دائما في المغرب •  
 الا أنه اذا استثنينا الفوسفاط الذي لا يزال مصدرا للعملة الاجنبية يتجلى لنا من خلال الميزان التجارى فى السنين الاخيرة أن ٠٧٠/٠ من الصادرات المغربية توجه نحو البلاد التي تتعامل بالفرنك وان البرامج المختلفة التي ترمى الى انعاش الصناعة الفرنسية كلها تنص على وجوب الزيادة فى الانتاج المعدنى والفلاحى بالمغرب ولكن جل هذه الزيادة يدور حول الحاجيات الفرنسية •  
 فالاقتصاد المغربى لا يعتبر الا كعنصر متمم للاقتصاد الفرنسى •  
 والمغرب بموجب التوجيه المفروض على تجارته الخارجية مجبر على أن يصدر لفرنسا المغنايز والكوبالط والرصاص وبعض المواد الغذائية هذه المواد التي لو باعها لبلاد أجنبية أخرى لحصل على قسط مهم مما يحتاجه من عملة أجنبية •

### خصائص الميزان التجارى

ان خصائص ميزان المغرب التجارى يتضح بطراد فيينا لم يكن هذا الحصص يتجاوز عام ١٩٣٨ : ٥٣١/٥ ( الصادرات بالنسبة للواردات ) اذا به يتطور خلال السنوات الاخيرة كما يأتى :

١٩٣٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠/٠٣١
١٩٤٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠/٠٥٥
١٩٤٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠/٠٥٠
١٩٤٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠/٠٥٢

وعلة هذا الحصص فى الواقع هو أن سبعين فى المائة من الواردات المغربية هي من منطقة الفرنك وهذه الواردات تتحمل بالطبع زيادة تبعاً لما يعترى الفرنك الفرنسى من انخفاض فى القيمة •

ففى سنة ١٩٤٧ بينما كان معدل ثمن الطن المصدر يبلغ ٦٢٢ كان معدل

• ثمن الطن المستورد يبلغ ١٩٤٠  
 وفي سنة ١٩٥٠ بلغت قيمة الطن المصدر ٩٥٠٠ فرنك ( صادرات تتكون  
 على الأخص من مواد خام غير مقومة ) بينما بلغت قيمة الطن المستورد في نفس  
 السنة ٥٩٠٠٠ فرنك ( وتحتوى هذه الواردات خاصة على مصنوعات ومواد  
 استعمارية ) •

وهنا لك نتيجة أخرى لهذا التبادل مع فرنسا وهي أن الائتمان المتزايدة  
 للمواد المستوردة من فرنسا تؤثر في السوق المغربية وتسبب في ارتفاع  
 الاسعار داخل البلاد •

فكيف يمكننا إذن أن نوظد دعائم اقتصاد مغربي اذا ظل المغرب خاضعا  
 للاقتصاد الفرنسي الذي تتعارض مصالحه مع مصالحنا كل المعارضة •

### ت ( العملة

وهذا التضامن الاجباري مع فرنسا يؤدي بنا الى عواقب وخيمة فيما يرجع  
 للنقود •

### التضخم

أصدر الفرنك المغربي عام ١٩٢٠ ليعوض الحسنى وهو العملة القديمة •  
 وأعطى للفرنك المغربي نفس قيمة الفرنك الفرنسي •  
 وان ارتباط الفرنك المغربي بالفرنك الفرنسي يحمل الفرنك المغربي ما

يعتري الفرنك الفرنسي من سقوط • فقيمة الفرنك المغربي تسقط يوميا تبعا

لما يعتري الفرنك الفرنسي من انخفاضات •  
 وفيما يلي أرقام تدل على تطور قيمة العملة بالمغرب :

١٩٣٨	=	٦٣٨	مليونا
١٩٤٦	=	١٤٨٨٧	»
١٩٤٧	=	١٩٠٠٠	»
١٩٤٨	=	٢٤١٥١	»
١٩٤٩	=	٢٦٧٢١	»

فمجموع وسائل الاداءات بادخال الودائع المحفوظة في مختلف البنوك بلغ : ٩١٣٧١ مليوناً عام ١٩٤٩ أي بزيادة ٠/٠٥٠٨٢ بالنسبة لسنة ١٩٣٨ المتخذة كأساس للمقارنة .

وهذه الوسائل تتزايد سنة فسنة . ربما يلاحظ أن هذه الاداءات خلال سنة ١٩٥١ بلغت : ١١٤ ملياراً في فاتح يناير و ١٢٥ ملياراً في ٣١ مايو وهذه النسبة لا تدل على تطور المغرب اقتصادياً ومالياً . وهي ناجمة بالخاص عن توارد رؤوس الاموال الفرنسية التي يفضل كثير من أصحابها الاحتفاظ بمركتها فيروجونها في مضاربات قصيرة الامد .

### غلاء المعيشة

والسبب الجوهرى في تهاقت الاموال الفرنسية التي تلتجىء الى المغرب هو تعادل الصرف بين الفرنكين الفرنسى والمغربى وان النتيجة العادية التي يتمخض عنها تزايد الاداء هو وقوع غلاء عام في الاسعار . ومعظم هذه الاموال لا تضيف الى الجهاز المغربى آلة زراعية واحدة أو مطبعة ونتيجتها المباشرة هي المضاربة وغلاء الاسعار الفاحش . كما يتبين ذلك من الجدول الآتى :

الاسعار	السنوا
١٠٠	١٩٣٨
٣٩٨	١٩٤٥
٥٧٧	١٩٤٦
٨٥٦	١٩٤٧
١٥١٥	١٩٤٨
١٩١٢	١٩٤٩
١٨٢٥	١٩٥٠
٢١٧٩	١٩٥١ (مارس)

فارتفاع ثمن المعيشة يؤدى الى ارتفاع ثمن الانتاج و ثمن البيع . فكيف نستغرب والحالة هذه أن يتجاوز سعر بعض المواد المغربية سعر

السوق العالمية وأن تزايد حاجة المغرب حاجة العملة الأجنبية .  
وهكذا فإن الاتجاه المفروض على مبادلاتنا مع الخارج وكون ٧٠ ٥/هـ  
من وارداتنا تأتي من فرنسا وتضامن الفرنك المغربي مع الفرنك الفرنسي كل  
هذه الاعتبارات تسفر عن نتائج ملموسة وهي التضخم والغلاء وتحديد أنواع  
المواد المغربية الصالحة للإصدار والقضاء على ما للمغرب من امكانيات لإنشاء  
صناعة حية .

\* \* \*

## السيطرة الاقتصادية

ان السيطرة الاقتصادية التي يكابدها المغرب بسبب الحماية لتظهر بارزة  
عند درس حالة البؤس التي ترك فيها كل من الفلاح والمحترف المغربيين .  
وتجلى تلك السيطرة في شكل ليس أقل اثاره للدهشة عندما نلاحظ الاسبقية  
المخولة لرؤوس الاموال الاجنبية في جميع مرافق النشاط الاقتصادي

### ١ ( الفلاحة والحرف

#### الفلاحة والاستعمار

منذ بداية الحماية صدر ظهير بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩١٤ أحدث بموجبه  
نزع ملكية الفلاحين المغاربة لاجل المصلحة العمومية ثم صدرت مراسيم  
أخرى عام ١٩٢٧ تعتبر نزع الملكية لاجل احداث أراضي الاستعمار من  
المصلحة العامة .

ويستغل ٤٧١٠ من الاوربيين من بينهم ٤٢٠٠ فرنسي نحو المليون هكتار  
من الاراضي السهلة الاكثر خصوبة وذلك من بين خمسة ملايين هكتار وان  
٦٧ ٠/٠ من هذه الضيع تتجاوز مساحتها ثلاثمائة هكتار

وقد عرف الفلاح المغربي نوعا آخر من نزع الملكية وهي انتزاع  
الاراضي من أصحابها بواسطة تسجيلها في ادارة المحافظة العقارية فتنزع  
من الفلاح أرضه التي تصرف فيها منذ أجيال سواء بسبب جهله اجراءات  
التسجيل أو عدم قدرته على تحمل مصاريف الدعوة .

ويتسع نطاق الاستعمار الفلاحي بفضل المعونة الفعالة من الوجة الفنية أو المالية فمن ضيع تجريبية الى حدائق أطفال الى حفر آبار الى رصف السواقي بالاسمنت الى احداث مراكز ماء كل ذلك نظم وانجز ليضمن للمعمر أحسن انتاج بأقل مايمكن من المشقة والمصاريف .

أما الاعانة المالية فانها تخول للمعمرين في أشكال مختلفة : منها منح التشجيع والاعفاء من الواجبات الجمركية المفروضة على الآلات الفلاحية المجلوبة من الخارج وتسليف الدولة اياهم قروضا هامة جدا وتمديد آجال الاداء الخ ...

ويكاد يكون جميع ما يتوافر بالمغرب اليوم من أدوات الاستغلال الفلاحي في ملك المعمرين .

وماذا أنجزت الادارة يا ترى لاعانة الفلاحين المغاربة ؟ لا شيء ..  
فالفلاح المغربي يتخبط في بؤس فاحش ولا تزال الاراضي تفلح بواسطة أدوات بدائية هي غالبا عبارة عن قطع من الخشب

وبينما يبلغ انتاج الاراضي الاوربية ما بين ١٥ و ٣٠ قنطارا في الهكتار خلال السنوات الممطرة و ٨ أو ١٥ قناطير في سنوات الجفاف فان الحقول المغربية تنتج ما بين ١٠ و ٥ قناطير في السنين الممطرة ولا شيء في أعوام الجفاف ومن المحقق أن الاراضي الفلاحية آخذة في الضعف وتظهر في الميدان الفلاحي علامات الضعف ونقصان الانتاج علاوة على افتقار السكان البدو الامر الذي قد يؤدي بهم طبعا الى الخراب فيحقق ذلك رغائب المضاربين ومحتكري الاراضي .

ولن نضرب سوى مثل واحد لذلك وهو أن المساحات التي زرعها المغاربة سنة ١٩٣٩ بلغت ٦٤٥٠٠٠ هكتار ثم انحطت سنة ١٩٤٨ الى ٣٠٠٠٠ هكتار .  
ومعدل مازرعه المغاربة بين ١٩٤١ و ١٩٤٨ بلغ ٣٠٦٥٦ هكتارا .

وبما أن هذا المحصول الضعيف لايسد مصاريف الانتاج فان الفلاح المغربي كثيرا ما يضطر الى الالتجاء للسلف لشراء البذور بل انه يتنازل غالبا عن أرضه للمضاربين والمرابين وخلال مجاعة ١٩٤٥ كان الفلاحون يتنازلون عن أراضيهم على أساس قنطار من القمح للمهكتارين .

واستفحلت الحالة في بعض النواحي بسبب ما تفرضه الإدارة من حجز استبدادي يجرد الفلاح حتى من الزاد الضروري لحياته وحياة ذويه وهكذا تكونت في البادية طبقة من الناس انخفض مستوى معيشتهم وابتلوا جميعا بسوء التغذية وبلغ اليوم عدد هؤلاء مليوناً ونصف مليون من بين أزيد من ثمانية ملايين من السكان فهؤلاء العمال الزراعيين الذين لا يتمتعون بحماية ما ( كالحق النقابي والاقبل الحيوي والاعانات العائلية .. ) يستغلون بصورة غير انسانية مقابل أجر مزرية لا تسمن ولا تغنى من جوع تتراوح بين ٣٥ و ١٥٠ ( ٣٥-١٥ قرش ) فرنكا في اليوم .

فإذا علمنا أن سكان البادية يكونون أربعة أخماس مجموع سكان المغرب وأنهم يعيشون من محصول الأرض ندرك مدى تقاعس الحماية في هذا الميدان . أما تلك الجمعيات الاحتياطية الأهلية و « صناديق القروض الأهلية » فليس في استطاعتها أن تؤدي خدمات مجدية للفلاحين لأن مواردها تافهة وميدان عملها محدود وهي تحت تصرف الإدارة مما يعدم فائدتها بالنسبة للفلاح .

وفي عام ١٩٤٤ أحدثت الإدارة « مناطق لتجديد الفلاحة » المقصود منها تضخيم إنتاج أراضي الفلاح وتعيده على استعمال الآلات الميكانيكية . وهذه المناطق أنموذج لسوء التصرف إذ كلفت الميزانية المغربية منذ بداية التجربة ٢٨٠٠٠٠٠ ١٦٣٨٠ فرنك .

وقد أصبح الفلاح المحروم من استغلال أرضه عبارة عن مجرد عامل فلاحي فالمرشدون الفنيون بدلا من الاقتصار على توجيهه بتمكينه مما يحتاج اليه من آلات يقومون مقامه في استغلال الأرض وهكذا يجرد الملاكون من أراضيهم فلا يقومون بعمل فني صحيح ولا يستفيدون أية فائدة من حيث التكوين والنتيجة المحسوسة لهذه التجربة هي احداث ضيع تجريبية في المغرب موسومة بالرعاية تقصر عملها على قطع محدودة وتتخذها إدارة الحماية وسيلة للدعاية السياسية لتستر عن الرأي العام حالة البؤس والجهل التي تركت فيها الفلاحين المغاربة .

كانت الحرف المغربية قبل الحماية من أهم عوامل ازدهار البلاد .  
غير أن انعدام حماية الانتاج في هذه الحرف واستيراد مواد مصنوعة أنزلا  
ضربة قاسية بهذه الطبقة الاجتماعية الهامة  
وتتجلى خطورة ذلك في أن عدد المحترفين كان يبلغ ( حسب الاحصائيات  
التي أصدرتها سنة ١٩٤٧ مصلحة الحرف والفنون المغربية ) ١٦٠٠٠٠ ( ما بين  
عمال وأرباب معمل ) أى ثلث سكان المراكز الحضرية ويجب أن نضيف الى  
هذه الطائفة طبقة عديدة من صغار التجار والسماسرة الذين يرجع نشاطهم  
لهذه الحرف .

ولم يبذل أى مجهود لجعل انتاج الحرف ملائما للتطور الحديث فرؤوس  
أموال أرباب الحرف غير كافية والادارة لم تفكر في تأسيس هيئة للقروض  
كفيلة بشراء آلات عصرية لهذا فان ثمن الانتاج لا يزال مرتفعا .  
واجابة للمطالب المقدمة من طرف أرباب الحرف قررت الادارة الفرنسية  
تأسيس بعض معامل التجربة عام ١٩٤٨ ولكن في عام ١٩٥٠ كانت هذه المعامل  
لا تزال لم تقم بأى نشاط ومما يجب أن يلاحظ ذلك القسط التافه الذى  
تخصصه الادار لمساعدة المحترفين ففي ميزانية ١٩٥١ يبلغ الاعتماد المخصص  
لهذه المساعدة ١٠٥٠٩٦٥٠٠٠ فرنك ، نصفها يصرف لبناء مساكن للموظفين  
الفرنسيين المكلفين بتسيير معامل التجربة .

وكثيرا ما يتلى أرباب الحرف بأزمات متوالية مزمنة . من ذلك ما وقع خلال  
١٩٣٤ ر ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ففضى بالبطالة والبؤس على معظم المصانع الاهلية  
المختلفة ومنذ ديسمبر سنة ١٩٤٧ حدثت أزمة أخرى .  
وفي الحالة الراهنة تظهر مشاكل أخرى بسبب احتكار الاسواق الداخلية  
من طرف الشركات الفرنسية التي تقضى على الحرف بمزاحمتها في شراء  
المواد الاولية .

### ب ) أسبقية رؤوس الاموال الفرنسية

ان سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية على مختلف ثروات المغرب تتزايد

يوما فيوما ويشتد خطرهما في بلاد تريد أن تتحصن ضد القيود الاجنبية وأن تكون لنفسها نظاما اقتصاديا يرتكز على المصلحة العامة وعلى مبدأ توزيع عادل للثروة الوطنية بين جميع الطبقات .

وفيما يخص الاستغلال المعدني لا يوجد سوى المكتب الشريف للفوسفات الذي يتمتع باحتكار يدر على الدولة المغربية موارد مهمة ويشغل معظم اليد العاملة المغربية ولكن هذا النوع من الاستغلال لا يزال استثنائيا . ومعظم المعادن الاخرى في يد شركات خاصة يراقبها ويستغلها مساهمون اجانب لا يؤدون للدولة المغربية سوى واجب تافه مع ضريبة حسب قيمة المواد المصدرة أما رؤوس الاموال المغربية فلا نصيب لها في هذه المعادن .

نعم ، ان الدولة المغربية تساهم بواسطة مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية في رأس مال بعض الشركات الكبرى كشركة فحم أفريقيا الشمالية أو الشركة الشريفة للبتروول ، ولكن مساهمتها تتراوح بين ١٠ و ٣٠ في المائة ولا تتجاوز ٣٣ في المائة .

وفي معظم هذه الشركات الكبرى تساهم الدولة الفرنسية كالدولة المغربية بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٣ في المائة .

وتملك الدولة الفرنسية في شركات أخرى معظم الاسهم كالشركة الشريفة للبتروول التي كانت أسهمها في نهاية عام ١٩٤٧ موزعة كما يأتي :

الدولة الفرنسية	٥/٥٥٨٨٩
الدولة المغربية	٥/٥٣٣٤١

شركات واكتابات مختلفة

٥/٥ ٧٧٠

وهكذا فان ثلثي رأس المال المروج في هذه المرافق الاساسية للاقتصاد المغربي هو في ملك شركات اجنبية أو مساهمين غير مغاربة والحظ المخصص للدولة المغربية يعد مزريرا اذا اعتبرنا أن هذه الدولة تساهم أولا بملكيتها للمعادن ثم بدفعها ثلث رأس المال نقدا .

وهذه الوضعية استفحلت منذ سنة ١٩٤٦ بما تفرضه الدولة الفرنسية من مساهمتها بنفس المبلغ الذي تساهم به الدولة المغربية .

ومنذ سنة ١٩٤٦ قدمت الإقامة العامة للقصر الملكي اقتراحا يرمى الى تعديل

نظام الرخص المعدنية الجارى بها العمل وكان هذا الاقتراح يهدف الى التنازل  
للادارة الفرنسية عن حق تسليم الاذن بالتنقيب والاستغلال ، ذلك الحق الذى  
هو من اختصاص جلالة السلطان والصدر الاعظم، وقد أجاب القصر باقتراحات  
مضادة يطلب فيها اعادة النظر فى نظام المعادن كله وذلك بتمكين الدولة المغربية  
من مساهمة كافية فى أرباح الشركات المرخص لها وبزيادة محسوسة فى  
ضرائب الاتاج واحتفظ القصر بحق تسليم الاذن بالتنقيب ورخص الاستغلال  
باتفاق مع السلطات الفرنسية طبقا للقوانين الجارى بها العمل الآن .

وقد استغلت الادارة الفرنسية حوادث فبراير سنة ١٩٥١ لتعرض على جلالة  
السلطان - فى شكل انذار - عدة ظواهر منها الظهير المتعلق بالنظام المعدنى  
بالمغرب .

## ٣- الميزانية والموارد الجبائية

ان توزيع المصاريف كما يتجلى كل سنة فى الميزانية المغربية يعطى أحسن صورة عن الصبغة العنصرية المنافية لمصالح الرأى التى تركز عليها سياسة الحماية • فسواء فى الميدان الادارى أم الثقافى أم الاقصادى أم الاجتماعى فإن الفرق الواقع بين الاعتمادات المخصصة لارضاء حاجيات الاقلية الفرنسية والاوربية والاعتمادات المخصصة للمغاربة ليعت على الاستغراب وقد لاحظنا ذلك فى مختلف أجزاء هذا العرض •

وقد أكد السيد أحمد الزيدى رئيس جامعة غرف التجارة والصناعة والحرف والمقرر العام لميزانية الحماية فى دورة نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٠ لمجلس شورى الحكومة قائلا :

« فالميزانية فى بلاد تحكم نفسها بنفسها حسب نظم ديمقراطية تكون معبرة عن ارادة الامة ومرآة للمسائل التى تهتم الدولة ، وللجهود التى تبذلها لتحقيق حاجيات الشعب الاكيدة •

وان أهم مميزة للميزانية المغربية هو أنها تعبر قبل كل شىء تعبيراً واضحاً مدعماً بالارقام عن سياسة الحماية •

وان الذى يدرس الميزانية فى جميع جزئياتها لا بد له من أن يعتبر شيئاً أساسياً وهو أنه يوجد بالمغرب عنصران من السكان الشعب المغربى والجالية الاوربية • وان السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحماية وبالتالي سياستها فى الميزانية توضح وتنفذ اعتباراً لهذين العنصرين •

الا أن نظام الحماية يريد التضحية بحاجيات الشعب المغربى المستعجلة الاولية ويقدم عليها حاجيات السكان الاوربيين •

وان درسا مجملاً لميزانية ١٩٥١ ليبن لنا بوضوح ملاحظه المقرر العام السيد الزيدى رئيس جامعة الغرف عند ما درس فصل المصاريف فى الميزانية العادية لسنة ١٩٥١ اذ استخلص الملاحظات الآتية :

### المصاريف

بلغت المصاريف فى ميزانية سنة ١٩٥١ مبلغ ٣٧٧٨٣ مليون فرنك •

• وبلغ مجموع المصاريف فى ميزانية التجهيز ٢٦٢٠٠ مليون  
وفى هذين البابين تخصص أهم المصاريف كما يلى :  
الميزانية العادية :

١ ( الديون العمومية ٣٩٣٤٧٧٩٧٠٠٠ من الفرنك أى ١٠٤ فى المائة

٢ ( المصاريف على الموظفين :

أجور الموظفين ١٩٣٤٩٨٦٠٠٠ من الفرنك أى ٥١٢ فى المائة

أدوات الادارة ٨٣٠٩٣٤٣٠٠٠ من الفرنك أى ٢١٩ فى المائة

الاشغال الكبرى للتعهد - ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنك أى ٧١ فى المائة

٣ ( مصاريف الاشغال الجديدة والتأثيث الاولى ٣٥٥٠٠٠٠٠٠٠ من

الفرنك أى ٩٤ فى المائة • المجموع فرنك ٤٧٧٨٣٠٠٠٠٠ من الفرنك

ميزانية التجهيز :

التجهيز الادارى ١٣٢٨٨٠٠٠٠٠ من الفرنك

التجهيز الاقتصادى ١٨٦٦٦٤٠٠٠٠٠ من الفرنك

التجهيز الاجتماعى ٦١٧٦٠٠٠٠٠٠ من الفرنك

مصاريف السلف ٢٩٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنك

المجموع ٢٦٢٠٠٠٠٠٠ من الفرنك

والذى يلفت النظر قبل كل شىء أن سير مختلف ادارات الحماية يستغرق

٨٠٣ فى المائة من الميزانية الاعتمادية •

وان مصاريف الادارة لازلت تتضخم باستمرار منذ سنة ١٩١٢ وخصوصا

منذ بضع سنوات كما يدل على ذلك البيان الآتى :

بيان تطور نفقات الموظفين

سنة ١٩٣٩ : ٥٥٦ مليون سنة ١٩٤٨ : ١٠٥٦٩ مليون

سنة ١٩٤٥ : ٢١٠٠ » سنة ١٩٤٩ : ١٤٥٦٢ »

سنة ١٩٤٦ : ٣٦٩٥ » سنة ١٩٥٠ : ١٦٦٢٤ »

سنة ١٩٤٧ : ٦٧٦٧ » سنة ١٩٥٠ : ١٩٣٥٠ »

وان السبب الاساسى فى تكاثر المصاريف هو تكاثر عدد الموظفين الذين

يتقاضون أجورهم من الميزانية • فخلال ١٢ سنة ، أى من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٥٠ ارتفع عدد الموظفين من ١٩١٤٥ الى ٤١٤٠ أى ما يزيد عن ١١٥ في المائة •

واليكم الجدول الآتى لبيان نسبة المغاربة فى هذا الجيش من الموظفين :

الوظائف	الاجانب		المغاربة	بمجموع الموظفين	نسبة المغاربة من مجموع الموظفين فى المائة
	الفرنسيون	غيرهم			
الوظائف العليا	٣٨٣١	٦	٣٨٢	٣٢١٩	٩
الوظائف الرئيسية	٦١٦٢	٦	١٢٦٢	٧٤٣٠	١٦٠٩
الوظائف الثانوية	١٠٤٣٣	٤٢	٤٠٨٥	١٤٥٦٠	٢٨
الوظائف الوضيعة	٥٢٣	٣٣	١٤٤١٦	١٤٩٧٢	٩٦٠٣
الموظفون المتعاقدون والمكلفون بمهام	٢٥٨	٦	٥	٢٦٩	١٠٨

وتبرر الادارة الفرنسية هذا العمل بأن هذا التطور طبعى وضرورى ، لان سير مختلف الادارات واتساعها يستوجب الزيادة كل يوم فى عدد الموظفين اعتبارا لتقدم البلاد الاقصادى وحالتها الاجتماعية •

والواقع أن الادارة الفرنسية لها هدف آخر وهو توسيع ادارتها وتكثير عددها اعتبارا لسياسة الهجرة والاستيطان قصد تدعيم نظامها السياسى • فليست الوظيفة هى التى تستوجب الموظف فى المغرب بل الموظف هو الذى يحدث الوظيفة •

واليكم القائمة الآتية لتروا أن بعض الادارات زادت فى عدد موظفيها بكيفية معقولة ، بينما ادارات أخرى زادت فيه بكيفية مدهشة :

سنة ١٩٣٨	سنة ١٩٥٠	
٤٨٣	٧٢٨	العدلية الشريفة والمخزن
٢٦٠٠	٥٥٨١	التعليم العمومى
٨٢٨	٢٠١٢	الصحة العمومية
١١١٢	١٩٤٦	الادارة الداخلية ( ادارات المراقبة الفرنسية )

٩٢٠٢

٣٣٥٨

الإدارة الداخلية ( القوات المعاونة )

٥٠١٧

١٧٩٥

الامن العام والجندرية

ومما تقدم يتبين أن قوات البوليس ( ادارة الامن العام والجندرية والقوات المعاونة ) يبلغ عددها وحدها ٢١٩ر١٤ موظفا من مجموع عدد الموظفين الذين يتقاضون مرتباتهم من الميزانية وهو ٤١ر٤٥٠ وأن الدولة المغربية تصرف على هذه القوات ١٢٥٠٠٠ر٤٣٠ر٤٣٠ فرنك أى ما يقرب من ١٥ فى المائة مما يصرف على تسيير الإدارات .

وان المتصفح لمصاريف أجور الموظفين يكشف عددا مدهشا من التعويضات الدائمة أو الطارئة بقطع النظر عن المرتبات الأساسية :

• تعويضات عن السكنى

• التعويضات المضافة للتعويضات عن السكنى العائلية

• التعويضات المضافة للتعويضات عن السكنى

• التعويضات المعروفة بالاضافة المغربية

• التعويضات عن المصاريف الاستثنائية للسكنى

• تعويضات لوازم العائلة

• التعويضات المؤقتة عن غلاء الاسعار

• تعويضات الأقبالات

• تعويضات عن التخصص

• تعويضات عن الساعات الزائدة

• تعويضات عن الأشغال الزائدة

• تعويضات عن الوظيفة

• تعويضات عن ازدياد الأولاد

• تعويضات عن الصندوق

• تعويضات خاصة عن الاعانة العائلية

• تعويضات عن الرخص لاجل تبديل الهواء

• تعويضات عن السفر على طريق أسبانيا وذلك زيادة عن الاعتماد العام المتعلق

• بالرخص المنصوص عليه فى الباب ٢٤

وستصرف الميزانية في هذه السنة ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنك على رجوع الموظفين الفرنسيين لوطانهم وتوظيف آخرين وتنقلاتهم أثناء الرخص .  
وتنص ميزانية سنة ١٩٥١ في بابها المعنون بمصاريف طارئة على أنه سيصرف ما يقرب من ٦٠٠ مليون من الفرنك على مصاريف تنقل الموظفين والاعانات والمصاريف الطارئة المختلفة .

وتصرف ميزانية المغرب على أدوات الادارة ٨٣٠٩٣٤٣٠٠٠٠ فرنك أي ٢١٩ في المائة من الميزانية الاعتيادية .  
وتنص الميزانية في بابها المعنون بمصاريف التآثيث والادوات العادية على أنه سيصرف ما يقرب من ٨٠٠ مليون في شراء وتعمد الادوات والانارة والتدفئة وحمل الادوات وشراء الورق وما الى ذلك .

• وان مصاريف الادارة على المأجورين اليوميين والخدمة الطارئة وغير ذلك من المصاريف المختلفة بلغت سنة ١٩٥٠ ما يقرب من ١١٢٣٨٨٦٠٠٠ فرنك .

« وهذا كما ترون . فأين نحن من الدولة التي يشبهونها بالرجل النزيه والتي تصرف على الامة كأنها رئيس عائلة يدبر فيحسن التدبير ؟

« فالادارة زيادة على أنها وافرة العدد كثيرة التبذير خصصت لتوسعها من ميزانية التجهيز لسنة ١٩٥١ قدرا يبلغ ١٣٢٨٠٠٠٠٠٠ فرنك بقطع النظر عن ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنك المخصصة لهذا الغرض نفسه لفائدة ادارة الفلاحة في باب التجهيز الاقصادى .

### ميزانية التجهيز الادارى

١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٩	١٩٤٨
١٣٢٨٠٨	١٤٥٢٠٢	١٤٥٢٠٢	٩٩٥ مليوناً

« وان ما زادته بعض الادارات كالداخلية والجندرية والامن العام في ميزانية تجهيزها الادارى ليدل دلالة قاطعة على نوع الادارات التي تريد الحماية تجهيزها أكثر ما يمكن .

<u>١٩٥١</u>	<u>١٩٥٠</u>	<u>١٩٤٩</u>	<u>١٩٤٨</u>	
			٥٧٢	مليوناً
٢٢٩	١٦٠	٢٥٦	٢٣٥,٦	الداخلية
٢١٠	٢٨٨	٣٠٠	٢٤٥	الامن العام
١٢٣	١٤٤	١٥٠	٧٦,٥	الجندرية

« فهذه الإدارات المختلفة تحظى بـ ٥٧٢ مليوناً من الفرنك لتجهيزها الإداري من ١٣٢٨٨٠٠٠٠٠٠ فرنك المعد للتجهيز الإداري في ميزانية ١٩٥١ أي ٤٣٨ في المائة .

« ومن هذا القبيل ما هو منصوص عليه في الباب ٢٥ المعنون بالنقل ، اذ ينص فيه على أنه خصص ٣٩٠٠٢٩٠٠٠٠ فرنك لشراء وتسيير سيارات الركوب بمختلف إدارات الحماية . وان تسيير سيارات إدارة الداخلية مثلاً سيكلف الميزانية ٧٥٥٠٠٠٠٠ فرنك وتسيير سيارات إدارة الامن العام والجندرية سيكلفها ٦٥٥٠٠٠٠ فرنك .

وأخيراً أذكركم بأنه منذ بضعة سنوات حملت ميزانية فرنسا ميزانية المغرب بعض المصاريف مع أن الإدارات المعدة لها هذه المصاريف فرنسية . « ومن هذا القبيل النفقات العسكرية والستراتيجية كاعتمادات المراقبة الأهلية والقوات المساعدة والجندرية والطرق الاستراتيجية .

« وقد خصص في القسم الثاني من الميزانية ( في المادة ١٣ من الباب العاشر ) لنفقات « الدفاع عن المغرب » :

١٠٠ مليون لسنة ١٩٥٠

٢٠٠ مليون لسنة ١٩٥١ .

ولما تعرض المقرر العام لفصل مداخل الميزانية لسنة ١٩٥١ قال : « يتضح من تحليل حاجيات البلاد الرئيسية ومن مقارنتها بالنفقات المنصوص عليها في مشروع ميزانية سنة ١٩٥١ أنه لا وجود لبرنامج للعمل ينبغي على العقل والمنطق وتراعى فيه مراتب هاته الحاجيات حسب أهميتها ويتضح من ذلك أيضاً أن المصاريف لم تحدد حسب ما تقتضيه الضرورات الحيوية لتطور الشعب المغربي .

• وان دراسة الموارد المالية التي تستمد منها الميزانية المغربية حياتها  
 ستمكنا من معرفة أى عنصر من عناصر السكان يتحمل أفدح التكاليف المالية  
**جدول المداخل الاعتيادية**

ينص الجدول التالى على مقررات المداخل الاعتيادية لسنوات ١٩٥٠ و ١٩٥١

١٩٣٨ مع مقارنتها ببعضها •

• وقد رتبنا المداخل على الابواب العادية الثلاثة :

• الضرائب المباشرة •

• الضرائب غير المباشرة •

• محاصيل الاملاك المخزنية ومؤسسات الدولة ومداخل مختلفة •

في المائة	١٩٣٨	في المائة	١٩٥٠	في المائة	١٩٥١	
			٣٠٨٨		٣١٦٠	الضرائب المباشرة
	١٩٠		٣٣٧٤		٣٦٨٥	الترتيب والكلف
			١٣٠٠		١١٠٠	ضريبة التجارة وضريبة
			٥٦		٦٥٥٥	التجارة الاضافية
١٧٧٣		٢٣٢٤	٧٨١٨	٢١٧٢	٨٠١٠٥٥	ما يقتطع من الرواتب
						ضرائب مباشرة أخرى
	١٨٢		١٠٨٨٠		١١٢٠٠	الضرائب غير المباشرة
	٣٠٧		٣٠٧١		٤٥٣٠	حقوق الديوانات
	٥١		٢٧٢٠		٢٨٥٠	الضرائب غير المباشرة
	٦٤		٣٣٠٠		٣٩٠٠	التسجيل وطوابع البريد
٥٥٥٣	٦٠٤	٥٩٥٩	١٩٩٧١	٥٨٥١	٢١٩٧٠	محاصيل الاملاك
						ومؤسسات الدولة
	٢٠		٥٥٧		٦٣٩	ومداخل مختلفة
						محاصيل الاملاك
	٥٧		٢٠٣١٥٤١٠		٢٣٨٥	محاصيل البريد والبرق
	٢٢٢		١٧٨٢		٢٨٠٠	والتليفون
						محاصيل القوسفات
						ومداخل مختلفة
			١٩٨٦٣٧		١٩٨٠٥٦٢	ومداخل استثنائية
٢٧٧٤	٢٩٩	١٦٥٧	٥٥٥٦٣٦١	٢٠٥٧	٧٨٠٤٣٦٢	
• ١٠٠	١٠٩٣	• ١٠٠	٣٣٣٤٥٠٦٨	• ١٠٠	٣٧٧٨٥٠١٢	

« ان الذين سبقوني من المقررين قد نبهوا هم كذلك على طابع الحيف الذي تتسم به موارد الميزانية المغربية هذا الحيف الذي يظهر بوضوح من الجدول السابق حيث تحتل الضرائب غير المباشرة مكانا ممتازا بينما الواجبات التي تستخلص من الاملاك ومؤسسات الدولة ما تزال غير كافية .

« ولن يكون من العسير علينا أن نبرهن على أن الشعب المغربي هو الذي يتحمل عبء الضرائب غير المباشرة .

### الضرائب المباشرة

« الترتيب - يستوعب الترتيب خمسي مقررات المداخل في باب الضرائب المباشرة ، ويكفي الرجوع الى الارقام التالية المتعلقة بميزانية سنة ١٩٤٩ لترى النسبة التي يتحملها الفلاح المغربي من مجموع هذه الضريبة .

مجموع الترتيب لسنة ١٩٤٩  
 ( ١ ) ما يؤديه الفلاحون ( مغاربة )  
 أصل الضريبة

٣٦٠٩٢٠٤٧٩٠ فرنك  
 ١٨٨٠٤٢١٧٠٥ فرنك  
 ١١٤٧٧٩٢٠٠٨ فرنك

الحرث  
 الأشجار  
 الحيوانات

٢٨٧٨٠٥٢٣١٤٨ فرنك  
 ١٩٥٠٦١٣٠ فرنك

مجموع أصل الترتيب  
 يسقط منه التخفيضات

٢٨٥٩٠١٨٠١٨ فرنك  
 ٣٢٣٦٦٨٥١٨٨ فرنك  
 ٣٧٢٠٥١٩٦١٠ فرنك

الباقى  
 الترتيب المؤدى باضافة السنتيمات  
 ( ٢ ) ما يؤديه المعمرون ( فرنسيون )  
 أصل الضريبة

٣٠٣٧٢٠١٢١ فرنك  
 ١٦٨٦١٧٠٨٧٧ فرنك

الحرث  
 الأشجار

( ١ ) الترتيب هو ضريبة الاعشار المفروضة على الانتاج الزراعى وتربية الحيوان

## الحيوانات

٦١٠٧٩٠٦٦٧ فرنك

٥٣٣٠٤١٧٠٦٦٥ فرنك

٢٠٣٠٨٥٢٠٣٣٨ فرنك

مجموع أصل الضريبة

تسقط التخفيضات

٣٢٩٠٦١٥٠٣٢٧ فرنك

٣٧٢٠٥١٩٠٦١٠ فرنك

الباقى

الترتيب المؤدى باضافة السنتيمات

وهكذا فان تسعة أعشار الترتيب يتحملها الفلاح المغربى .

وهناك حيلة تستعمل فى عرض هذه الاحصائيات وذلك بتقسيم مجموع ما

يؤدى عن ضريبة الترتيب فى كل قسم من القسمين ( الفلاحين - المعمرين )

على عدد تواصيل المقتطع فينتج عن هذه القسمة :

للفلاح بمعدل : ٢٠٥٣٧ فرنك

للمعمر بمعدل : ٣٣٠١١٣ فرنك

ولكن هذين المعدلين يبنيان على تلبيس ومغالطة لان القسمة على عدد

التواصيل لا تعتبر أهمية الحرث أو الاشجار أو البهائم التى فرض عليها

الترتيب . وكثير من الفلاحين الذين يؤدون الترتيب ويدخل توصيلهم فى

القسمة يملكون أقل من هكتار .

نعم ، هناك طريقة أقرب الى الحقيقة تقتضى مثلا - نظرا لكون الترتيب مبني

على أساس انتاج الفلاح - أن يقسم ما يؤدى عن الحرث على المساحة المحروثة

فى كلا القسمين

الفلاحون

المساحة المحروثة سنة ١٩٤٩ - ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ هكتار

١٠٤٣٥٠٣١٠٠٠٠ فرنك

أصل ترتيب الحرث

١٩٠٦٠٠٠٠٠ فرنك

يسقط منه التخفيضات

١٠٤٣٠٠٠٠٠٠ فرنك

الواجب فى الحرث

• فيكون معدل ما يؤديه الفلاح المغربى عن الهكتار المحروث ٤١٩ فرنك

المعمرون

• المساحة المحروثة سنة ١٩٤٩ - ٤٥٧٠٠٠٠ هكتار

١٢١ ر ٢٠٧ ر ٣٠٣ فرنك

أصل ترتيب الحرث

ولن نسقط من هذا القدر جميع التخفيضات التي منحت للمعمرين في تلك السنة وهي المذكورة أعلاه لان قسما منها يتعلق بالترتيب المفروض على الأشجار وانما نسقط من أصل ترتيب الحرث نصفه الذي يرد للمعمرين على شكل ( منحة تشجيع على الحرث بالوسائل الأوربية ) بقطع النظر عن الاحوال التي تسمح فيها الإدارة بمجموع الترتيب كما يقع عند حصول المعمر على إنتاج القمح في الهكتار يقل عن ٨ قناطير .

فواجب المعمرين في الحرث للسنة المذكورة ١٥١ ر ٨٦٠ ر ٠٦٠ فرنك

ويكون معدل ما يؤديه المعمر عن الهكتار المحروث ٣٣٢ فرنك .

ويستنتج من مقارنة المعدلين أعلاه أن الفلاح المغربي يؤدي عن الهكتار المحروث أكثر من المعمر بنسبة ٢٤ في المائة .

وإذا رجعنا الى سنتي ١٩٤٧ - و ١٩٤٨ وأجرينا نفس العمليات الحسابية وجدنا أنه أدى عن الهكتار المحروث

المعمر الفلاح

سنة ١٩٤٧ ٣٥٣ فرنك

سنة ١٩٤٨ ٦٥٢ فرنك

ان هذا لظلم فادح خصوصا اذا تذكر الانسان الظروف التي يشتغل فيها الفلاح المغربي والنتائج الضئيلة التي يحصل عليها وقارن ذلك مع المحصولات الحقيقية التي هي أساس ازدهار مؤسسات المعمرين .

وهكذا فان تخفيض ٥٠ في المائة من واجب الترتيب الذي يستفيد منه المعمرين لا يعادله ما كان ينتظر من زيادة في هذا الواجب لسبب وفرة الانتاج . فهو اذن منافع للمباديء الاقتصادية اذ لم ينتج عنه أي تحسن في مداخيل الترتيب كما أن تجربة ٣٨ سنة دلت على أنه لم يساعد قط على تعميم الاساليب الفلاحية الحديثة .

والواقع أن هذا التخفيض عبارة عن امتياز يستفيد منه عدد ضئيل جدا من المغاربة ، بينما يشمل سائر المعمرين ، فيضاف الى ما يتمتعون به من المساعدات العديدة على حساب جمهور الفلاحين المغاربة .

والانصاف يقضى بأن هؤلاء أحق من غيرهم بالتمتع بهذا التخفيض ، نظراً لما يعانونه من الكلف وما يطالبون به من الاداءات غير الاعتيادية .

ومن الواجب أن نعترف بأن الادارة في الاخير لم يسعها أمام هذا الحيف الا منح الفلاحين المغاربة تخفيضاً في الترتيب منذ سنة ١٩٥٠ وقدره ٣٣ في المائة وذلك بشروط من أهمها استعمال المحراث الاوربي . ولكن هل في استطاع جل الفلاحين المغاربة أن يقوموا بتلك الشروط ؟ ان هذا السؤال لم يخطر ولا شك ببال الادارة الفرنسية .

على أنه من الواجب تشجيع الفلاحين المغاربة لا سيما والكلفة والترتيب بقيا مدة طويلة الموردين الاساسيين في الضرائب المباشرة ، كما تدل عليه النسب الآتية :

نسبة الترتيب والكلفة من مجموع الضرائب المباشرة :	
سنة ١٩٢٠	٩٠ في المائة
سنة ١٩٣٩	٧٣ في المائة
سنة ١٩٤٨	٥٥ في المائة
سنة ١٩٥٠	٤٠ في المائة

ومجموع ما يجبي من هاتين الضريبتين المفروضتين على البادية في تزايد مطرد .

واليكم تطور مداخيل الترتيب :

سنة ١٩٢٠	٧٧ر٠٦١ر٨٥٣ فرنك
سنة ١٩٢٩	١٢٥ر١٧٦ر٣٦٧ فرنك
سنة ١٩٣٩	١٩١ر٩٦٣ر٧٢٣ فرنك
سنة ١٩٤٧	٢ر٠٣١ر٤٠٠ر٠٠٠ فرنك
سنة ١٩٤٨	٣ر٧٧٣ر٠٠٠ر٠٠٠ فرنك
تقدير سنة ١٩٤٩	٣ر٦٠٩ر٢٠٤ر٧٩٠ فرنك

ولم يطرأ الانخفاض الملاحظ في النسب أعلاه الا منذ بضع سنوات بعد تأسيس الضريبة الاضافية للتجارة وضريبة الرواتب والاجور

## الضريبة الاضافية للتجارة :

هى الضريبة المفروضة على أرباح المؤسسات التجارية والصناعية والمهن الحرة ويلاحظ تزايد فى نسبة مداخيلها من مجموع الضرائب المباشرة

سنة ١٩٤٤	٢٠٢٢٤١٠٠٠	فرنك
سنة ١٩٤٦	٣١٥٠٤٧٤٠٠٠	فرنك
سنة ١٩٤٧	٨٩٧٠٨١٨٠٠٠	فرنك
سنة ١٩٤٨	١٠٤٨٤٠٦٢٩٠٠٠	فرنك
سنة ١٩٤٩	٣٠٢٥٧٠٥٥٤٠٩٥٠	فرنك

وقد يظن الباحث - عند النظرة الاولى التى يلقها على نسب توزيع هذه الضريبة أن توزيع عبئها فيما بين المغاربة والاوربيين يقع على عكس ما هو عليه فى الترتيب اذ انها وزعت سنة ١٩٤٩ حسب النسب الآتية :

على الافراد

المغاربة	٣٠٨٠٦٣٣٠٦٦٤	فرنك أى ٥ و ٩ /٥
الاجانب	٦٦٦٠٧٣٨٠٩٩٩	فرنك أى ٥ و ٢٠ /٥
على الشركات	٢٨٧ ٢٠٢٨٢٠١٨٢	فرنك أى ٧٠ /٥
المجموع	٣٠٢٥٧٠٥٥٤٠٩٤٠	فرنك

ويستفاد من المعلومات التى أدلى بها أمام لجنة الميزانية ( القسم الفرنسى ) فى يوليو ١٩٤٧ م • فورمون - مدير المالية اذ ذاك - أنه فى سنة ١٩٤٦ :

- ١٥ فى المائة من الضريبة الاضافية أدى من طرف أفراد مغاربة •

- زاد عدد الذين أدوا هذه الضريبة من المغاربة بمدينة الدار البيضاء وحدها ثمانية أضعاف ما كانوا عليه فى السنة التى قبلها حتى بلغ فيما يخص المغاربة ٣٣٠٠ مقابل ٥٠٠٠ أوربى •

ولا بد من التنبيه الى أن الحظ الذى تؤديه الشركات - أى ٧٠ فى المائة - يشمل ماتؤديه مؤسسات الدولة كمكتب الفسفاط الذى دفع وحده سنة ١٩٤٩ عن الضريبة الاضافية ربع المجموع المتحصل من هذه الضريبة •

• وعلى هذا فان القسط الذى تتحمله المؤسسات التجارية والصناعية الاوربية

من الضريبة الاضافية أقل بكثير مما يراد ايهامانة •  
وان الضرائب غير المباشرة تكون العبء الثقيل الذي ينوء تحته المستهلك  
المغربى •

### الضرائب غير المباشرة

يمكننا أن نقول ان أساس الضرائب غير المباشرة فى المغرب - باستثناء واجبات  
التسجيل - يستخلص من المواد المستهلكة • فذلك فالمحتمل لها هو جمهور  
الشعب وخاصة طبقة العمال والعائلات الكثيرة العدد • وأكثر المواد استهلاكاً  
بالمغرب مما يستورد من الخارج هى بالخصوص السكر والشاي والثياب  
القطنية والتوابل • فعند دخولها الى المغرب يؤدى عنها الواجب الجمركى ،  
وكذلك عند الاستهلاك يؤدى عنها ضريبة ثانية •

ويتحمل عبء هذه الضرائب الشعب المغربى الذى يكون ٩٦ فى المائة من  
مجموع السكان كما يتضح ذلك فى البيانات الآتية :  
الواجبات الجمركية - يبلغ تقدير مدخولها لسنة ١٩٥١ : ١١٢٠٠ مليون

وفىها مدخول الواجب المفروض على البضائع المستوردة وقدره ١٠٠١٥٠ مليون  
وتفيد احصائيات الواردات لسنة ١٩٤٩ أنه من بين مجموع الواردات  
التي بلغت قيمتها ١٠٣٣٢١ مليوناً من الفرنك •  
تبلغ قيمة موارد الاستهلاك ما يقرب من النصف وهو ٥١٤٦٣ مليوناً من  
الفرنك فيها :

١١٢٨٤٦ مليوناً من الفرنك للسكر

٢٢٩٥٢ مليوناً من الفرنك للشاي

٤٢٨١٣ مليوناً من الفرنك للثياب القطنية

٣٢٨٨٢ مليوناً لبقية الاثواب •

أما الضرائب غير المباشرة فان موردها هو الواجبات المفروضة على المواد  
المستهلكة • فمن مجموع ما قدر لهذه السنة وهو ٤٠٢٠ مليوناً من الفرنك  
نجد ٢٢٤٧٠ مليوناً من الفرنك على السكر و ١٥٠ مليوناً من الفرنك على  
التوابل •

وقد استورد المغرب سنة ١٩٤٩ من السكر ١٦٩٦٠٠ طن • وإذا علمنا أن معدل ما يستهلكه كل مغربي من هذه المادة الأساسية للتغذية عندنا يفوق ٢٠ كيلو في السنة ( وتقول بعض الاحصائيات الرسمية أن هذا المعدل يبلغ ٢٨ كيلو ) كان القدر الذي يستهلكه الشعب المغربي في السنة ١٦٠ الف طن أي ٩٤ في المائة مما يستهلك في السنة •

« وتقدر قيمة ما استورده المغرب في سنة ١٩٥٠ بنحو ١٥ مليارا من الفرنك فالميزانية تستفيد اذا من السكر •

– ١٥ في المائة للديوانة وهو واجب الاستيراد أي ١٥٠٠ مليون

– ضريبة الاستهلاك ٢١٠٠ مليون

بل ٣٠٠٠ مليون اذا أصرت الادارة على فرض الضريبة على أساس نسبة ٢٠ في المائة •

فيكون مجموع ما تستفيده الميزانية ( بقطع النظر عن مدخول ضريبة المعاملات ) ٣٦٠٠ مليون أو ٤٥٠٠ مليون •

وهو مبلغ يفوق مدخول الترتيب يتحمله الشعب المغربي كما تقدم على نسبة ٩٤ في المائة على الأقل •

نعم ، لقد أدرج في الميزانية هذه السنة من جديد واجب الضريبة المفروضة على الكحول ويقدر له ٢٠٠ مليون •

### المتحصل من التبغ

لقد أصبح مدخول التبغ والدخان أهم مورد من موارد الميزانية بعد السكر بسبب تكاثر استعماله في الاوساط المغربية •

ويتجلى تزايد الاستهلاك في الاحصاء الآتي :

القدر المستهلك سنة ١٩٣٩ ، ١٨٦٠٠٠٠ كيلو وقيمه ١٢٩ مليونا •

والقدر المستهلك سنة ١٩٤٩ : ٢٢٢٢٠٠٠ كيلو وقيمه ٤٥٤٤ مليونا

المقدر لسنة ١٩٥٠ : ٣٢٠٠٠٠٠ كيلو وقيمه ٥ ملايين •

ودفع للميزانية مما بيع سنة ١٩٤٩ : ٣٢٠٠ مليون أي أن ٧٠ في المائة

من ثمن التبغ ترجع للميزانية •

وهذا القدر الذى تدفعه شركة التبغ للخزينة المغربية يشتمل على حظ الدولة فى أرباح الشركة والضريبة المفروضة على ثمن التبغ ويقدر لسنة ١٩٥١ : ٣٩٠٠ مليون •



يتأكد من البيانات والاحصائيات أن الحظ الاوفر من موارد الميزانية غير المباشرة يجبى من المواد التى تستهلكها نحن المغاربة بكثرة • ولا يجبى من المواد التى تستهلكها المعامل والمصانع بالنسبة لما تقدم إلا الحظ اليسير • وفى مجموع المستوردات لا تتجاوز قيمة مواد التجهيز الصناعى الخمس •

ولن أتعرض لدراسة بقية موارد الميزانية وهى التى لا تجبى من الضرائب، ويكفى أن ألاحظ ضآلتها بالنسبة لثروتنا الوطنية ، وأهمية الاملاك المخزنية والمعادن وغيرها •

وسنحاول الآن بعد هذا التحليل أن نستخلص التوجيه الذى تسير عليه الادارة عند وضع مشروع مداخيل الميزانية •

فهل ترى الادارة تسعى ليكون فى مقدمة من يتحمل أعباء موارد الميزانية أولئك الذين يربحون الارباح الطائلة ؟ وهل نراها تجتهد للوصول الى توازن معقول بين مبلغ الضرائب وبين طاقة الذين تجبى منهم ؟

اشتهر نظام الضرائب فى المغرب بكونه أخف نظام فى العالم ، والحقيقة أن أصل هذه السمعة يرجع الى التسهيلات التى يتمتع بها كبار الفلاحين وأصحاب المؤسسات الرأسمالية الصناعية والتجارية - والاغلبية الساحقة لهؤلاء فرنسيون - وذلك بسبب اعفائهم من ضرائب عديدة لا وجود لها بالمغرب كضريبة المداخيل وضريبة ريع السندات وضريبة الرواج التجارى وضريبة ارتفاع ثمن الاملاك العقارية وبعض الضرائب غير المباشرة المفروضة على السندات •

أما الحقيقة عن فداحة الضرائب فى المغرب فقد رأيناها فى التحليل السابق الذى تبين منه أن أربعة أخماس المداخيل العادية تجبى من الضرائب وأن

العبء الثقيل منها محمول على الفلاحين والمستهلكين المغاربة .

اننا لا ننكر أن المغرب متوقف على رؤوس أموال أجنبية تهاجر إليه سعيًا وراء فائدتها ، وتساعد في نفس الوقت على تطور البلاد الاقتصادي والاجتماعي ولكن هل من المعقول أو من مصلحة البلاد الاقتصادية أن يتحمل الشعب المغربي وحده القسط الاوفر من نفقات تجهيز يستفيد منه أصحاب رؤوس الاموال قبل غيرهم ؟

على أن هذا هو الواقع كما تبين من دراسة مشروع ميزانية سنة ١٩٥١ .

# السيطرة الاجتماعية

## ( ١ ) وضعية الطبقة العاملة

تنقسم الطبقة العاملة بالمغرب الى ثلاثة أقسام :

- ( أ ) عمال المصانع ودور التجارة
- ( ب ) عمال المشاريع الفلاحية .
- ( ت ) عمال الحرف .

وازاء اليد العاملة المغربية يوجد بالمغرب عمال أوروبيون يمثلون أقل من ٥ في المائة من مجموع عمال المغرب .

وتعطى الاحصائيات الرسمية أرقاما تقل عن الحقيقة بكثير ويمكن أن نقدر عدد العمال الفلاحين المغاربة بأزيد من مليون ونصف مليون من بينهم ما يقرب من أربعمئة ألف من صغار الملاكين أما عمال المصانع والتاجر والمناجم فان عددهم يفوق ٤٠٠٠٠٠٠

## ( ٢ ) القوانين الاجتماعية والتأمين الاجتماعي

ان القوانين الاجتماعية ونظام التأمين الاجتماعي المطبقة في الساعة الراهنة في عدة أقطار ولا سيما بفرنسا وحتى ببلدان غير مستقلة مجهولة في المغرب .

والقوانين النادرة التي صدرت لتنظيم شروط العمل تنبني في غالب الاحوال على الميز العنصرى فبعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تضمنها الادارة الفرنسية للعمال الاوربيين محروم منها العمال المغاربة ، وعلاوة فان تلك القوانين الاجتماعية القليلة التي يتمتع بها العمال المغاربة ( مدة العمل - العطلة الاسبوعية - الرخصة السنوية بأجرة ) لا تطبق على العمال المغاربة في الفلاحة بل ان القوانين الاجتماعية التي يتمتع بها العمال المغاربة المشتغلون في المصانع والتاجر لا يحترمها دائما المشتغلون .

فان ادارة الشغل والشؤون الاجتماعية لم تحدث بالمغرب الا منذ أول يوليو سنة ١٩٤٧ وهي أصغر ادارة لا من حيث موظفيها ولا من حيث الاعتمادات المخصصة لها .



أن يحتلوا أكثر من خمسين في المائة من المقاعد في مكاتب الاتحادات والجامعات النقابية . أما الخمسون في المائة الأخرى فيجب أن يحتفظ بها للاوربيين . وقد قدم القصر الملكي مقترحات له ترمى الى تخويل الحق النقابي لجميع العمال وحتى الفلاحين منهم والى الغاء ما يتعلق بالمنع الراجع لتشكيل المكاتب النقابية . وها هو التصريح الذى أدلى به جلالة الملك لوفد من العمال :

« انى أعلق أهمية عظمى على منح جميع العمال المغاربة بدون تمييز الحق النقابي . أما اختيار المسيرين فينبغى أن يكون بحرية وبكيفية ديمقراطية بدون تمييز عنصري أو اعتقادي أو جنسى » . وليس فى هذا مايعتبر عنصريا بل العنصرية هى ما يحتوى عليه مشروع الإقامة العامة التى تفرض خمسين فى المائة على الأقل من الفرنسيين فى مكاتب النقابات .

### ت ( الاتفاق الجماعى للشغل

ان الاتفاق الجماعى للشغل قد عرفه ظهير مؤرخ فى ١٣ يوليو سنة ١٩٤٦ ( مغير بظهير مؤرخ فى ١٢ أبريل ١٩٣٩ ) بأنه « عقدة متعلقة بشرط اشتغال مستخدمين أو عمال أوربيين تبرم بين ممثلى طائفة مهنية من هؤلاء المستخدمين

أو العمال وبين واحد أو عدة مشتغلين يعقدون باسمهم الخاص أو ممثلى طائفة مهنية من المشتغلين ( الفصل الاول ) .

وينص الظهير المذكور بوضوح على أن ذلك لا يخص سوى المستخدمين والعمال الاوربيين . أما العمال المغاربة فانهم لا يستفيدون من الاتفاقات الجماعية ، بل يضيف الفصل السابع والعشرون أن مقتضيات الاتفاق الجماعى لا تنطبق على الفلاحة وقد أوقف تنفيذ هذا الظهير .

ومنذ نوفمبر سنة ١٩٤٨ أعادت السلطات الى الاجور حريتها وأقرت من جديد نظام الاتفاقات الجماعية ويرتكز هذا النظام على الظهير المؤرخ فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٩ الذى ينص على الوفاق والتحكيم الاجباريين .

وينص هذا الظهير على أن الاضراب غير مشروع .

وفي حالة نزاع يعرض هذا النزاع على لجنة أقليمية أو مشتركة بين عدة نواح يعين رئيس الناحية أو مدير الشغل أعضاها الفرنسيين • وعند اختلاف اللجنة يعين المقيم العام حكمين فاذا استمر النزاع فعلى الحكمين أن يعينا حكما ثالثا •

وكل هذه الاحكام يمكن استئنافها أمام مجلس أعلى • وهذا القانون غير قابل للتطبيق عمليا لان الظهير نفسه ينص على أن مندوب العمال أو المسؤولين النقابيين هم الذين يجب أن يتفاوضوا في شأن الاتفاقات الجماعية مع أرباب المعامل وبما أن الحق النقابي غير معترف به للمغاربة فمن المستحيل على أية جماعة من العمال المغاربة أن تتفاوض مع أرباب المعامل لان هؤلاء لا يعترفون لممثلي هذه الجماعة التي يقابل مسعاهم غالبا بالرفض ، وكثيرا ما يطردون في الحين من العمل •

والتوفيق والتحكيم مستحيلان كذلك لنفس الاسباب اذ أن السلطات ترفض التفاوض مع ممثلي العمال واذا ما أصر هؤلاء فان مصيرهم الاعتقال والعقاب بدون محاكمة •

### الاتفاق النموذجي :

ونظرا لعدم وجود الاتفاقيات الجماعية فان العلائق بين العمال وأرباب المعامل تسوى بواسطة اتفاق نموذجي يقوم مقام الاتفاق القانوني العام • وهذا النظام يضمن نظريا تلك الفوائد الاجتماعية القليلة التي انتزعتها العامل منذ سنة ١٩٣٦ ويعطى هذا النظام صاحب المعمل سلطة مطلقة على العامل فيخوله حق تغريم العمال وطردهم دون سابق اعلام لاجل خطأ يكون هو وحده الحكم فيه • وهذا النظام لا يطبق كما هو الحال فيما يخص التشريع الاجتماعي كله الا في التجارة والصناعة ولا يحترم الا جزئيا في المدن الكبرى التي توجد بها منظمات نقابية ويتوقف تطبيقه على حسن استعداد أرباب المعامل الذين لا سلطة للمفتشين عليهم وانما هم مكلفون باقناعهم لا باجبارهم •

### ث ) التعويضات العائلية

وتوزع تعويضات عائلية من صندوق التعويضات الاجتماعية المؤسس بظهير

مؤرخ في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٢ والى سنة ١٩٤٧ لم تكن التعويضات العائلية تعطى الا للعملة الاوربيين حسب عدد أبنائهم • أما المغاربة فإنه لم يقرر لعائلاتهم أى شىء •

ومنذ يناير سنة ١٩٤٨ أصبح بعض طبقات العمال المغاربة فى المعامل التجارية والصناعية يتمتعون بتعويضات عائلية ، ولكن هذه التعويضات لا تتجاوز أربعة أطفال على الأكثر بينما لا يوجد حد فيما يخص الاوربيين ويلاحظ نفس الميز العنصرى فى قيمة التعويضات العائلية •

والعامل المغربى بعيد عن أن يتقاضى نفس التعويضات التى يتقاضاها العامل الاوربى عن نفس العدد من الاطفال وهكذا فالى سنة ١٩٥٠ كان العامل الاوربى يتقاضى عن أربعة أطفال : ٢٠٠ فرنك ، بينما لا يتقاضى العامل المغربى عن نفس العدد سوى الف فرنك فقط •

ومنذ سنة ١٩٥٠ وضع تشريع جديد لا ينصف العامل المغربى الا ظاهرا ذلك أن التعويضات العائلية تزيد أو تنقص بحسب نسبة الاجرة • غير أن العامل المغربى لا يتقاضى كما سئرى - حتى لو كانت له نفس ما للاوربى من أهلية اجرة مساوية لاجرته •

وفى المجلس الادارى الذى يشرف على صندوق الاعانة الاجتماعية يكون الاعضاء المغاربة أقلية دائما أمام الاعضاء الاوربيين الذين لا يمثلون مع ذلك سوى أقلية من العملة •

وها هو مثال حديث لتوزيع التعويضات العائلية وهو يتعلق بشركة الحافلات فى مدينة الرباط عاصمة المغرب الادارية • فهذه الشركة التى تراقبها مصالح البلدية وتعينها لا تخرج من خرق مبدأ المساواة فى الاجور عند تساوى الكفاءات وقيما يلى مجموع التعويضات العائلية الممنوحة لسائقى الحافلات :

## السائقون المغاربة

## السائقون الاوربيون

٣٦٤	٥٠٧٩٠	لولد واحد
١٠٤٠٤	١١٠٣١	لولدين
٢١٠٦	١٦٨٠٦	لاولاد ٣
٢٨٠٨	٢١٥٤٣	لاولاد ٤
٣٥١٠	٢٦٩٦٣	لاولاد ٥
٤٢١٢	٣١٩٦٣	لاولاد ٦
٤٩١٠	٣٦٩٦٣	لاولاد ٧
٥٦١٢	٤١٩٦٣	لاولاد ٨

يتجلى من هذا الجدول أن السائق المغربي لا يمنح عن ثمانية أطفال الا ٥٦١٢ فرنكا أى مبلغا أقل مما يمنحه السائق الاوربي عن طفل واحد • على أنه لا يوجد ما يبرر هذه المعاملة المبنية على الميز العنصرى نظرا لكون العمال بدون استثناء خاضعين لشروط واحدة للاستخدام •  
فهل من فائدة فى النص على أن الحافلات التى تقل المغاربة فى الاحياء الوطنية تدر على الشركة من الارباح مبلغا أعظم بكثير مما تدره الحافلات التى تقل الاوربيين فى الاحياء الاوربية المزودة بعربات أفخم وأريح •

## ج ( الاجور

والكتاب العام للحماية هو الذى يحدد باختياره الحد الأدنى لاجور العمال حسب سن العامل وجنسيته ورتبته المهنية والمنطقة التى ينتمى اليها ويلحق العمال المغاربة غالبا بالاقسام التى تكون أجورها أدنى الاجور •  
فلا يطبق اذن المبدأ القائل بتعادل الاجور عند تعادل العمل •  
فأجور العمال الاوربيين تفوق أجور العمال المغاربة •  
وأجور الرجال أعلى من أجور النساء •  
وأجور العمال الفلاحين المغاربة أدنى من أجور جميع أنواع العمال •  
وفى المدة المتراوحة بين سنة ١٩٣٨ و سنة ١٩٥١ - مارس - ارتفعت نسبة

الزيادة العامة في الاسعار من ١٠٠ الى ٢١٧٩ •  
وان الجدول الآتي يبين تطور الاجور والاسعار والقدرة الشرائية :

السنوات	الاسعار	الاجور	القدرة الشرائية
١٩٣٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٤٥	٣٩٨	٣٧٠	٩٣ في المائة
١٩٤٦	٥٧٧	٤٠٧	٧١ »
١٩٤٧	٨٥٦	٥٣٠	٦٢ »
١٩٤٨	١٥١٥	٨٢٨	٥٤ »
١٩٤٩	١٩١٢	٨٧٠	٤٥ »
١٩٥٠	١٨٢٥	٩٥٠	٥٠ »
١٩٥١	٢١٧٩	١٠٩٥	٥٠ »

وهكذا فان القدرة الشرائية لا تزال أقل من ٥٠ في المائة مما كانت عليه سنة ١٩٣٨ •

ولا تعطى الاجور المذكورة الا للعمال الذين يشتغلون في المعامل التجارية والصناعية • والعمال المغاربة المتمين لهذا القسم لا يتمتعون كلهم بهذه الاجور •

### ح ( العمال الفلاحون

أما حالة العمال الفلاحين المغاربة فانها من أسوأ الحالات • فأجور العمال لا تسمن ولا تغني من جوع والقوانين الاجتماعية منعدمة وشروط الحياة كلها بؤس •

### الاجور المطبقة :

الاجور اليومية	السنوات
بين ٢٠ و ٢٥ ف	١٩٤٤
بين ٢٠ و ٢٥ ف	١٩٤٥

بين ٢٠ و ٣٥ ف	١٩٤٦
بين ٣٥ و ٤٥ ف	١٩٤٧
بين ٣٥ و ١٠٠ ف	١٩٤٨
بين ٣٥ و ١٠٠ ف	١٩٤٩
بين ٣٥ و ١٥٠ ف	١٩٥١-٥٠

• أما أجور النساء فانها لا تكاد تتجاوز الخمسين فرنكا .  
 ولم تفكر الادارة الفرنسية الا منذ شهر سبتمبر سنة ١٩٥١ في انشاء هيئة  
 لتحديد الاجر الأدنى للعمال الفلاحين المغاربة وهذه الهيئة التي ليست سوى  
 هيئة استشارية - الكلمة الاخيرة ترجع للادارة الفرنسية - لا تحتوي على شيء  
 عن العمال الفلاحين وهكذا فان الاجر الأدنى يحدد هذه المرة أيضا حسب  
 مصلحة المعمرين الفرنسيين .

ومن البديهي أن الطبقات العاملة ستبقى فريسة لسوء التغذية ومعرضة  
 للأمراض بهذه الاجور التي لا تكفل لهم الاقل الحيوى والتي تخفض كثيرا من  
 قيمة قدرتهم الشرائية .

وخلال الحرب الاخيرة صارت حالة هذه الطبقات أفجع وأشد نظرا للميز  
 العنصرى الواقع فى توزيع الاربع عشرة مادة الحيوية المقننة . فبينما كان  
 للاوربيين الحق فى جميع هذه المواد لم يكن للمغاربة الحق الا فى خمس منها .  
 وحتى الصابون الذى هو مادة ضرورية لحفظ الصحة لم يكن يوزع  
 بالتسوية بين المغاربة والاوربيين .

وكان نفس الميز العنصرى ملحوظا فيما يخص الملابس .  
 بل أن هذا الميز الجائر كان موجودا حتى بين الاطفال المغاربة والاطفال  
 الاوربيين .

أما الحوامل من نساء المغاربة فانهن لم يكن يتقاضين أية زيادة ، بينما كانت  
 المرأة الاوربية لها زيادة فى المواد الغذائية والملبوسات .

#### مدة العمل :

يجبر العمال الفلاحون على الاشتغال ما بين ١٠ الى ١٢ ساعة فى اليوم .

## العمل الاجبارى :

وفى أغلب النواحي يلزم العمال الفلاحون بالخدمة عند المعمرين والا تعرضوا للفرامة والسجن زيادة على الاشغل الشاقة المنظمة طوال أربعة أيام والتي يجبر عليها كل فلاح مغربى سنويا .

## القوانين الاجتماعية :

ولا يوجد أى تشريع اجتماعى عند العمال الفلاحين فيما يخص مدة العمل والعطلة الاسبوعية والاجازة السنوية بأجرة والحوادث الطارئة والانتقافات الجماعية .

فالعمير هو الحاكم بأمره فى عماله فلا يؤدى لهم الا أجرة مزرية زيادة على أنه يحتفظ بهم تحت سلطته المطلقة وذلك بمساعدة الادارة الفرنسية .

## د ) قمع العملة

وكما أن العمال المغاربة محرومون من الحق النقابى فهم كذلك محرومون من حق الاضراب فكلما قام العمال المغاربة باعتصاب تضامنا مع زملائهم الاوربيين فان الادارة الفرنسية لا تردد فى استخدام أعز سلاح عندها وهو القمع البوليسى والعسكرى ، وهذا هو ما وقع فى شهر أبريل من سنة ١٩٤٨ فى مناجم الفوسفاط بخريكة حيث ألقى القبض على نحو عدة مئات من العمال المغاربة على اثر قيامهم باضراب فطردت عائلاتهم من منازلها ووقع نفس هذا فى شهرى مايو ويونيه من عام ١٩٤٨ فى مناجم الفحم بجرادة حيث طرد عدة عمال مغاربة وزج بهم فى غياب السجن وكذلك وقع خلال شهر أغسطس سنة ١٩٥٠ بآسفى ( فيما يخص الصيادين ) وفى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ بفضالة .

وفى ميدان التأمين الاجتماعى لا تنطبق تلك القوانين القليلة الجارى بها العمل الا على العمال الاوربيين فى معظم الحالات وفى النصوص التشريعية تصريح بهذا الميز وان المشتغلين يطبقون ذلك ولو لم ينص عليه القانون .

## ٢ ) الصحة العمومية

وفىما يخص ما قامت به فرنسا بالمغرب فى ميدان الصحة العمومية يمكن

التأكيد بأنه بعيد عن القيام بالحاجيات الصحية علاوة على أنها نظمت وحققت  
بكيفيات مختلفة حسب عنصر السكان من أوروبيين ومغاربة •

### ( أ ) الميز العنصرى

فهذه الاعمال عنصرية فى جوهرها لان ما أنجز منها للفرنسيين أوسع وأكمل  
مما أنجز للمغاربة •

ويتجلى الميز كذلك فى ميزانية الصحة العمومية بين المستشفيات الفرنسية  
والمستشفيات المغربية ، وها هو مثال يصور الروح المسيطرة على هذا التوزيع •

### توزيع قرض ١٩٣٢

( الجريدة الرسمية رقم ١٠٢٧ - فاتح يوليو ١٩٣٢ )

المستشفيات المغربية	المستشفيات الفرنسية	المسكن
٥٠٠ ٠٠٠ فرنك	٤ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك	مراكش
٨٠٠ ٠٠٠ فرنك	٤ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك	فاس
٥٠٠ ٠٠٠ فرنك	٥ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك	مكناس
١ ٨٠٠ ٠٠٠ فرنك	١٣ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك	المجموع

### ( ب ) عدم الكفاية

#### الاعتمادات ( أ )

بلغت ميزانية الصحة العمومية بالنسبة للميزانية العامة ما يلى :

١٩٤٧ = ٥٨ فى المائة

» ٦٤ = ١٩٤٨

» ٥٦ = ١٩٤٩

(١) التقرير العام المقدم الى مجلس شورى الحكومة خلال شهر ديسمبر

سنة ١٩٥٠

• ٥٨٨ = ١٩٥٠

• ٥٨٩ = ١٩٥١

فالصحة العمومية ليست اذن مما تهتم به ادارة الحماية أشد الاهتمام ، ففي الاقطار التي مر على التجهيز الصحي فيها عدة سنوات تتراوح ميزانية الصحة فيها بين ١٥ و ٢٠ في المائة بالنسبة للميزانية العامة العادية .

### الاطباء

لم يكن لدى ادارة الصحة العمومية عام ١٩٥٠ أكثر من ٢٠٠ طبيب ، أى طبيب واحد لكل ٤٥ ألف نسمة وذلك فى المدن .  
أما فى البادية فطبيب واحد لكل ١٢٠ الف من السكان .  
ومما يلاحظ بازاء هذين المائتين من الاطباء يوجد ١٤ الف من البوليس .

### المستشفيات والمصحات

من بين الاربعة والثمانين مستشفى وعيادة المذكورة فى التقارير الرسمية يجمل أن نين أن هناك ٦٥ عيادة وأربعة مستشفيات للاوربيين و ١٥ مصحة ومستشفى للمغاربة .

ومن بين السبعة آلاف سرير الموجودة الآن يخصص الثلث منها للاوربيين . وهذه المستشفيات المخصصة للمغاربة هى على قلتها خالية فى معظمها من الأدوات ، سيئة التنظيم بالنسبة للمستشفيات المخصصة للاوربيين واستعمال الحصر بدل الاسرة فى المستشفيات المغربية لا يخلو من مغزى .

أما فى ميدان مقاومة السل فاذا استئينا مستشفى ابن احمد المزود بنحو مائة سرير ومستشفى وادزم الخاص بالاطفال المغربية فليس هناك أى مصحة للعناية بالمرضى . أما مصحة آزرو فهى خاصة بالاوربيين وانها لحالة خطيرة اذا علمنا أن السل يفتك بالاوساط المغربية السيئة التغذية فتكا ذريعا . وفى الدار البيضاء سجلت عام ١٩٤٦ : ١٣٥٠ من الوفيات بهذا الداء فى الوسط الاسلامى ، وقد أسفر الفحص الطبى الذى أجرى أخيرا بالدار البيضاء عن النتائج الآتية :  
المدينة القديمة : ٤٤٦٦ فى المائة من السكان فيهم بواذر السل - عين الشق : ٣٨٢ فى المائة - دور القصدير بكارير سنترال : ٤١٨ فى المائة - ابن مسيك ٣٦٤ فى المائة .

ان الاحصائيات الرسمية المذكورة المتعلقة ببعض الامراض الشائعة بالمغرب قد تكون خالية من المعنى لانها لا تخص سوى التسع عشرة مدينة التي توجد فيها بلديات بينما ثمانية أعشار سكان المغرب يدو ولا شك أن سكان البادية الذين لا يعتنى بصحتهم عناية مجدية تشيع فيهم الامراض والوفيات أكثر مما في المدن .

ولا وجود في البادية لطلب اجتماعي ولا لحفظ صحة عمومية ولا فردية ولا علاج عملي رغم سوء التغذية عند سكان البادية ورداءة المعيشة الشيء الذي يتولد عنه أنواع من الامراض .

ولم يكن في البادية عام ١٩٥١ سوى ١٦ مصحة متقلة و ٢٠٩ قاعة للعيادة وان الوقاية بدائية جدا غير ناجعة نظرا لانعدام مراكز صحية وقلة الموظفين . والحالة تزداد خطورة في سنوات الجفاف اذ تفتك الاوبئة بأهل البادية فتكا ذريعا فقد هلك من جراء المجاعة والوباء عام ١٩٤٥ أزيد من مليون من المغاربة . وحتى في المدن المجهزة بالمراكز الصحية تتضرر الاحياء الآهله بالسكان من عدم كفاية الوقاية الصحية .

وان أرقام المواليد والوفيات التي أصدرتها عام ١٩٤٨ المصالح الرسمية الفرنسية في خصوص التسع عشرة مدينة التي فيها بلديات تسفر عن نتائج سيئة .

نسبة الوفيات عند الاوربيين : ١,٥٢ في الالف وعند الاطفال منهم ٨٤ر١ في الالف .

وعند المغاربة تبلغ نسبة الوفيات ١٥ر٠٨ في الالف وعند الاطفال ٢٨٣ر٦٠ في الالف .

وهذه الارقام تظهر بوضوح النتائج المحصل عليها في الوسط المغربي وفي الوسط الاوربي وهي تدل على أن وفيات الاطفال المغاربة أكثر جدا وذلك في الحواضر التي توجد فيها عدة مصالح طبية .

فماذا تقول ياترى في البوادي التي لا يوجد فيها مستشفيات ولا مصحات ؟ واذا أردنا أن نحدد قيمة الاعمال الفرنسية في الميدان الصحي يكفي

أن نلاحظ أن المغرب هو القطر الذي تتفاحش فيه وفيات الاطفال أكثر من غيره وبعده قطر سيراليون الخاضع لحماية الانجليز بنسبة ١٨٢ في الالف (١) وارتفاع نسبة هذه الوفيات بالمغرب يكفى وحده للحكم على عمل فرنسا في هذا الميدان إذ أن نسبة وفيات الاطفال أصدق دليل على حالة السكان الصحية أما ما يؤكده من أن عدد سكان المغرب زاد بثلاثة أضعافه منذ الحماية فلا صحة له .

فالارقام المتعلقة بالمدة المتراوحة بين ١٩١٢ و١٩٣٦ أرقام مريبة نظرا لكون معظم جبال الاطلس ومجموع الجنوب المغربي كان اذ ذاك يقاوم الاحتلال ولم يمكن القيام باحصاء رسمي الا في شهر مارس ١٩٣٦ . ومن المهم أن نعلم أن احصاء سكان المغرب تم بسوجب أساليب فاسدة لان الاحصاء لم يقع حسب نشرات فردية ولكن حسب تقديرات تقريبية أو تصريحات جساعية .

وأخيرا فإن انعدام الحالة المدنية بالنسبة لمعظم المغاربة يجرّد التقديرات المتعلقة بازدياد عدد السكان من كل طابع جدى ومن الملاحظ أن الحالة المدنية لم يبدأ اجراؤها اجباريا الا سنة ١٩٥٠ الا أن ذلك كان قاصرا على الموظفين والمستخدمين الذين لهم حق الحصول على تعويضات عائلية أما ازدياد السكان الفرنسيين فانه لا يقع بسبب ارتفاع عدد المواليد بالنسبة لعدد الوفيات كما تدل على ذلك البيانات الآتية :

#### تكاثر عدد السكان الاوربيين بالمغرب

١٩٤٦	=	٣٠٥ ٠٠٠	نسمة
١٩٤٧	=	٣٣٢ ٠٠٠	»
١٩٤٨	=	٣٥٠ ٠٠٠	»
١٩٤٩	=	٣٨٠ ٠٠٠	»
١٩٥٠ (يوليو)	=	٤١٠ ٠٠٠	»

ذلك أن فرنسا فتحت أبواب الهجرة الى المغرب منذ سنة ١٩١٢

(١) حسب المعلومات المتعلقة بالصحة العمومية فى الاقطار غير المستقلة ( الموجز التحليلي رقم ٥٩٢ المؤرخ ٦ أغسطس سنة ١٩٤٨ )

وأغلب المهاجرين الاجانب يشجعون على الاستيطان نهائيا في المغرب بسبب ما يحصلون عليه من طرف الادارة الفرنسية من امتيازات وتسهيلات .  
ولا يزال العمل جاريا بهذه السياسة الرامية الى تثبيت أقدام الاجانب في المغرب ويبلغ عدد الذين يردون على المغرب من المهاجرين الفرنسيين ٤٠٠٠ في الشهر (١)  
٤ ( حالة السكنى

ان مشكلة السكنى من أعقد المشاكل بالمغرب والذين لم يروا الاماكن القذرة التي تسمى أحياء القصدير لايمكنهم أن يشعروا بالحالة المنافية للانسانية التي يعيش عليها مئات الآلاف من المغاربة .  
والميزانية العامة لسنة ١٩٥١ لم تخصص أى اعتماد لسكنى المغاربة ومع ذلك فقد رصدت سبعمائة مليون لمصاريف التجهيز .  
وقد أسس عام ١٩٤٢ المكتب الشريف للسكنى الذى رأى أن الاهتمام أولا بسكنى الاوربيين هو أشد استعجالا فانصرف لهذه المهمة طوال عامين اثنين ولم تر الادارة الفرنسية الا عام ١٩٤٤ أن الوقت قد حان « للقيام بشيء أيضا » لفائدة سكنى المغاربة على أن دور القصدير كانت موجودة قبل الحرب الاخيرة وكان وجودها يثير حينذاك مشكلة خطيرة جدا .

وفيما يلي لائحة البناءات المنجزة أو التى هى فى طور الانجاز قبل ١٩٤٢

سكنى الاوربيين = ٢ ٣٨٠ مسكنا

سكنى المغاربة = ٦ ١١٣ مسكنا

وقد كلف بناء ٢٣٨٠ مسكنا للاوربيين اعتمادات قدرها ٢٥ ٩٠٠ ٠٠٠ فرنك

بينما لم يستهلك بناء ٦ ١١٣ مسكنا للمغاربة سوى ١٩١ ٩٠٠ ٠٠٠ فرنك .

فيكون على ذلك ثمن بناء المسكن الواحد

للاوربيين : ١ ٥٠٠ ٠٠٠ فرنك

(١) ويلاحظ ان الادارة الفرنسية تشجع الهجرة السرية ، من ذلك أن أفواجا من المهاجرين البرتغاليين نزلت بسواحل المغرب خصوصا بالرباط ، والمحاكم التي خولها القانون السلطة لطرد هؤلاء المهاجرين ، اكتفت بفرض غرامات طفيفة عليهم ، مع السماح لهم بالمقام بالمغرب ، وهؤلاء المهاجرون سيصبحون يوما ما فرنسيين من جراء نظام التجنس . . .

للمغاربة : ٣٥٠ ٠٠٠ فرنك

• ويجب أن نلاحظ أن مشكلة السكنى لم تحدث عند الجالية الاوربية الا منذ عام ١٩٤١ نظرا لهجرة الاوربيين الى المغرب وتجلب ادارات الحماية عددا متزايدا من موظفي فرنسا حتى فيما يخص الوظائف التي لا تستلزم أى اختصاص وفى دور التجارة والصناعة التي لها صبغة عمومية أو شبه عمومية أو خاصة يقصى العمال المغاربة الاختصاصيون عن المناصب المهمة لفائدة القادمين الجدد وأن تطور عدد أفراد الجالية الاوربية بالمغرب لشاهد بذلك

فبينما لم يكن يبلغ عدد أفرادها عام ١٩٤٦ سوى ٣٠٥ ٠٠٠ اذا بها ترتفع فى شهر يوليو من سنة ١٩٥٠ الى ٤١٠ ٠٠٠

أما فيما يخص المغاربة فان مشكلة السكنى مفجعة اليوم لان الادارة الفرنسية لم تهتم بها الا مؤخرا •

وان عدد سكان أحياء القصدير حسب الاحصاءات الرسمية يبلغ منذ عام ١٩٤٥ : ٣٠٠ ٠٠٠ شخص • وتوجد اليوم أحياء قصديرية حول جميع المراكز الحضرية فى الدار البيضاء وحدها يوجد خمسة أحياء يحتوى أحدها وهو حتى ابن مسيك على نحو ٦٠ ٠٠٠ نسمة

ويدلنا ذلك على سعة وخطورة مشكلة سكنى المغاربة وذلك بصرف النظر عن حالة المدن المغربية العتيقة التي تكاثر فيها العمال المغاربة الذين يرزحون تحت أعباء نفقات السكنى ويعيشون أكداسا فى أكواخ موبوءة •

# السيطرة الثقافية

## وضعية التعليم

كتب م. كولينز عام ١٩٣٠ يقول :

عند امضاء عقد الحماية وجدنا أنفسنا أمام حالة واقعية اذ وجدنا أمامنا بفاس جامعة القرويين التي زودت دول الاسلام الأفريقية طوال عشرة قرون بقيادة الفكر والتي لا يزال فيها سبعمائة طالب مغربي يتخصصون في القضاء أو العدالة كما وجدنا أيضا في الحواضر والبوادي عددا كبيرا من الكتائب القرآنية يمددها السلطان والاقواف أو مطلق الناس بما تحتاج اليه .

نعم وجدنا أنفسنا أمام مجموعة زاهرة بديعة من المدارس كبرى وصغرى تعمل تحت ظلال الاحياء الحضرية أو تحت خيام المداشر . ( كولينز في كتابه « حمايتنا من ٢٥٨-٢٦٨ » ) .

وهكذا كان المغرب مجهزا بنظام للتعليم خاص بنشر الثقافة العربية الوطنية ويضمن تكوين الموظفين الضروريين لادارة البلاد ولم يكن هذا التعليم الواسع الانتشار يتطلب سوى مجهود لتجديده كما كانت الادارة المغربية نفسها لا تحتاج الا الى تحوير يجعلها مطابقة لمقتضيات العصر .

غير أن سياسة الحماية تجلت في ميدان التعليم في شكل حرب منظمة ضد الثقافة الوطنية وفي شكل تنظيم تعليم عصري يرمى قبل كل شيء الى تكوين موظفين فرنسين في الميادين الادارية والفنية وأعوان مغاربة ثانويين .

## ١ ) محاربة الثقافة الوطنية

ان المدارس التي تنشر الثقافة العربية والتي بقيت من النظام الوطني القديم تلاقى حربا من طرف السلطات الفرنسية التي تعرقل تطورها لاجل صبغتها الوطنية مع أن هذه المدارس خاضعة لمراقبة المخزن ولا تستمد مواردها الا من اداءات آباء التلاميذ أو اعانات جلاله الملك أو الاوقاف غير أن أساتذتها يضطهدون غالبا من طرف ادارة المراقبة الفرنسية التي يؤدي بها استبدادها الى اقفال بعض هذه المدارس .

والرسالة الرسمية الآتية تلقي ضوء كافيا على الاسلوب الذي  
تستعمله الادارة الفرنسية قصد الاستيلاء على المدارس الحرة واقضاء الموظفين  
الذين لا يخلصون لها .

فيكيك ١٠ أغسطس سنة ١٩٥١

دائرة فيكيك رقم ٣٣١

الموضوع : النفقة على مدرسة رناكة

رئيس دائرة فيكيك الى حضرة رئيس ناحية وجدة

بناء على رسالة ادارة المعارف التي وجهتم لي وبناء على ماطلبتة شفويا من م.  
كونيو ( مدير التعليم الاهلي ) خلال زيارتي له في شهر يوليو الفارط انهى  
لعلمكم فيما يلي المبالغ الضرورية لاداء أجور الموظفين بمدرسة رناكة للسنة  
الدراسة المقبلة :

المدير ١٢ × ١٥ ٠٠٠ = ١٨٠ ٠٠٠ فرنك

١٥ مدرسا ١٢ × ٧ ٥٠٠ = ١ ١٢٥ ٠٠٠ ( كذا )

المجموع ١ ٣٠٥ ٠٠٠ فرنك

ومن جهة أخرى فان الاستحواذ على المدرسة يستوجب اقضاء المدير الحالي  
علال بن بوعزة وتعويضه بالسيد العربي دادى الذى هو مخلص لنا . وقد  
اقترح على صاحب السعادة الصدر الاعظم قبوله الا أن الصدر لم يجب بعد .  
ومن المظنون أنه لن يجب . وفي هذه الحالة أياكون من اللائق أن يتأخر هذا  
التعويض المقترح الى ما لا نهاية له ؟ ألا يكون من اللائق انتهاء الاستعداد  
الذى تبديه اليوم الجماعة مالكة المدرسة دون أن نتظر رجوعها مرة أخرى ؟  
اذ لا يبعد ذلك من جانبها فى العاجل أو الآجل . ونظرا للبطء الذى يديه  
المخزن فان اقضاء علال بن بوعزة يمكن اتخاذه بقرار فى الجلسة التى  
سيعقدها الباشا الذى هو موافق على ذلك وبطلب من الجماعة مالكة المدرسة .  
وهذا الاجراء يكون بمثابة موافقة على اقضاء علال بن بوعزة لا على تعيين  
المدير الجديد الذى هو متوقف على موافقة الصدر أو نائبه . ورغم ذلك يظهر  
أنه ينبغى الاستغناء عن هذه الموافقة .

وهاكم على سبيل المثال جملة التدابير المتخذة ضد بعض المدارس الحرة  
خلال سنة ١٩٥١

اضطهاد الاساتذة والمؤسسين والمتبرعين وأعضاء المجالس الادارية	اقفال المدارس	الامكنة
اعتقال مدير نفي مدير وأعضاء الادارة نفي مدير نفي مدير اعتقال مدير نفي المدير والاساتذة نفي المدير الى الصحراء نفي المدير وأستاذين نفي المدير وأعضاء الادارة	اقفال مدرسة	انزر أزرو أكوليم أكادير برشيد بركنت بركان بوعرفة بني ملال تاليوين تازة تندارة
اعتقال المديرين ونفي التلاميذ اضطهاد المدير والاساتذة وآباء التلاميذ اعتقال مؤسس اعتقال أحد المديرين اعتقال مدير نفي مدير نفي المدير والاساتذة اعتقال الاساتذة نفي مدير واعتقال أستاذ اعتقال ونفي مدير - اعتقال ٨ من الاساتذة وأعضاء الادارة	اقفال ثلاث مدارس احتلال المكان وهدم مبني مدرسة حولت الى اسطبل	الجديدة الرباط الرماني مراكش مكناس عين اللوح فاس فيكيك
نفي المدير وأفراد الادارة اعتقال مدير اضطهاد ونفي المديرين والاساتذة والتلاميذ اعتقال المديرين والاساتذة	سحب اذن فتح المدرسة اقفال مدرسة اقفال ثلاث مدارس اقفال مدرستين	قصر أولادسليمان قصر معيز قصبه تادلة سيدي بنور شتوكة وجدة

وان مجرد التفكير في مشروع بناء مدرسة أو فتحها يعتبر من لدن الادارة

الفرنسية عملا محرما مستوجبا لاشد العقوبات • من ذلك أنه في أوائل يوليو  
اعتقل عدة مغاربة بتينغر بناحية وازارات لانهم التمسوا الاذن في بناء مدرسة  
وبعد أن قضوا ثلاثة أشهر في السجن صدر الأمر بنفيهم •  
وكثيرا ما تعارض الادارة الفرنسية حتى في انشاء مدارس حرة جديدة  
كما حدث عام ١٩٤٧-١٩٤٨ في ميدلت وتفتك والعيون (١) وفيكيك والحمام  
وزرهون •

بل هنالك ما هو أدهى فان الادارة الفرنسية تعارض في اصلاح أساليب  
التعليم من ذلك صدور ظهير مؤرخ في ١١ ديسمبر ١٩٣٧ يلزم المدارس الحرة  
بالاقتصار على تعليم المواد الآتية : ( الفصل الاول )

- تعليم القرآن واللغة العربية والكتابة بها
- تعليم مبادئ النحو والفقه الاسلامي
- تلاوة الكتب الدينية والمحفوظات الموجودة في نفس الكتب
- الاخلاق والواجبات نحو العائلة •

فمنع بذلك حتى الحساب الذي كان مقررا في برنامج المدارس التقليدية  
الاكثر تأخرا وينص على اقفال كل مدرسة يخبر المفتش بأنها تعلم موادا أخرى  
غير المواد المنصوص عليها في القانون

وهذه السياسة لا تولى أي اعتبار لارادة الشعب المغربي وملكه اللذين هما  
مصنمان العزم على تكوين الشبيبة المغربية تكوينا يلائم في آن واحد الثقافة  
الوطنية ومقتضيات العصر • وعدد تلاميذ المدارس التي تنشر التعليم العربي  
شاهد بهذا الطموح ففي عام ١٩٤٤ قدرها م. كابريل بيو وكان اذذاك مقيما  
عاما بالمغرب بـ ٢٥٠٠٠٠ (٢) وقد اتخذ عدد من هذه المدارس مظهرا عصريا  
وجدد أساليب التعليم رغم ظهير ديسمبر ١٩٣٧ والعراقيل المتزايدة التي يلاقها  
من الإدارة وذلك بفضل التأييد المادي والادبي الذي تحظى به هذه المدارس

---

(١) راجع تقريرا رسميا لمجلس شوري الحكومة ( القسم المغربي دورة  
فبراير ويوليو سنة ١٩٤٨ )

(٢) راجع الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٤٤ - ونلاحظ أن عدد  
تلاميذ المدارس التي أسستها ادارة الحماية والتي أساسها اللغة الفرنسية،  
لم يكن عدد تلاميذها يتجاوز اذذاك ثلاثين ألفا ••

من جلاله السلطان سيدي محمد وبفضل الجهود المستمرة التي تبذلها مختلف طبقات الشعب المغربي .

٢ ( مدارس الحماية

أن ادارة التعليم العمومي التي كانت منوطة بموظف مخزني قد جعلت منذ سنة ١٩١٤ (بمقتضى ظهير خامس أغسطس ١٩١٤) تحت اشراف موظف فرنسي يخضع عمليا للمقيم العام ويقوم وحده بتسيير جمع المدارس التي أسستها الحماية أما مندوب الصدر الأعظم في التعليم فقد أصبح منذ سنة ١٩٤٧ يستشار مبدئيا في القضايا التي تهم المواد الاسلامية في المدارس الخاصة بالمغاربة وبما أن هذه المواد قد جعلت في الصف الثاني وأن المدارس المخصصة للمغاربة هي نفسها ثانوية في نظام التعليم التي أحدثته فرنسا بالمغرب يمكن القول بأن الادارة الفرنسية هي وحدها المسؤولة عن توجيه التعليم بالمغرب وعن النتائج التي يؤدي إليها .

**التوجيه السياسي :**

ان اتجاه ادارة التعليم العمومي قد امتاز منذ بداية الحماية بالصيغة التي أعطيت للغة الفرنسية التي تعتبر اللغة الوحيدة في الثقافة والتعليم .

ويظهر هذا الاتجاه السياسي في المناهج الدراسية والحصص ومواد الامتحان في ميدان التعليم المغربي وهو يتجلى في تفاهة - ان لم نقل انعدام - المكانة التي تخول للثقافة الوطنية

ففي المدارس المسماة بالمدارس الفرنسية البربرية والمنشأة في بعض المراكز بالبادية يحظر تلقين اللغة العربية طبقا لمبادئ السياسة البربرية التي ترمي في ميدان التعليم حسب عبارات م . كودفروا دومنين (١) نفسه الى وعزل السكان ، بكيفية اصطناعية « كذا » مع الاجتهاد في تقريبهم اليها في ميدان تقاليدهم « ٢ » .

(١) في أطروحة الدكتوراة حول عمل فرنسا بالمغرب في ميدان التعليم ( جوتنر ١٩٢٨ )

(٢) نذكر بأن المغاربة يستعملون في الدارجة الى جانب اللهجة العربية الدارجة لهجات بربرية تشبه اللهجات الفرنسية ، غير أن لغة الثقافة هي دائما اللغة العربية وحدها

ويحدد نفس الكاتب الطابع السياسي الذي تتسم به نفس المدارس فيقول :  
« ان المدارس البربرية تمتاز بطابع سياسي وأدبي بارز جدا فقد جعلت  
تحت اشراف مصلحة الاستعلامات ( هي التي تسمى الآن بادرارة الداخلية )  
لتعنيها في مهمتها وهي عبارة عن آلات مسخرة للدعاية الفرنسية ولمحاربة كل  
ما هو مصاد لفرنسا . . »

« وتوجه هذه المدارس البربرية اتجاها فرنسيا لذلك وقع اقضاء اللغة  
العربية والقرآن اقضاء كليا منها .  
« ان اللغة الفرنسية - لا اللغة البربرية - هي التي يجب أن تسد مسد  
اللغة العربية كلغة متداولة وكلغة حضارة ( ص ١١٩-١٢١ )

( ب ) عدم جدوى مدارس الحماية :

وعلاوة على كون التعليم المخصص للمغاربة من طرف ادارة التعليم هو  
تعليم يتجه اتجاها مضادا للروح الوطنية فانه تعليم ناقص عقيم .  
فهو يتسم بطابع التفرقة وذلك بتقسيم المدارس تقسيما مضرا بها ( ستة  
أنواع في السلك الابتدائي ) وتنوع المناهج وعدم تماسكها الامر الذي يؤدي  
الى نتائج مضرة بالنسبة لعدد التلاميذ المنصوص عليها في الاحصائيات  
الرسمية .

من ذلك أنه لم يرشح لشهادة الدروس الابتدائية في شهر يونيه ١٩٥٠  
سوى ٢٢١٨ مغربيا بادخال مرشحي المدارس الحرة ولم ينجح من هؤلاء  
المرشحين سوى ١١٨٤ تلميذا غير أن هؤلاء الناجحين لا يقبلون في الفصل  
السادس الا بعد اداء امتحان الدخول الذي لم ينجح فيه هذه السنة سوى ٥٧٩  
تلميذا و٧٥ تلميذة .

ويجب أن نلاحظ أن عدد التلاميذ الذين سجلت أسماؤهم في فاتح أكتوبر  
١٩٥٠ بلغ ١١٤٤٠٧ فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي والثانوي الخاص بالمغاربة  
المسلمين ( تقرير حول التعليم العمومي مقدم لمجلس شوري الحكومة في دورة  
نوفمبر وديسمبر ١٩٥٠ )

وفي عام ١٩٤٨ - ٤٩ لم يكن عدد تلاميذ المدارس الثانوية الاسلامية

سوى ١٩١٥ فى المائة من مجموع تلاميذ التعليم الاسلامى •  
وتنقسم المؤسسات الثانوية المخصصة للمغاربة كما يلى :  
خمس مؤسسات للذكور واثنان للاناث لم تكن تتجاوز فى سنة ١٩٤٩ -  
١٩٥٠ مستوى الفصل الثالث باستثناء مدرسة مولاي يوسف بالرباط والمدرسة  
الثانوية الادريسية بفاس اللتين تؤديان الى القسم الاول للبيكالوريا ويرجع هذا  
العقم الى فساد نظام التعليم المغربى وعدم كفاية المعلمين والوسائل المالية •  
وهذا العقم يتنافى مع النتائج الملموسة المحصل عليها فى معاهد التعليم  
المخصصة للاوربيين •

### ت ( التعليم الاوربى :

ان التعليم الذى يطلق عليه اسم التعليم الاوربى هو تعليم مشابه للتعليم  
الجارى به العمل فى مدارس فرنسا وبالرغم عن كون هذا التعليم ينفق عليه  
من ميزانية الدولة المغربية فقد بقى مخصصا زمنا طويلا للفرنسيين وباقى  
الاجانب وبعض الاسرائيليين ولم يقع التخفيف من الشروط الخاصة لقبول  
التلاميذ المغاربة الا فى اوائل سنة ١٩٤٦ اثر اجتماع لجنة التعليم فى شهر  
يوليو سنة ١٩٤٦ •

ان ١٩٨ مدرسة ابتدائية اوربية ( من بينها ١٨ اولية للاطفال ) التى كانت  
موجودة بالمغرب فى شهر ديسمبر ١٩٤٩ تحتوى على سلك ابتدائى كامل  
وتنشر تعليما موحدا وتجلى جدواها فى النتائج الآتية :  
أ ) نجح فى شهادة الدروس الابتدائية ١١٦٩ تلميذا فى يونيه ١٩٤٩  
من بين ٣٩٧٠٤ من التلاميذ الابتدائين •

ب ) نجح فى امتحان الدخول الى السادسة فى اللسيات والمدارس  
الثانوية فى كل من دورتى يونيه و اكتوبر عام ١٩٤٩ : ١٤٧٤ تلميذ •  
أما المعاهد الثانوية البالغ عددها خمسة عشر فانها تهيب للبيكالوريا الفرنسية  
بقسميها الاول والثانى وتضم عددا من التلاميذ تبلغ نسبته ٢٥ فى المائة من  
مجموع تلاميذ التعليم الاوربى ( ١٢٢٠٢ من بين مجموع يبلغ ٥١٩٠٥ تلميذا  
بتاريخ نوفمبر ١٩٤٨ )

وحظ المغاربة في هذه المدارس ضئيل جدا ففي عام ١٩٥٠ لم يتجاوز عدد المغاربة ٣٨٠١ تلميذا من بين ٦١١٢٩ تلميذا في المجموع : منهم ١٨٦٧ مسلما و ١٩٣٩ اسرائيليا .

### التعليم الفني :

ويوجد نفس الفرق بين التعليم الفني الاوربي الذي يراد به تكوين عمال اختصاصيين وبين التعليم الفني المغربي في المدارس الصناعية . وكان عدد التلاميذ في هذين النوعين من التعليم يوزع بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ على الشكل الآتي :

- التعليم الاوربي : ٣٠٣٤ تلميذا من بينهم ٢٨٣ مغربيا .
- التعليم المغربي : ١٦٦٧ تلميذا من بينهم ٢١٥ من غير المغاربة .
- والى القارىء على سبيل المثال نتائج هذا التعليم الفني عام ١٩٥٠ :
- عدد الناجحين في مختلف الشهادات الصناعية والفنية

الناجحين		غير المغاربة	نوع الشهادة
المغاربة	الاسرائيليون		
٠	١	٣٠	البروفى لصناعى
١٥	٢	٧٠	البروفى التجارى (القسم الاول)
٠	١	١٧	البروفى التجارى (القسم الثانى)
١٦	٢٨	٢٧٩	الكفاءة الصناعية
٠	٠	٥	البروفى المهنى
١	٠	١٣	الباكالوريا الفنية (القسم الاول)
٠	٠	١٠	الباكالوريا الفنية (القسم الثانى)
٦	٩٠	٢٧	شهادة التعليم الصناعى

والى تاريخ أكتوبر ١٩٤٥ كانت مختلف المدارس الصناعية أو الفنية ملحقة حسب نوع تلاميذها ودرجاتهم أما بمصلحة التعليم الاوربي الابتدائى والثانوى

(١) راجع تقرير التعليم العمومى المقدم الى مجلس شورى الحكومة فى

دورة نوفمبر - ديسمبر ١٩٥١

وأما بمصلحة التعليم الإسلامى وكان من المأمول نظرا لتركيز مختلف المعاهد فى مصلحة واحدة ، ونظرا لحاجيات البلاد الملحة أن يجدد نظام التعليم الفنى على أسس منطقية من حيث الفائدة والعدد .

غير أن مختلف أنواع المعاهد احتفظت مع الأسف بميزاتها الأصلية .

وهكذا فالى جانب تعليم صناعى وفنى أوروبى منسجم يتلاءم مع مقتضيات الاقتصاد العصرى لا يزال نجد فيما يخص المغاربة المسلمين مدارس بدوية ، ومدارس صناعية تلقن لتلاميذ صغار لم يتجاوزوا بعد الطور الابتدائى مبادئ الفلاحة أو الحرف التى لا يستفيدون منها أية فائدة ولا تحتوى أية مدرسة ثانوية اسلامية على قسم فنى مشابه للأقسام الملحقه بالمعاهد الثانوية الاوربية .

فلماذا لا يشترط فى كل تعليم فلاحي أو فنى الحصول على القسم الابتدائى ؟ ولماذا لا يزال يمنح تلاميذ المدارس الصناعية الاسلامية شهادات صناعية ليست لها سوى قيمة بسيطة فى ميدان التشغيل ؟ (١)

#### ث ( اعتمادات الميزانية

والى حد السنين الاخيرة كان من السهل الانتباه الى هذه السياسة العنصرية بمجرد تصفح ميزانية التعليم اذ كانت اعتمادات التعليم الاوربى والمغربى تسيطر كل منهما على حدة .

فجن نجد مثلا فى المدة المتراوحة بين سنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٣٨ أى فى العهد الذى لم يكن لادارة الحماية أن تتعلل لباشتغالها فى اقرار الامن بالمغرب ولا

السنة	التعليم الاوربى	التعليم الاسلامى
١٩٣٤	١٣٦ ٥٧٢ ٥٦	٩٥٠ ٣١٠ ١٩
١٩٣٥	٣٥٠ ٩٢٨ ٥٦	٣٩٠ ٠٠٦ ١٨
١٩٣٦	٦٩٠ ٩٤٣ ٤٨	٣٩٠ ٢٨٠ ١٥
١٩٣٧	٠٠٠ ٣٤٠ ٥٤	٢٣٠ ٩٩٦ ١٧
١٩٣٨	٦٨٠ ٩١٦ ٥٥	٦٧٠ ١٨٥ ٢١

(١) تقرير ميزانية التعليم العمومى المقدم الى مجلس شورى الحكومة فى دورة نوفمبر - ديسمبر ١٩٤٩

## بحالة الحرب (٢)

أما اليوم فإن الاعتمادات تسطر دون بيان كيفية توزيعها ولكن الاحصائيات الاخيرة والنتائج المذكورة أعلاه تبين أن التعليم المنظم بالمغرب من طرف الحماية الفرنسية كان وما يزال نظاما عنصريا في جوهره .

مشروع ميزانية سنة ١٩٥١ (مقدرة بملايين الفرنك)

المصالح	الموظفون	المواد	المجموع	القدر المائوي بالنسبة لميزانية التعليم الجديدة	اعتمادات البناء الجديدة	قدرها المائوي بالنسبة لمراقبة ادارة المعارف
المصالح المركزية التعليم العالي والمصالح الملحقة به	٦٨	١٨	٨٦	١٥١٢		٠١٠
التعليم الاوربي :	٨٤	١٤٩	٢٣٣	٤٥٩٤	٢٣٢	٨٥٠
(١) الثانوي	٨٣٦	١٠٢	٩٣٨	١٩٥١٨	١٣٢	٤٥٥
(٢) الابتدائي	٨٩٠	٩٣	٩٨٣	٢٠٨٣	٥٥٥	١٩٥١٤
التعليم الفني	٢٩٣	٧٦	٣٦٩	٧٥٨٢	٤٦٥	١٦٥٠٣
التعليم الاسلامي	١٥٦٠	٣٦١	١٩٢١	٤٠٥٧١	١٤١٨	٤٨٥٩٠
التعليم الاسرائيلي	(١)	١٨٩	١٨٩	٤٥٠٠	٩٥	٣٥٢٨
<b>المجموع</b>	<b>٣٧٣١</b>	<b>٩٨٨</b>	<b>٤٧١٩</b>	<b>١٠٠٥٠٠</b>	<b>٢٣٩٠٠</b>	<b>١٠٠٥٠٠</b>

وإذا أردنا أن ندرك كيف توزع هذه الاعتمادات بين مختلف أنواع التعليم بالنسبة الى عدد تلاميذ كل عنصر من عناصر السكان وجب أن نبحت عن معدل ما يصرف عن كل تلميذ .

فلنتخذ كأساس لتقديرنا عدد التلاميذ المسجل في أكتوبر ١٩٥٠ :

ففي التعليم الابتدائي والثانوي الاوربي : ٥٣٧٥٩ تلميذا .

(٢) راجع الجرائد الرسمية للحماية ويوجد نفس الميسز العنصرى فى اعتمادات بناء المدارس الجديدة فمن ذلك انه فى مشروع القرض لسنة ١٩٣٢ خصصت للبناء : ٦٧٦ ٠٠٠ ١٥٣٥ فرنك مقسمة كما يأتى :

للتعليم الاوربي ٩٩ مليوناً وللتعليم الاسلامي ٤٥ مليوناً فقط  
(١) أما الموظفون بالمدارس الاسرائيلية فانهم يتقاضون اجورهم مباشرة من الرابطة الاسرائيلية

وفى التعليم الفنى ( يوجد من بينهم ٣٠٠١ من غير المغاربة ) : ٣٤٤١ تلميذا  
وفى التعليم الابتدائى والثانوى المخصص للمغاربة : ١١١٥٠٦ تلميذا •  
ويستثنى من هذه المقارنة كل من التعليم العالى والتعليم الاسرائيلى •  
فاذا اعتبرنا ما ذكر كان المصروف السنو عن كل تلميذ :

• ٣١٤٢٥ فرنكا فيما يخص التعليم الابتدائى والثانوى الاوربى

• ١٠٧٢٣٦ فرنكا فيما يخص التعليم الفنى •

• ١٦٧٩٠ فرنكا فيما يخص التعليم الابتدائى والثانوى الاسلامى •

واذا رجعنا الى معدل المصروف السنوى لسنة ١٩٥٠ وجدنا أنها تبلغ فيما يخص كل تلميذ :

• ٣٣٣٠٠٠ فى التعليم الاوربى •

• ٧٠٠٠٠ فرنك فى التعليم الفنى •

• ١٨٠٠٠ فرنك فى التعليم الاسلامى •

وهكذا فان ما ينفق على التعليم الاوربى بالنسبة لما يصرف على التعليم الاسلامى دليل واضح على ما تبذله ادارة المعارف من جهود فى فرعى التعليم (١)

### ٣ ( التعليم الحر

وتلاحظ هذه الصبغة العنصرية حتى فى ميدان التعليم الحر المصرى الذى يرتكز حتما على تعليم الفرنسية والذى هو وحده المسموح به من طرف ادارة المعارف التى تخضعه لمراقبتها فهنا تنهج الادارة سياسة الميز حتى بين المغاربة أنفسهم •

وبينما توجد عند الجالية الاسرائيلية المغربية مدارس حرة تابعة للرابطة الاسرائيلية ( تحتوى بتاريخ اول أكتوبر سنة ١٩٥٠ على ٣٠٢٦٩ تلميذا بادخال التلاميذ المسجلين فى المدارس الرسمية وتتقاضى من الميزانية المغربية اعانة بلغت فيما يخص سنة ١٩٥١ : ١٧٢٢١٥٦٠٠٠ فرنك ) اذا بأغلبية المغاربة لا يوجد لديهم سوى ست مدارس ابتدائية من هذا النوع لاتكاد تحتوى على أكثر من ٢٠٠٠ تلميذ (٢) •

(١) تقرير ميزانية التعليم المقدم الى مجلس شورى الحكومة فى دورة

نوفمبر - ديسمبر ١٩٥٠

(٢) ولغاية تاريخ ١٩٤٣ لم تكن توجد سوى مدرسة حرة عصرية

واحدة مأذون لها منذ سنة ١٩٣٤ •

ولم تفكر الادارة في منح اعانات للمدارس الحرة العربية الخاضعة لمراقبة المخزن والتي تضم كما تقدم أغلبية التلاميذ المغاربة ( ٢٥٠٠٠٠٠ تلميذ ) ولم تمنح هذه المدارس اعانة قدرها خمسون مليون فرنك الا بعد الحاح من طرف المخزن ومجلس شورى الحكومة بمناسبة تحضير ميزانية سنة ١٩٥٠ . وقد رفعت هذه المنحة عام ١٩٥١ الى ٧٥٠٠٠٠٠٠ فرنك ولكنها لم توزع لغاية هذا التاريخ - سبتمبر - نظرا لمعاكسة الادارة الفرنسية التي تسعى في التدخل في عملية التوزيع لتمكن من استثناء بعض المدارس التي تريد أن تقضى عليها .

ويحظر جميع الاكتابات لاعانة هذه المدارس وحتى التبرعات الدينية تصبح اجراما ان كان المقصود منها تسديد عجز هذه المدارس الحرة (١)

#### ( ٤ ) التعليم واعداد الموظفين المغاربة

فهذا المجهود الذي يبذله الشعب المغربي لنشر الثقافة الوطنية واعداد الموظفين الذين تحتاج اليهم البلاد بعيد من أن يحظى برعاية الادارة الفرنسية وتشجيعها مع أن تماطل الادارة في توسيع التعليم المغربي لا يحتاج الى برهان . واذا كان الاطفال الاجانب الذين هم في سن الدراسة يجدون أول ما يفدون على المغرب مقاعد في المدارس التي خصصتها لهم الادارة فليس الامر كذلك بالنسبة لاطفال المغاربة .

فالتعليم الذي تخصصهم به ادارة المعارف هو تعليم فاسد ومناف للمطامح الوطنية زيادة على أنه ضئيل وغير كاف .

فقد بلغ عدد التلاميذ في شهر أكتوبر حسب الاحصائيات الاخيرة التي أصدرتها ادارة المعارف باستثناء طلبة التعليم العالي ) : ٢٠٥٨٠٥ من التلاميذ بيانهم كما يلي :

- ٦١٢٩ من التلاميذ الاوربيين
- ١١٤٤٠٧ من التلاميذ المغاربة المسلمين

(١) من ذلك أنه حكم في السنوات الاخيرة على مديريين تلقوا اعانات بمناسبة عيد الاضحى وابتداء من عام ١٩٥٠ منعت هذه التبرعات منعا باتا واشتد القمع في شأنها

٣٠٢٦٩ من التلاميذ المغاربة الاسرائيليين •  
وإذا قارنا بين هذه الأرقام وبين عدد الاطفال الذين هم في سن الدراسة  
بالمغرب ( ما بين ٦ و ١٤ عاما ) حسب الاحصائيات الصادرة في أول مارس سنة  
١٩٤٧ ( عن الكتابة العامة للحماية ) نجد ما يأتي :  
• ١٨٢٦٦٨ من الاطفال المغاربة المسلمين  
• ٣٩٣٩٢ من الاطفال المغاربة الاسرائيليين  
ويتبين لنا أن النسبة المثوية من المغاربة المسلمين لا تكاد تتجاوز ٧٥ في المائة  
( وذلك بقطع النظر عن الزيادة المطردة في عدد الاطفال البالغين سن الدراسة )  
ويمكن أن نستخلص من هذه المقارنة النتيجة الآتية :

وهي أن عدد الفصول المخصصة للاوربيين تكاثر بحسب تكاثر الاطفال البالغين  
سن الدراسة من الاوربيين وأن الجهود الذي تبذله ادارة المعارف في هذا الباب  
يرمى الى ضمان تعليم جميع السكان غير المغاربة •  
وان زيادة عدد التلاميذ خلال السنتين الدراسيتين الاخيرتين ( ١٩٤٩ - ٥٠  
و ١٩٥٠ - ٥١ ) لا تكاد تتجاوز ١٥ في المائة •  
وإذا اتخذنا المعدل السنوي كأساس لعدد التلاميذ في المدارس التابعة لادارة  
المعارف أمكننا أن نؤكد بدون مبالغة بأن الاطفال المغاربة لا يمكنهم أن يجدوا  
المقاعد الكافية قبل مائة وعشرين سنة ( بصرف النظر عن الزيادة التي تقع  
سنويا في عدد السكان المغاربة وهي تتراوح بين ٢٥٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠٠٠  
نسمة والتي تؤدي الى الزيادة في عدد الاطفال الواصلين الى سن الدراسة (١)  
أما المدارس التي تسمى بالمدارس القروية المشار إليها في الاحصائيات  
الرسمية فليس لها من المدرسة سوى الاسم •  
ذلك أن مستوى برامج المدارس القروية التي تشتمل على عدد كبير من  
التلاميذ ( ١٨٠٠٠ تلميذ عام ١٩٤٩ ) لا يكاد يتجاوز المرحلة الاولى من التعليم  
الابتدائي • أما مدارس البادية فيمكننا أن نؤكد استنادا الى قيمة برامجها أن  
هذا النوع من التعليم يعرقل تطور الشبان المغاربة في البادية حتى فيما يرجع للمهن

(١) تقرير ميزانية ادارة المعارف المقدم الى مجلس شوري الحكومة خلال  
دورة نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٠

التقليدية واذا كان سكان البادية يفرون من هذا النوع من التعليم فما ذلك الا لفقير البرامج ولانعدام اللغة العربية التي استعوض عنها بالاعمال اليدوية (٢) • أما فيما يخص المنح فيكفي أن نعرض اللائحة الآتية التي بها مقارنة بين الاعتمادات حسب التلاميذ - (١) •

اعتمادات المنح	عدد التلاميذ	نوع التعليم
٤٧ ٠٠٠ ٠٠٠	١١٤ ٤٠٧	التعليم الاسلامى
٥٦ ٨٠٠ ٠٠٠	٦١ ١٢٩	التعليم الاوربى
	١٧٤	التعليم الفنى :
	٣ ٠٠١	( ١ ) المغاربة المسلمون
١٤ ٠٠٠ ٠٠٠		( ٢ ) الاوربيون

وبالجملة فان ١٣ فى المائة من الميزانية العامة لسنة ١٩٥١ هى التى خصصت للتعليم فى مقابل ١٥ فى المائة خصصت للشرطة ( اذ أن الشرطة ومختلف مصالح الامن تستهلك وحدها ما يقرب من ٤٤ فى المائة من ميزانية التجهيز ) وهذه المصاريف تقسم بين التعليم الاسلامى والتعليم الاوربى • وفى هذه السنة - ١٩٥١ - يبلغ عدد التلاميذ ٦١١٢٩ بينما يبلغ عدد الاطفال البالغين سن الدراسة ١٨٢٦٢٥٣ أى أن ٧ فى المائة فقط تجد مقاعد لها بالمدارس • ومن المفيد أن نذكر أن مصاريف الحماية يتحملها الشعب المغربى بالخصوص لانه يؤدى حسب ميزانية ١٩٥١ ، ٩٤ فى المائة من الضرائب غير المباشرة و ٩٠ فى المائة من الترتيب الذى يؤدى فيه الفلاح المغربى ٢٤ فى المائة أكثر من العمر الاوربى •

وفى بعض الاقطار المحررة أخيرا من الاستعمار بلغت الاعتمادات المخصصة للتعليم ٤٠ فى المائة من ميزانيتها • وهكذا يزول الالتباس الرامى الى حمل الناس على الاعتقاد بأن الاعتمادات الخاصة بالتعليم فى المغرب تبلغ ٢٠ فى المائة (٢) • فمشكلة التعليم اذن فى المغرب لاتزال كما كانت ولا يمكن أن يتم حلها تحت

(٢) تقرير ميزانية التعليم المذكور

(١) تقرير ميزانية التعليم المذكور

(٢) التقرير المذكور

نظام الحماية الذي تتجه فيه الجهود كلها الى العناية بالاطفال الفرنسيين والذي يأبى الا أن يظل المغرب فى حجر دائم .

وقد اقترح حل معقول عام ١٩٤٦ على الادارة الفرنسية التى لم ترد أن تعيره أدنى التفات ، وهذا الاقتراح قدمته لجنة التعليم التى انعقدت فى الإقامة العامة بطلب من جلالة السلطان وكانت تتألف من كبار أساتذة الجامعة الفرنسية وأساتذة المغرب .

وفيما يلى المبادئ التى يبنى عليها ميثاق التعليم الذى وضعته هذه اللجنة :

- ١ - التعليم الابتدائى الاجبارى لجميع المغاربة ذكورا واناثا .
- ٢ - الصبغة المغربية للتعليم مع جعل اللغة العربية هى الاساس واللغة الفرنسية لغة ثانوية .
- ٣ - مجانية التعليم فى المدارس الرسمية .
- ٤ - توحيد برامج التعليم الابتدائى فى جميع نواحي المغرب .
- ٥ - حرية التعليم فى جميع مراحل وفروعه مع تقييد ذلك بنظام خاص يسن فيما بعد .
- ٦ - حرية انخراط المغاربة فى جميع مؤسسات التعليم بالمغرب (١) .

#### الإذاعة :

ان المؤسسات الثقافية التى يمكن للشعب أن يعتمد عليها للتعجيل بنشر التهذيب بين أفرادها تخضع لمراقبة صارمة من طرف الادارة الفرنسية التى تسخرها فى سياستها العامة .

وهذه حالة الاذاعة بالخصوص فالبرامج المخصصة فيها للمغاربة غير كافية ولا قيمة لها اذا قورنت بالبرامج الخاصة بالمستمعين الفرنسيين ، فالاذاعة فى المغرب تبصر جهودها على الاخص فى الدعاية الصادرة عن المصالح السياسية التابعة للإقامة العامة وهى بمثابة سلاح قوى لتفكيك الوحدة المغربية بواسطة الاذاعات المنظمة بمختلف اللهجات وذلك قصد الاضرار باللغة العربية .

(١) أكدت جامعة التعليم الفرنسية هذه النتائج . . .

## السينما :

وفيما يخص السينما تراقب الاقامة العامة مراقبة دقيقة جميع الافلام ، وبالاخص الافلام العربية التي من شأنها أن تساهم في تهذيب الشعب المغربي ، ونذكر على سبيل المثال أن الشريط المصرى « الجنرال لاشين » قد منع فى بعض المدن المغربية .

كما أن فيلم « فتح مصر » منعه ادارة الداخلية الفرنسية فى الدار البيضاء فى شهر أكتوبر ١٩٥١ . وأغلب الافلام الفرنسية حول المقاومة محرمة وكل فيلم يظهر فيه جلالة السلطان أو أعضاء عائلته يراقب مراقبة شديدة ولا يؤذن فيه الا بالقليل .

من ذلك أن فيلم رحلة صاحب الجلالة الى طنجة سنة ١٩٤٧ قد منع عرضه داخل المغرب . وكذلك فيلم حول حفلات عيد العرش لسنة ١٩٤٨ فقد منع فى معظم المدن المغربية .

# خرق حقوق الانسان

أولا - الميثاق العالمي لحقوق الانسان المقرر من طرف الجمعية العامة لهيئة

الامم المتحدة بتاريخ ١٠ دجنبر ١٩٤٨

ونظرا الى أنه قد أعلن أن أقصى ما يطمح اليه الانسان هو عالم  
وتساويهم في الحقوق التي لايجوز تفويتها هو أساس الحرية والعدالة والسلام  
في العالم ونظرا لكون انكار حقوق الانسان والاستهانة بها قد أدت الى ارتكاب  
أعمال وحشية تثير الضمير الانساني .

ونظرا الى أنه قد أعلن أن أقصى ما يطمح اليه الانسان هو عالم  
يتمتع فيه البشر بحرية القول والاعتقاد ويتحررون فيه من الارهاب والفاقة .  
ونظرا لانه من الضروري أن تكون حقوق الانسان محمية بنظام قانوني  
حتى لا يضطر في نهاية الامر الى أن يلتجئ الى التمرد ضد الطغيان والظلم .

## اعانة الجمعية العامة

المادة الاولى - جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق

المادة الثانية - كل انسان يمكنه أن يستظهر بجميع الحقوق وبجميع

الحريات المعلنة في هذا التصريح دون أي تمييز وخصوصا بالعنصر أو اللون  
أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل  
الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو أي وضع آخر

وزيادة على ذلك ينبغي أن لا يقع أي تمييز مبني على نظام سياسي أو قانوني  
أو دولي سواء كانت هذه البلاد أو المنطقة مستقلة أو تحت الوصاية أو غير  
مستقلة استقلالا ذاتيا أو خاضعة لتحديداس بسيادتها

ثانيا - الحريات العامة بالمغرب يجب أن لا يكون للاجانب في المغرب من

الحريات أكثر مما للمغاربة أنفسهم وذلك بقطع النظر عن التدابير التي تحد

عادة من حرية الأجانب ولكن مثل هذه المساواة الموافقة لمنطوق حقوق الانسان ومفهومها تتنافى مع نظام الحماية المبني على الميز العنصرى والسيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فيظهر من المفيد اذن أن ثبت بيانا مماثلا لمختلف النقط التي تبين فيها حالة الفرنسيين والأجانب الآخرين حالة المغاربة فى هذا الشأن .

## ا ( الحرية الشخصية وامن الاشخاص

ان الضمانات التي يكفلها القانون للفرنسيين وباقى الاجانب لاتشمل المغاربة اذ من المعلوم أن المحاكم الفرنسية بالمغرب هي وحدها التي تطبق قانونا جنائيا وقانونا للتحقيق الجنائى أمام المحاكم المغربية فليس لربا قانون يقيدها فهي تحكم بما يتفق لها أن تحكم به وقد قال نقيب المحامين نيجل « أن خاصة هذا النظام هي الاستخفاف التام بالحرية الشخصية فالمغربي معرض للسجن فى كل حين » وزيادة على ذلك فان ما تصدره الادارة من عقوبات الاعتقال أو الإقامة الاجبارى أمر جار به العمل كثير الوقوع على أن هذه التدابير لاتطبق الا على المغاربة وهي تصدر عن السلطات الفرنسية مباشرة أما قاعدة عدم انتهاك حرمة الاشخاص أو المنازل أو الرسائل الخاصة فلا تطبق بالمغرب الا فيما يخص الفرنسيين والأجانب الآخرين .

## ب ( حرية التجول

- ان حق التجول بحرية داخل البلاد وكذلك حق مغادرتها للتوجه الى بلاد أخرى غير معترف بهما للمغاربة ويجب الحصول على التأشيرة زيادة على الجواز لمجرد التنقل من منطقة مغربية الى منطقة مغربية أخرى وحتى فى داخل منطقة النفوذ الفرنسى يجب الحصول على اذن مكتوب للتنقل من ناحية الى أخرى أما الاجراءات المتعلقة بالجواز والتأشيرة والاذن الكتابى فهي من اختصاص الادارة الفرنسية وحدها وتسليم تلك الاوراق موكول لمشيئتها وهواها ويجب التنبه هنا الى أن هذه العراقل تخص المغاربة وحدهم دون الفرنسيين الذين لهم كامل الحرية فى التجول داخل القطر المغربى

ان ستارا حديدا محكما يفصل بين المغربى وبقية العالم فاذا استطاع المغربى أن يحصل على جواز فهو مع ذلك لا يستطيع مغادرة منطقة النفوذ الفرنسى الا باذن من السلطات الفرنسية المحلية فى شكل تأشيرة للخروج ، وهذه التأشيرة لا يمكن أن تعطى فى الغالب الا لمن ينوى الذهاب لفرنسا . وهناك بفرنسا تتبع المغربى العراقل المنصوبة لحرية تجوله فهو مثلا لا يحصل على تأشيرة الدخول لسويسرا أو بلجيكا الا اذا أدلى بتأشيرة الخروج التى تمنحه اياها ادارة الشرطة الفرنسية بفرنسا .

### ج ) حرية الشغل

ان حرية الشغل لم تنظم وتحقق الا للفرنسيين والاجانب الآخريين وهذا التنظيم يكفل لنشاطهم ومهنتهم الضمانات الكافية .

وتكاد حرية الشغل تكون منعدمة فيما يخص العمال الفلاحين المغاربة فزيادة على نظام الخدمة الاجبارية الذى يفرض على كل بدوى مغربى أن يشتغل مدة أربعة أيام لمصلحة الادارة فان آلافا من الفلاحين يجبرون على ترك حقولهم للقيام بنوع من الاشغال الشاقة لفائدة المراقب الفرنسى أو القائد أو المعمرين المجاورين لهم .

ونشير هنا على سبيل المثال الى أنه صدر الحكم بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥١ بأمر من السلطات الفرنسية على اثنين وعشرين تاجرا مسلما بالرباط لاغلاقهم متاجرهم يوم الجمعة الذى يعتبره المسلمون عيدا والذى اختاره هؤلاء التجار لمعطتهم الاسبوعية . هذا والحالة ان لكل من اليهود المغاربة والاوربيين الحرية فى اغلاق متاجرهم أيام السبت والاحد .

### د ) حرية الاجتماع وحق المظاهرات العامة

ان هاتين المسألتين تخضعان بالمغرب لنظام حالة الحصار ولا ينبغى الاعتقاد بأن هذا النظام موجود بصفة استثنائية فقد أعلنت حالة الحصار بالمغرب أولا بأمر من الجنرال القائد الاعلى لجيوش الاحتلال بالمغرب بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ وبقي هذا الامر نافذا الى سنة ١٩٣٦ ثم جدد بقرار من المقيم العام القائد الاعلى للجيوش فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ولا زال هذا القرار معمولاً به بل صدر

تطبيقاً له أمر جديد بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٤٥ وقد وقع تعديله في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٧ وهو الذي تنظم الآن الاجتماعات العامة والخاصة بمقتضاء

وينص على أنه :

« لا يمكن أن يعقد اجتماع عام أو خاص الا باذن سابق من السلطة العسكرية بعد أخذ رأى سلطة المراقبة المحلية في الموضوع .  
« ويجب أن يكون طلب الاذن موقفاً عليه من طرف شخصين مقيمين بالمدينة التي سيقع فيها الاجتماع وأن يوجه للسلطة قبل الاجتماع بشهارة وأربعين ساعة وللفرنسيين وخدمهم الحق في القاء الخطب خلال الاجتماعات العامة والخاصة ولا تستعمل فيهما الا اللغة الفرنسية وحدها .

يمكن منع المغاربة من الدخول الى قاعة الاجتماع .  
ويمنح هذا الاذن على أى حال للفرنسيين ويرفض باتانا للمغاربة .  
ويعاقب على مخالفة هذه التدابير بما هو منصوص عليه في باب المخالفات لاوامر السلطة العسكرية بالسجن من سنة الى ٥ سنوات وبغرامات متفاوتة .  
ان هذا النظام انبنى على حالة الحصار يلغى تماماً حرية المظاهرات العمومية حيث أنها ممنوعة منعاً باتاً كما يتضح ذلك مما تقدم ويقيد الحريات العامة بقيود خطيرة ويخضع الاجتماعات الخاصة لنفس النظام المطبق على الاجتماعات العامة .

### ٥) حرية الصحافة

يقوم نظام الصحافة بالمغرب على تشريع مشبع بروح الميز العنصرى ومضاد للديمقراطية فيما يخص المغاربة :

#### ١) الاذن قبل الصدور

يكفى الاجانب بالمغرب أن يقدموا مجرد تصريح قبل اصدار جريدة أو مجلة دورية بينما يشترط على المغاربة الحصول على اذن قبل الاصدار ( الظهير المؤرخ في ٢١ أبريل سنة ١٩١٤ والظهير المؤرخ في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ) .

ويمكن في كل آن الغاء قرار الاذن

أضف الى ذلك العراقيل التي تحول دون حرية الاخبار فقد بقي العمل جاريا بالرقابة السياسية التي تباشر قبل الطبع الى أول غشت سنة ١٩٥١ • وقد كانت أحدثت منذ ١٨ اكتوبر ١٩٣٧ وكانت هذه الرقابة تشوه أو تحذف الافتتاحيات والتعليق على السياسة العامة التي تنتهجها فرنسا بالمغرب وكانت لا تترك أى خبر يتعلق بالمظالم والتعديت المرتكبة نحو السكان المغاربة من لدن السلطات المحلية وكثيرا ما كانت تشوه أو تحذف حتى المقالات الادبية أو التاريخية المعدة لتهديب الجماهير المغربية وتثقيفها ومثل ذلك كان يصيب المنقولة عن الصحف الاجنبية وحتى الفرنسية منها كما كانت مصالح الرقابة الفرنسية لا تتردد فى حذف البلاغات الصادرة عن الكتابة الخاصة لجلالة ملك المغرب •

واصدار جريدة أو مجلة دورية بلغة غير اللغة العربية يستلزم بمقتضى المادة ٨ من ظهير ١٩١٤ أن يكون المتصرف المسئول فيها شخصا أجنبيا بحيث اذا أراد المغربى أن يصدر فى بلاده جريدة بغير لغته فانه لامناص له من الالتجاء الى أجنبى •

أما الصحافة الصادرة فى الخارج فيمكن منع ترويجها داخل المغرب ، كما يمكن منع نشر وترويج الصحف الصادرة فى المغرب بالعربية أو العبرانية بقرار خاص يصادق عليه المقيم العام ( المادة ١٦ من الظهير المؤرخ فى ٢٧ أبريل سنة ١٩١٤ وفى سنة ١٩٤٨ كانت لائحة المطبوعات المنسوعة تتجاوز ١٢٠٠ وكان الادارة الفرنسية بالمغرب لم تكف بهذه التدابير الجافية فاتخذت فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ القرار الوزارى الذى ينص على ما يلى :

لا بد من اذن مصلحة الانباء العامة لاستيراد جريدة أو نشرة دورية أو منشور أو بلاغ أو نشرة أخبار أو اعلان منسوخ بالمطبعة أو على ألواح حجرية أو آلة كتابية وكذلك النظائر والنسخ المحصل عليها بأية وسيلة كانت كما لا بد من نفس الاذن لطبع ما ذكر أو توزيعه أو عرضه أو عرضه للبيع أو اشهاره أو اذاعته والاذن المذكور واجب فى حق أى شخص أراد أن يقوم بالاعمال المذكورة فى أى مكان كان أو على أية صورة •

لا صحة لما يقال من أن التشريع المتعلق بالجمعيات في المغرب هو نفس التشريع الجارى به العمل في فرنسا فان حرية الرأى موفورة ومكفولة للجميع بفرنسا والمعارضة معترف بوجودها محترمة والاحزاب السياسية تتأسس وتباشر أعمالها بحرية ما دامت هذه الاعمال لا تمس مساسا فعليا أمن الدولة ، بينما الامر على خلاف ذلك في المغرب حيث تنشأ الاحزاب الفرنسية وترعرع بكل حرية في حين أن الاحزاب السياسية المغربية مضطهدة معرضة في كل حين الى تدابير قاسية لان نظام الحماية لا يقبل معارضة ولا يفض الطرف الاعلى الذين يساندونه .

وفيما يتعلق بالجمعيات في فرنسا يقرر قانون سنة ١٩٠١ حرية تأسيسها ففي استطاعة كل جمعية أن تتأسس بدون أى اجراء وزيادة على ذلك فان القانون المشار اليه يذهب الى اثبات الصفة المدنية والشخصية لحق تأسيس الجمعيات فيعطى للسلطة القضائية وحدها حق حلها وفي المغرب نظم حق تأسيس الجمعيات بالظهير المؤرخ في ٢٤ مايو سنة ١٩١٤ الذى وقع تعديله بظواهر أخرى .

#### هـ ) الاذن قبل التأسيس

لا يمكن أن تؤسس أية جمعية أو يدخل عليها أى تغيير بدون اذن من الكاتب العام للحماية ( المادة ٢ و ٣ من الظهير المؤرخ في ٢٤ مايو سنة ١٩١٤ والظهير المؤرخ في ٥ يونيو سنة ١٩٣٣ .

وكل جمعية تنشأ أو تقوم بنشاط ما بدون اذن يقع حلها اما بقرار وزارى واما بحكم قضائى ويحكم على رؤسائها بغرامة تتراوح ما بين ٢٠٠٠ فرنك و ١٦ ألفا ويمكن مضاعفتها اذا تكررت المخالفة .

وفي حالة الاحتفاظ بجمعية غير مأذون لها ووقع حلها وكذلك في حالة إعادة تأسيس تلك الجمعية تتراوح العقوبة ما بين ١٠٠ و ٥٠٠٠ فرنك ويضاف اليها عقوبة السجن من ستة أيام الى سنة ويعاقب بنفس العقوبات كل الافراد الذين مكثوا للجمعية المنحلة محلا اتخذته مقرا لها أو ساعدوا على ابقائها أو على إعادة تشكيلها ( المادتان ٧ و ٨ من الظهيرين المذكورين ) .

وفى الواقع أن المغاربة لا نصيب لهم فى تأسيس الجمعيات لان الطلبات المقدمة للحصول على الاذن ترفض عادة من لدن السلطات الفرنسية والجمعيات الثقافية والرياضية المأذون لها بالوجود مهددة دائما بالحل من طرف الادارة وفى أول يناير سنة ١٩٤٧ كان عدد الجمعيات الرياضية الاجنبية يبلغ الثمانين بازاء ثلاث جمعيات رياضية مغربية ( احصائيات مصلحة الشبيبة والرياضة ) وقد منعت الحركة الكشفية المغربية فى سنة ١٩٤٢ وما يزال المنع سارى المفعول .

### ( و ) الجمعيات المهنية - النقابات

وفى الميدان النقابى لا حق للمغاربة فى تأسيس النقابات .  
أما الاجانب غير الفرنسيين ففى وسعهم أن ينخرطوا فى النقابات كمطلق أعضاء ولكن ليس لهم الحق فى أن يكونوا من المشرفين عليها أو المديرين لها .  
وأما الفرنسيون فيمكنهم أن يؤسسوا النقابات ولهم وحدهم الحق فى الاشراف عليها وادارتها .

وقد فكرت الاقامة العامة أمام الضغط الدولى وأمام المطالبة المتزايدة الملحة من طرف الطبقة العاملة المغربية أن تمنح للعمال المغاربة بعض الحريات فى هذا الميدان ، ولكن مشروعها لم يحظ بمصادقة القصر الملكى لانه يمنع هؤلاء العمال من احتلال أكثر من خمسين فى المائة من المقاعد فى مكاتب الجامعات النقابية ويمنع العمال الفلاحين من هذا الحق بحيث يبقون محرومين من كل حرية نقابية .

### ( ز ) حرية التعليم

إذا كان التعليم الحر خاضعا مبدئيا لنظام واحد عام فان فيه مع ذلك فوارق تتم عن روح الميز العنصرى .

فالمدارس الابتدائية الحرة المعدة للمغاربة لا يمكنها قانونيا أن تقبل الاطفال الذكور المسلمين ، وإذا كانت بعض المدارس توجد فيها فتيات مسلمات فانما ذلك مجرد تساهل ويمنع كل أجنبى ولو كان مسلما من فتح مدرسة من هذا النوع ومن التدريس بها .

ومن جهة أخرى فان طلبات الاذن لافتتاح المدارس تقدم للسلطة الفرنسية

المحلية وللمدير الفرنسي للداخلية ليدليا برأيهما في الموضوع • أما المدارس الفرنسية الحرة فقد كفلت لها الحرية التامة •

وان تعليم اللغة الفرنسية اجبارى في المعاهد الاجنبية غير الفرنسية ويجب أن تخصص له حصة معينة فى الاوقات والبرامج، وهى لا تقل عن ست ساعات فى الاسبوع •

أما معاهد التعليم الفنى الحر الثانوى والعالى فاحداثها والقيام بشؤونها ممنوعان •

### ن ( حرية الدين

ان هذه الحرية تستند بالنسبة للفرنسيين وغيرهم من الاجانب على اتفاقات دولية مبرمة قبل الحماية •

أما فيما يتعلق بالمغاربة فان ممارسة الدين الاسلامى تخضع لمراقبة شديدة من لدن المصالح السياسية بالاقامة العامة بالرغم من نص معاهدة الحماية ، فكم من مرة حكم على بعض الوعاظ والائمة بأحكام قاسية من السجن أثناء قيامهم بمهامهم الدينية (١) أضف الى ذلك أن أداء فريضة الحج توضع فى كل عام تحت رقابة مندوب فرنسى ويراقبه فى قضاء هذه المهمة عدد من الموظفين السياسيين • أما المغاربة الذين تعتبرهم الادارة من المناوئين لسياستها فلا يمنحون التأشير للذهاب للبقاع المقدسة •

### ح ( حق الملكية

لا يحترم حق الملكية بالمغرب بالنسبة الى المغاربة ، ذلك أنه صدر قانون فى ديسمبر سنة ١٩٢٧ يعتبر نزع الملكية لاحداث مناطق للاستعمار الفرنسى من المصلحة العمومية ، وهكذا فان آلاف من البدوين المغاربة سلبت منهم أملاكهم لفائدة بعض المعمرين الاوربيين أو بعض الشركات الكبيرة فى مقابل تعويض قافه تستبد الادارة بتقديره •

وزيادة على ذلك فان الاستعمار يستغل الظهير المؤرخ فى ٢ يونيه سنة ١٩١٥

(١) من ذلك أن السلطة الفرنسية ألقت القبض على عدد كبير من خطباء المساجد لانهم باركوا استنقلال ليبيا فى خطبة الجمعة وتراوحت مدة السجن التى حكمت عليهم بها بين الشهر وسنة ونصف •

المتعلق بتسجيل العقارات لتضخيم أملاكه ويتوصل الى ذلك من طريق نظام التعويضات وانتهاء آمادها •  
وهكذا تضمن فرنسا للاجانب التمتع بجميع الحريات بالمغرب ولكنها تحرم المغاربة من الحريات الاساسية الفردية والجماعية •

كل مغربي اما فى السجن أو خرج منه أو يتوقع دخول السجن أو العودة الى السجن

### ط ) احترام شخص الانسان وكرامته - نظام السجن

هذه حالة المغربى تحت نظام الحماية ، والمغربى متى دخل السجن عومل. معاملة واحدة ، سواء أكان محكوما عليه أو متهما فقط ، سواء أكان مسجوناً لسبب سياسى أو لجريمة ارتكبها ، والمغربى كثيراً ما يرغم بالسجن على القيام بأعمال شاقة خطيرة •

وزيادة على السجن العادية فقد أسس الفرنسيون بالمغرب معتقلات شاسعة. الاطراف مثل سجن العذير وعلى ومومن وخريبكة وافران والقنيطرة، ففي العذير يطبق على المساجين الحفاة العراة نظام وحشى فيقومون بالمشى عدوا وراء خيل الحراس. بينما تتساقط الضربات على رؤوسهم ، وبخريبكة توجد عدة مئات من المساجين وجلهم مصابون بداء السل من جراء اشتغالهم المستمر فى اخراج معادن الفوسفاط لفائدة الدولة •

وهل نحن فى حاجة الى سرد السجن المحلية الاخرى التى تتعدد بتعدد المدن والقرى ؟ ويكفى أن نقول ان لكل مراقبة مدنية سجنها ولكل قائد معتقله والمراقب والقائد يأمران بالقاء القبض على أى مغربى شاءوا ومتى شاءوا •  
أما النساء فهن يعاملن بنفس المعاملة دون أى اعتبار لكرامتهن ولا لحرمتهن ولا لاعراضهن •

وكذلك الاطفال المجرمون فهم يعرفون السجن منذ نعومة أظفارهم ومنهم عدد كبير يسجن فى حجرات مع مجرمين حقيقين فيحلون بهم المنكرات والفظائع على مرأى ومسمع من الحراس فليسوا بمغشيهم ولا بمنقذيهم •• وأين

نحن من دور التربية والاصلاح التي تعنى سائر الدول المتمدنة ( ومن جملتها فرنسا بفرنسا ) باعدادها للاطفال المجرمين •

ومما يجدر بالذكر أن المسجونين الفرنسيين وغيرهم من الاجانب لهم أجنحة خاصة بهم حيث يعاملون على حسب القواعد الانسانية فينامون على أسرة ويعطون غطاء ويختار لهم أكل طيب وماء نقي ، بينما المقاربة بجوارهم ، وكثيرا ما يسجن العلماء منهم والشيوخ والمرضى من أجل وطنيتهم ، ينامون على الارض أو على الأكثر فوق حصائر وضيقة ولا يتغطون الا « بكاشة » قذرة ويتناولون طعاما اختلط فيه الحجر بالعدس ، والخبز الاسود بالماء الوسخ ، وعليهم أن يتغوطوا في مجرد ثقبه أعدت لهم بداخل الحجرة التي يسكنونها جميعا ولا يمكن لأحدهم أن يقضى حاجته الا على مرأى من رفاقه •